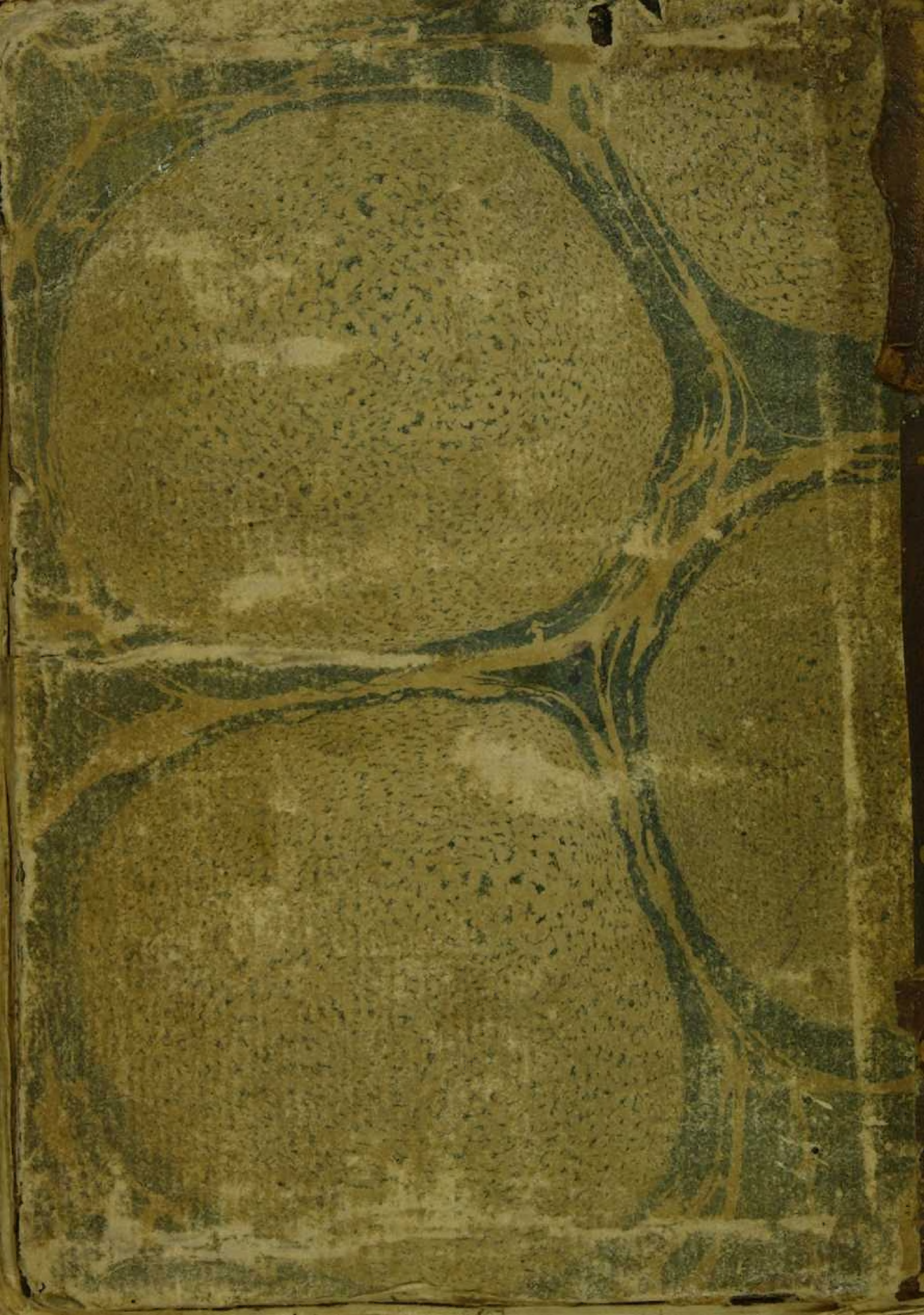


الفوائد الضيائية . للجامي، عبدالرحمن بن أحمد ـ ٨٩٨هـ .

كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٢٠٥ ق مسطرتها مختلفة ٢٠ر٢٠×١٥سم

 نسخة حسنة ، خطها تعليق، طبع .

الأعلام ٤ : ٦٧ الظاهرية (النحو) ٤٠٠

١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف

ب ـ تاريخ النسخ ج ـ شرح كافية ابن الحاجب .



ملا جامی

اصل بو کتابک اسمی فوائد ضیا ایدر
ملادن تصنیف ایدن ملا جامیدن مراد
ملانک مملکتنک اسمیدر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد
وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب
تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمطتها في سمط التحرير للولد العزيز
ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد
الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من
اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر
رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا
حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدره على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء
به مطلقا فعسى يكون تركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف
الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم
الكلمة على الكلام لكون افرادها اجزاء من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس
كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال جراحات السنان لها
التئام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة مثل قوله تعالى
اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع بحيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب بعض
الكلم الطيب واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة

اي الى جناب قدسه ومحل عرضه ليصعد آنا فآنا الكلم الطيب اي العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك محرم

بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة
الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة
ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ
كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا
مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما
عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام
اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان
في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والاشارة والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها
وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص الشيء بالشيء بحيث متى اطلق او احس
الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل ليخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم
منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق

اطلاقاً صحيحاً واطلاق الحرف على الكلمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار
قيد زائد والمعنى ما يقصد بشيء وهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او
مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنيّ اسم مفعول كمرميّ ولما كان المعنى
بالوجود اي الوضع فذكر المعنى بعده على تجدده فخرج به المهملات واكثر الالفاظ الدالة
بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلاً وبعض حروف الهجاء الموضوعة لغرض
التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظاً او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
كلفظ الخبر والجملة فكيف يكون موضوعاً لمفرد قلنا هذه وان كانت بالقياس
الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب
عن الاشكالين بانه ليس هاهنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفرداً كان او
مركباً بل بازاء مفهوم كلي وافراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف
والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان

عاما

عاماً لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور
على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع
للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد
الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلاً او مرفوع على انه صفة
للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والآخر مفرداً وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم
الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه
صحته ان الوضع وان كان متقدماً على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان
وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقاً سواء كانت كلامية
او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ
منه على جزء المعنى لكنه لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويدخل
مثل عبد الله علماً واخواته مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض
من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وبما اورده صاحب المفصل في
تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع يخرج مثل عبد الله

قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من النحو انه لو كان الامر بالعكس
لكان انسب وهو ان يجعل نحو عبد الله خارجاً عن تعريف الكلمة ونحو الرجل داخلاً فيه
وذلك لان الغرض من النحو معرفة احوال اللفظ العربي من الاعراب والبناء واي لفظ مبني واي معرب باعراب
...

فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظا
واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بذكره لكان انسب كما عرفت و
اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر
فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في
هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة
اخ اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل
وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة
منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة
فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها
تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية
وسيجيء التحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة

لدفع التوهم

على

على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من
البصرة الى الكوفة وانما سمي بهذا الاسم فان الحرف في اللغة الطرف وهو في
طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة كما
ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن
ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة يعني الماضي والحال
والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا
له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني
وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ
من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام
دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به تسمية
الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر
ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى و
الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها الكلمة مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم

كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام
الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل
بعدم الاقتران فعلم كل منها بتعريف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد
بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في
ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد تنبيها على تفاوت
مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي تكون كل واحدة منهما في
ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا
يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى
والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب
فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية
وبقيد تضمن خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب
زيد وهند ضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فانه

والمراد ههنا العقول من باب ذكر المحل وارادة الحال فمعنى مراتب الطباع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار في قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب يعني ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم لا يفهم لقصور ما في طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاصم
محرم
الكلام ... غايت دقت ايله بقلدى كلدى

مبحث الكلام

كل واحد منها تضمن كلمتين

كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان في نفسها اعم من ان تكون حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيها ايضا مثل
جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة
فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه
كلام بخلاف صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت
احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة
عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فيخرج
بصدق الجملة على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا او وصفا بخلاف الكلام وفي
بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فح
يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم

مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب
الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلاثة منها من جنس واحد
اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل واسم وحرف
وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل الا بدون الاسناد والاسناد لا بد
له من مسند اليه ومسند وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه
مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود
وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف
والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو والاسم ما دل اي كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ
الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع
الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته

وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان
يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء
مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه
ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفسه
الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان
يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع
لمعنى كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة من حيث
انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل
قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون ملحوظا
قصدا فيمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لكونها آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد من قولهم ان

الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه
استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى
ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في
نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية فهذا الضمير المجرور
في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان
يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق ذكر ما يدل على اعتبار كينونة المعنى
في نفس الكلمة ولهذا اختار المصنف هناك رجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق
ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا بالاسماء اللازمة للاضافة
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذواتها لكنها يعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقاتها المخصوصة لانه هي الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
لا لفهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي

الا لا يلزم ذكرها

داخلة

7

داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الذهن عن لفظ الفعل
اخرجه المصنف بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة
الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى
خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع
الاول فتدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء
كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات
فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر
التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا
وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول
وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيها بحسب اصل
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما
اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين
ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد

ان يذكر بعض خواصه ليزداد به معرفة فقال ومن خواصه [illegible] بصيغة الجمع
على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص
به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده وهي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان
او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام ليس من
امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لقلة شهرته وفي اختيار اللام اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام
وحدها وزيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فعنده
اداة التعريف ال كهل واشار الى انها الهمزة المفتوحة وصلة وحذفت للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين
معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على معنى مستقل
والفعل يدل عليه تضمنا [illegible] افراد الاسم فان حرف التعريف
لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها من الموصولات وكذلك سائر
خواص الاسم [illegible] ودخول الجر اي حقيقة دخول الجر بالاسم انه
اثر حرف الجر لفظا والمجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول

مثال غلام زيد اي غلام لزيد

حرف الجر لفظا او تقديرا واختص الجر بالاسم لانه لا اقتضاء مع الفعل الى الاسم فينبغي ان
يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل الى الاسم واما الاضافة اللفظية فهي فرع معنوية
فينبغي ان لا تخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل
وتزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها لحوق التنوين باقسامه الا
تنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه
على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص
تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه [illegible] الدخول
على مدخوله لان المتبادر من الدخول الدخول في الاول واللحوق بالاخر وكل منهما
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه
وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون مسندا فقط فلو
جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا
بتقدير حرف الجر لا بكونه مضافا لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من
التعريف والتخصيص والتخفيف وانما قيدنا الاضافة بكون مضافا
لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم
[illegible] اي يوم نفع الصادقين فالاضافة مقدر حرف

الجر معطوفا بخفض الاسم وأما فائدته فإن قولنا ينتقض بحرف الجر لفظا ينتقض فقولنا مررت
بزيد فإن مررت عامل في زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو الباء الاسم
قسمان معرب ومبني لأنه لا يخلو إما أن يكون مركبا مع غيره أو لا والأول إما مشبه
مبني الأصل أو لا وهذا أي المركب الذي لم يشبه مبني الأصل هو المعرب
وما عداه مبني أي غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الأصل مبني فالمعرب الذي
هو قسم من الاسم المركب أي الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس
بمركب من الأسماء المعدودة نحو ألف با تا وزيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع
غيره ولكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فإن جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه مبني الأصل أي لم يناسب مناسبة مؤثرة في
منع الإعراب مبني الأصل أي المبني الذي هو الأصل في البناء فإن أصالته في البناء
وهو الماضي والأمر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج نحو هؤلاء في قام هؤلاء
لكونه شبيها بمبني الأصل كالحرف [illegible] ثم إن صاحب
الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في
المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء

الاعراب

الإعرابية على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة
مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام
عبد القاهر واعتبر المصنف الصلاحية مع حصول الاستحقاق بالفعل وذلك
عند التركيب في عرفه وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم
يعتبره أحد فلذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وإنما عدل المصنف
عما هو المشهور عند الجمهور في بيان المعرب بما اختلف آخره باختلاف
العوامل لأن الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر الكلم
في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف في تركيب لغة العرب شيئا
ولم يعرف أحكامها بالسماع منهم فإن العارف بأحكامها كذلك مستغن عن
النحو فلا بد أن يكون معتبرا في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق
كلامه كلامهم فيه متوقفة على معرفة أنه مما يختلف آخره فلو كان تعريفه المتوقف
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتوقفه عليه وجب أن يعرف أولا أنه مما
يختلف آخره المعرف أنه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه
أن يعرف أولا [illegible] فعله

المعرب ركبه ... وحكمه أي أثره أحكام المعرب وأماراته ...
المعرب أن يختلف آخره أي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بأن يتبدل
حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما أو صفة بأن تتبدل حركته باختلاف العوامل أي
بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في التراكيب بأن يعمل بعضها خلاف
ما يعمل البعض الآخر وإنما خصصنا الاختلاف بما يكون في آخره لئلا ينتقض بمثل قولنا
إن زيدا مضروب وأي ضربت زيدا أو من ضارب زيدا فإن العوامل في
زيد في هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب
لم يختلف لاختلافها لفظا أو تقديرا نصب على التمييز أي يختلف لفظ آخره أو تقديره
أو على المصدرية أي يختلف اختلافا لفظيا أو تقديريا فاللفظي كقولك جاءني زيد و
رأيت زيدا ومررت بزيد والتقديري كقولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى
فإن أصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ فقلبت الياء ألفا فصار الإعراب تقديريا و
الاختلاف اللفظي والتقديري أعم من أن يكون حقيقة أو حكما كما أشرنا إليه لئلا
ينتقض بمثل قولنا رأيت أحمد ومررت بأحمد وقولنا رأيت مسلمي ومررت بمسلمي
مثنى أو جمعا فإن هذا اختلاف حكمي ... في آخره حقيقة ... حكما ...
الإعراب ما اختلف آخره به ... علامة ... في المعاني ...

... التاء المقدرة ... قاعدة التصغير ... عقيرب فإنه ... عقيرب من غير إظهار التاء
... وإن كان الحرف الرابع قائما مقام التاء كعقرب إذا سمي به رجل امتنع عن الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي المعرفة أي التعريف
لأن سبب منع الصرف هو وكذا التعريف لا ذات المعرفة شرطها أي شرط تأثيرها في منع الصرف أن يكون
علمية أي أن يكون هذا النوع من جنس التعريف ... أن يكون الياء مصدرية أو منسوبة إلى العلم بأن يكون
حاصلة في ضمنه على أن يكون الياء للنسبة وإنما جعلت مشروطة بالعلمية لأن التعريف تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا أو في حكمه فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العلمي وإنما جعل المعرفة
سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعله البعض لأن فرعية التعريف للتنكير ظاهر دون فرعية
العلمية والعجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب والتأثير في منع الصرف شرطها الأول أن يكون علمية
أي منسوبة إلى العلم في اللغة العجمية بأن تكون تحقيقية في ضمن العلم في العجم حقيقة كإبراهيم أو حكما بأن ينقل
من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فإنه كان في العجم اسم جنس ...
الجودة قبل أن يتصرف فيه العرب فإنه كان علما في العجمية وإنما جعلت شرطها ... لأنه ...
تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا ... مثل لجام ...
لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني أحد الأمرين تحرك الحرف الأوسط أو زيادة على الثلاثة
لئلا يعارض خفته أحد السببين فنوح منصرف عند الجميع بالنظر إلى الشرط الثاني فانصراف نوح
إنما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لأن العجمة سبب ضعيف لأنه أمر معنوي فلا
يجوز اعتباره مع سكون الأوسط وأما التأنيث ... فإنه علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات ...

فانه يتنوع قوة فجاز ان يعتبر فيه سكون الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع
الوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية بيان الفرق بين الثلاثي
بعدم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها للتقوية بسبب آخر اعتبارها بسببها ما لا [illegible]
وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم تمتنع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة واما جعل التنوع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده
من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم
ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد
وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما يقال ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبله
اي قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط [illegible] مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت
صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها بالتغيير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فجوز ان تجمع جمع السلامة كما جمع ايامن [illegible] وصواحب جمع صاحبة
على صواحبات وانما اشترطت لكون صيغة مصونة عن قبول التغير اي بغير هاء متغلبة
من هاء التأنيث حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت
مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية مصدر الكراهة
والطاعة

وزن صيغة منتهى الجموع سبعة

افاعل افاعيل مفاعل مفاعيل فواعل فعائل فعاليل م

والطاعة فيدخل في قوة جمعية فيؤول الحاجة الى اخراج [illegible] فان مفرده [illegible] جمعا كالتي لماثل وانما جمع
مداين وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانه جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على
قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرطه وثانيهما كالمساجد
مثال لما بعد الالف حرفان ومصابيح مثال لما بعد الالف ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها فهي
على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرطها فاثر الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع فانه في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظيم بطنها فكان كل فرد منها
جماعة من هذا الجنس [illegible] فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا العلمية غير مؤثرة والا لكان
بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية [illegible] بهذا القول ولم يقل مع الجمع
شرط ان يكون في الاصل جمعا كما قال المصنف في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون
اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك بل المقصود منها العروض في الجمعية [illegible]
وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقض [illegible] عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
[illegible] جعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فالجواب [illegible] سراويل فانه اسم جنس [illegible] يطلق [illegible]

يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه

ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما

كما قال فقد قيل في الجواب عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف

على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهم من حيث الوزن فهو وان

وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون

حقيقة او حكمية فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة

وهو حمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع حقيقة لانه اسم جنس يطلق على الواحد

والكثير جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون

الجمعية لا يمنع الصرف فقدر حفظا لهذا القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة منه

من السراويل باسم سروالة واذا انصرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية حقيقة والاصل والاحكام

الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع كما اجاب النقض عنه مثل جوار اي كل جمع منقوص على

فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدوالي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر كالقاضي اي حاله

حكمه حكم قاض في الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جائني جوار بلا اضافة

ومررت بجوار كما تقول جائني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو

رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع

بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين

فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف

الذي هو احوال

١٢

الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جائني جوار جواري بالضمة والتنوين

بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فقبل الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة

للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى

الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك

وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة الجموع لان المنتهى

المحذوف في منزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه

لما حذف تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا

القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة

النصب يقول مررت بجواري اي بفتح الياء وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على

الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر في هذه اللغة حقيقة فلا يقع فيه الاعلال

واما في حالة الرفع فحاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين فحذفت الضمة بالثقل

وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على

هذه اللغة الاعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال

في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية

جزء فلا يرد النجم وبشرط العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له ثقل فيوثر بها في

منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى اسم فذي حكمه فكيف

تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المنقولة ابن الحاجب

بعلبك غیر منصرف علة
منع صرف سبب ترکیب
علم ترکیب افرادك
فرعی علم نکره فرعی
تحقق فرعیتینك
فعل مشابه اولدیسه
تکم فعلدن منع لونن
جار ایله تنوین یملبکدنده
ممنودور

کمران غیر منصرف علة منع صرف
سبب کوفیون کورالف نون
مزیدتان علم الف نون مزید
علیهك فرعی علم نکرهك فرعیدر

بصریون کوره
مضارعتین
علم مضارعتین
مشابهك
فرعی علم
علم نکرهك
فرعیدر

على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها
قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يحتمل ان
يفوت تلك الدلالة وان كانت من قبيل المبنيات فيلغو تصور كيفية منع الصرف الذي هو من احكام
منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون جزؤه
الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر
وستة عشر علمين قلت كانه اكتفى في ذلك بما ذكر فيما تقدم انهما من قبيل المبنيات والاعلام المبنية
على الاسناد فلم يذكرهما في باب الاعلام لمكان احتياجها الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب
من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد
بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان في اسباب منع
الصرف تسميان مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وتسميان مضارعتين اي المضارعتين
لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سبب
سببيتهما لمنع الصرف اهو كونهما مزيدتين او غيرهما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح
والراجح هو القول الثاني ثم انهما نحو ضارب ومضروب فان الاول يسمى اسما والثاني صفة
فالمراد بالاسم المذكور هنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط
الالف والنون في منعهما الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او نحوه
ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لمنع التاء فيتحقق
شبههما بالالف التانيث كعمران او ان كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي كانتا

الالف والنون

فهذه اذا كان ندمان بمعنى النادم

12

الف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول التاء عليه
ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان
مونثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لان ما يجيء كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى
مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمة اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف
في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة
خاصة الله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة
فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه غير منصرف لا اختلاف
في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مونثه سكرى لا سكرانة وندمان فانه اذا كان ندمان بمعنى النديم
لا اختلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان
ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه
ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر
لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص
الوزن به بالفعل يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي
المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر علما
لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو فارسي
العنم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك
الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمجهول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف لعلميته

ووزن الفعل واحترز بقيد البناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب

الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل

او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زايد من حروف انيتن

كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زيادة زايد في اول الفعل غير قابل اي حال كون

وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن حينئذ عن اختصاصه

بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار امتنع من الصرف

لاجل انه يرد على ارنع اذا سمي به فان لحوق التاء حينئذ يكون بطريق قياس ولا اسود فان لحوق التاء

في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمنع من الصرف بل باعتبار غلبة

الاسمية العارضة ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن

الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء في يعملة

للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية

في منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب آخر وا..... كالجامع الى التانيث

منتصب بجامع فان كل واحد منها كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر

بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا الازيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به

المسمى بزيد او بمعنى عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه نحو قولهم لكل فرعون موسى اي

لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حاين بين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما

فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية

شرط فيه وذلك في التانيث لفظا او معنى والعجمة والتركيب

والالف والنون المزيدتان فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع

مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء ما يفهم من الاستثناء الاول

اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية

تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر

وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة

باستقراء سائر اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة
في منع الصرف فلا يكون اى لا يوجد شيء من الامر الدائر بين جمع السببين
السببين وبين احدهما فقط الا احدهما اى لا يوجد فاذا نكر الغير المنصرف
الذى هو العلمية بذاته والسبب احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب
اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من
الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية
بذاته والسبب الآخر
المشروط

والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببية
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب
واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل و وزن الفعل
هذا اذا فقيل بل قوله وهما متضادان اي ان اصمت بكسر الميم
علم المفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صمت يصمت وقياسه ان يجي بضمها فلما
جاء بكسرها علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر
غير محقق لجواز ورود اصمت بكسر الميم وان لم
يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا
كان او تقديرا لم يجامعه وزن الفعل وايضا قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في
اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وهو هنا اي في اصمت
لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل
وهما العلمية والتأنيث المعنوي ثم انه اشار الى
استثناء منكر لما علما اذا نكر بحث هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش
المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه وانما كان
قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
ثم جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ فواته كان

غير منصرف تنبيها على ذلك وانصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التفضيل ونحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى جاز افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اى انما قال سيبويه خلافا للاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية ووزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب اليه وهو خلاف الاصل فيه اعني منع الصرف قلنا الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها

فقد زالت

حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى مفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله اى شرط حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل اى الماضي المجهول او يُفعَل اى فعل المضارع المجهول فيتناول مثل افتُعِل واستُفعِل ويُفتعَل ويُستفعَل ونحوها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين المقصودين تاما بخلاف الحبة (?) ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المقصود غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت لانه في حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب جاز والمفعول معه كذلك اى كل واحد من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان

موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه
لا يجوز اقامته موقع الفاعل مع الواو لانه اصلها العطف وهي
دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف
كونه مفعولا معه لا واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل
التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه
موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليه
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن
تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة
تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول المطلق للنوع باعتبار الصفة
في داره وفايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام
الفاعل بلا قيد يخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور
شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع اي ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعه
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين
ثانيهما غير الاول اولى باقامته مقام الفاعل من مفعول الثاني لان فيه معنى
الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما

فوزالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل والالف والنون
المزيدتان وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي ايضا
بعد التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب
عنه الشيخ بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية
بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل
وصفا بغلبة العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنعه صرفه للعلمية والوصفية الاصلية ايضا لما
يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين
يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في
حكم واحد وهو منع الصرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية الحقيقية والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير
احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد ايضا لم يكن

من قبيل وجميع الباب اى مجموع باب غير المنصرف باللام
اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره
ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان
يقول بكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وفيه
خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة
الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى الاصل
الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام
والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من
غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهة للفعل لم يؤثر الا فى سقوط التنوين دون
تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه
من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع
اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت
احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة

فان كانت

فان كانت العلمية شرط السبب آخر الباقى منهما كما فى ابراهيم وان
لم يكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية
كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف
به المص رحمه غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لانه
صفة الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد فى صفة
المذكر الذى لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سجلات
اى ضخام وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل
على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو
او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا
او تقديرا او محلا ولا يشكل ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ لم
معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او
تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو بحث
مثلا من احوال الفاعل اذا كان مضمرا منفصلا
اى من المرفوعات ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى
هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات

المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما
ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج من الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع
حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة
ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما شابهه في العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم
الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي راجع الى
على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه
الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه
مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج منه المبتدا المقدم عليه
خبره في نحو قائم زيد مما تقديمه جائز فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان
المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب
تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند اليه
الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام
الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به على صيغة المعلوم او ما في حكمها

كاسم

كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم
يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا
القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا
حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد
فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه
فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي
ان يكون الفاعل عليه اذا لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه
اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه
كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك سكون
اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة
واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات
الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
فلا يلزم اضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز
وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا و
رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه

ربه جنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه
في سعة الكلام وبانه لا نم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى
المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لفظا
ضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره قريبا في ضمن
الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة
اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعرف ان يطلق على
ما وضع بازاء شيء انه قرينة دالة عليه فلا يرد ان ذكر
الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية
نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستترا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان لا يكون المفعول متأخرا عن
الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضرب او وقع مفعوله اي
مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول

في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما و
القرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفا[عل]
ضميرا متصلا فلئلا يفوت الاتصال الانفصال واما في صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من
قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع
جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما
بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل
مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه
انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا
فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها وانما
قلنا فالظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد الا
عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر ايضا نحو

خلاف المقصود وأما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع
المفعول بعد معنى إلا لأن الحصر فيها في الجزء الأخير فلو أخر
الفاعل انقلب المعنى قطعا وإذا اتصل به أي بالفاعل ضمير
المفعول نحو ضرب زيدا غلامه أو وقع أي الفاعل بعد إلا المفعول
بين هاتين صورتين التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمروا إلا زيد
وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا أو وقع الفاعل بعد معناها
أي معنى إلا نحو إنما ضرب عمروا زيد أو اتصل مفعوله بأن يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو أي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد
وجب تأخيره أي الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور أما في صورة
اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وأما في صورة وقوعه بعد إلا أو معناها فلئلا ينقلب الحصر
وأما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلأن فيه
الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما إذا
كان الفاعل أيضا ضميرا متصلا فإنه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك

وقد يحذف الفعل أي الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على
تعيين المحذوف جوازا أي حذفا جائزا في مثل زيد أي فيما كان
جوابا لسؤال محقق نحو قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز

أن يقول زيد بحذف قام أي قام زيد ويجوز أن يقول قام زيد
بذكره وإنما قدر الفعل دون الخبر لأن تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل في الحذف
أولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر
نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك
على البناء للمفعول يزيد مرفوعا على أنه مفعول ما لم يسمى
فاعله ضارع أي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف أي
يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه وأما على
رواية ليبك على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما
نحن فيه لخصومة متعلق بضارع أي يبكيه من يذل ويعجز عند
مخاصمة الخصماء لأنه كان ظهيرا للعجزة والأذلاء وآخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة و
الإطاحة الإهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع الملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية أي يعني
ويبكيه أيضا من يسائل بغير وسيلة من أجل إهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به إلى تحصيل المال لأنه كان
معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع

للفاعل القرينة دالة على تعينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل
قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي جاءك فكل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه
لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر
الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو
قولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من
المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك المذكور فانه مفسره قايم مقامه متعين فلا يجوز ان يكون
مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له
من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده
في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية
وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جايز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام
ما يؤدي مؤداه ومعناه [illegible] فيلزم في الكلام استدراك وانما
قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم
عمرا كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل واما قال

الفعلان

الفعلان ح

ثم ان التنازع قد يجري في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعد
هما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما معمول والمتوسط بينهما
معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال
التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه
ويصح ان يكون هو موقعه في ذلك التوجه معمولا لكل واحد
منهما على البدل فخرج نحو لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو
كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا
يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا
انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم و
هو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يجب اضماره ولا يرد به
لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له و
مراد المص بالتنازع هنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فيهما
فخصه بالاسم الظ واما التنازع الواقع في ضمير منفصل فعلى
مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا

والثاني مذهب غيرهما فلا يكون قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين
في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا
له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل
ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل
ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا فيما نحن فيه من التنازع بل
هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين
فاعلية ذلك الاسم الظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه
ولا يخفى اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهو القسم
الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة
بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا
اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا والعامل يرد عليه القسم

الثالث

الثالث لانه لما اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال
الآخر فحصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة
مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وغير ذلك
مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون
اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة
الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه
وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين وهو اولى لانه المذهب المختار الاكثر
استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر
وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي
على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع
الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون
الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا استتر فيه مستترة
فلا تقول ضربني فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين
ضرباني وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل

نحو ضربني واكرمت الزيدان وضربت واكرمتهما الزيدان صحيح

الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز
اعمال فعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله
اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين او حذف الفاعل كما
هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان
اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته
او اضمرته نحو قولك ضربني واكرمهما الزيدان لانه لا يلزم محذور
وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر
كما هو في صورة نصب الثاني نحو ضربني واكرمت زيد هو وضربني
واكرمت زيدا هو والثاني غير مشهور عنه وحذفت
المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لو اضمر ان استغني عنه وان لم يستغن عنه اظهرت اي
المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار قبل
الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا
جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا محذور فيه كما حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا

ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل
الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه
لئلا يتوهم ان الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا
الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان
يمنعه مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو
القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا حيث اعملت حسبني فجعل الزيدان فاعلا له
ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول
الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا والا يعني
اي لا ينحصر التنازع في هذه الصورة الا اذا اختلفت المفعول
الثاني اسماء الاعمال اتفاقي ذات ما بالاطلاق من
غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين
الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس

ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث

قالوا قد توجه الفعلان اعنى كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل

من المال فاختير الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ

القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى

لما اختاره اولا فانه لا يساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين

وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه

اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني

ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء

كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل

... مثبتا شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي

مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول ولم اطلب محذوفا اى لم اطلب

العز والمجد كما يدل عليه البيت الثاني اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد

يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى حينئذ اى لو انما اسعى لادنى معيشة

ما كفاني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت والسعي له

مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما

يفعل حذف الفاعل ولم يذكر ومنه كما قيل المبتدا حيث قال ومنها

المبتدا ...

فمنها نحو جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب

اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وتعرضوا لبعض الشيخ ومنعه مثل

فلما اشتركا في كونهما من المرفوعات المبتدا والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو

الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا

خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذي لا يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به

عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون

مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر ثاني قسمي المبتدا

خارج عن هذا القسم فانه لا يكون الا مسندا او الصفة سواء كانت مشتقة

كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف

الاستفهام رافعة لظاهر مثل ما ومن وعند سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام

او نفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قوله خبير نحن الفصل بين الاسم

المنفصل ومقوله ... خلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر

او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو اقائم انتما او اراغب انت عن

آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير متصل اى الزيدان

... كان رافعا لظاهر لهذا الكلام خبر ... مثل زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدا

وما قائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال الصفة

الواقعة بعد الف الاستفهام فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف

الاستفهام ايضا مفرد المذكور بعدهما نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى
نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه حينئذ خبر لا غير جاز الامران
كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة
خبرا مقدما عليه ففيه ثلاث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين فيه ان يكون
الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان فاعلا للصفة وثالثها ما قام الخبر
اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب انه المجرد عن العوامل اللفظية
المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يقع به الاسناد واحترز به
عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ
واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تجعل المراد المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء
بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قيد
المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن
العوامل اللفظية ليسند اليه شيء وقيل الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال
آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل
واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر
لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن اجل ان
الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر

لفظا وان تقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى المتأخر لفظا و
رتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المحكوم
عليه ينبغي ان يكون معينا والمطلق المبهم بعيد الوقوع في الكلام انما هو حكم على الامور المعينة ولكن لا يكون
نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص فيقل
اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
للمؤمن والكافر فحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير
خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان
احدهما في الدار لكن لا يعلمه على التعيين فكانه قال اي الامرين المعلوم كون احدهما
في الدار كائن فيها فقد تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة اذا وقعت في حيز النفي تفيد عموم الافراد وشر اهر ذا ناب
وتخصصت فانه لا توجد في جميع الافراد بل افراده كذا كل نكرة في الاثبات فتقصد بالعموم
نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بالتخصيص الفاعلي فمعنى
هو صحيح كما عليه بالاسناد اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر ينبغي ان يحكم عليه بالقيام
واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد فقد يكون خيرا اي اذا كان لمجيء حبيب مثلا وقد يكون
شرا اي اذا كان لمجيء عدو والمهر ههنا لما تشاءم به يكون شرا الاخير افعلى
الاول يصح القصر بالنسبة الى الطرفين فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني فمعناه
الصفة حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب

فعنى اذ ذكره المخبر في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم
ان يذكر بعده موصوف بصحة الاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة و
مثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فعدل عن
الفعل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي
عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار
عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيه بعضها
الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة
لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب
ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مخصصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة
فيه اراد ان يشير الى ان الخبر قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل
زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا اعد خبر في
كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر وكون الخبر تفسير المبتدأ
في نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير المقام قرينة نحو البر الكر بستين
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن
لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او
جار ومجرور

او جار ومجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول
بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا وجه الاكثر ان الظرف لابد
له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى
ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وقد جاز تاخيره
لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له
صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه
حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام فهو
الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا هو مذهب
سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب
تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين
متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ
والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في
قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك
افضل مني رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون
فعلا له كما في قولك زيد ابوه قام فانه لا يجب تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه
زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على

ولا لبس في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الثانية فلئلا يلتبس
المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس
المبتدا بالفاعل وبالبدل من الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل
الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا بالبدل وبالفاعل على هذا التقدير ايضا على
قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت
هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان في الحقيقة
جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل
اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبر وهو ظرف فان قدر بفعل
كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة
وصورة ومعنى وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه
اذ لا يبطل الخبر صدارة الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر المصحح له اي
المبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه يصحح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان
في الدار خبر يخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير
مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع لتبعه يمتنع معها
تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى
ذكر المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا

فقوله مثلها

فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة
والتمرة متعلق به مثل يتعلق الخبر بالكل او كان خبرا عن ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا او في تأويله خوف لبس ان المفتوحة بان
بالمكسورة في التلفظ اذ لا يكون مكان الذهول عن الفتحة تلفظا او في الكتابة مثل عندي
انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر مع
غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا واعلم ان التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا
ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل
واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى نظرا الى المعنى ويجوز العطف نظرا الى صورة التعدد ولا يبعد
ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه
لان الخبر ذات المبتدا ولان ضميرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو مع توابعه
ولهذا اورد في مثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه
لذلك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني وترتبه فلا يرد عليه نحو وما
بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء
في الخبر ويصح عدم دخولها فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة
على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء واما اذا لم يقصد فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه و
ذلك المبتدا المتضمن بمعنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته

جملة فعلية او ظرفية مأوّلة بجملة فعلية شبيهاً بالاتفاق وانما اعتبر ان يكون صلة فعلاً
او ظرفاً مأوّلاً بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلاً وفي حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وما يدخل في حكمها الاسم المضاف اليها مثل
الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل
رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم فاما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما
فكقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا
على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخولها عليه
انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني او في الدار
فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضاً مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت
ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا
مطلقاً فوجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم
قيل سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر
والاصح انها لا تمنع لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بوجه قوله تعالى ان

الذين

الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم قيل فلم الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت
ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه
فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من الحق سواها فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما
القرآن وكلام الفصحاء فانه يدل على عدم منع ان المكسورة دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل
على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ
لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازاً اي حذفاً جائزاً لا واجباً وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع
للمدح نحو الحمد لله اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او
الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتنبه لذلك وقد يجب حذفه ايضاً عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازاً مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل
المستهل الذي يرفع صوته عند ابصار الهلال الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيينه بالاشارة والحكم عليه بانه الهلال
ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى بالقسم جرياً على عادة المستهلين غالباً ولذا يرونه
نسبة الهلال عند الوقت ويحذف الخبر جوازاً اي حذفاً جائزاً لقيام قرينة او عند قاعدته
مثل الخبر المحذوف جوازاً في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على مذهب ... عليه
اللفظ فرجعت فاذا السبع واقف على تقدير ان اذا ... الظرف حاله ... الخبر المحذوف غير ساد
مسده اي غير ... الخبر ... وقد يحذف في مقام قرينة وجوباً اي حذفاً واجباً

مما التزم اي شيء تركيب الذي التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذكر في موضعها
اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي
لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الموجود وقد التزم في
موضع الخبر جواب لولا فيحذف لقيام قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما
واما اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء
يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل
لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها
كل مبتدا كان مصدرا صريحا او مأولا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده
حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا
وضرب زيد قايما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قايما او قايمين وان
ضربت زيدا قايما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان قايما ثم حذف اذا مع شرطه العامل
في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف
القايم مقام الخبر فيكون الحال قايم مقام الخبر فلا ارتضي بهذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة من حذف اذا مع جملة المضاف اليه ولم يثبت في غير هذا المكان ومن البعد
عن الظاهر من كان التامة اي من كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي

زيدا يلابسه



زيدا يلابسه قايما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قايما اذا كان الحال عن الفاعل
اولا ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قايما فيجوز حذفه وحده
مع قيام القرينة نقول الذي ضربت قايما زيدا اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا
مع والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما نقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا
يكون مستريحا من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما
حاصل فيجعل قايما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد مسده وتقييد
المبتدا والمقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال
مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربه زيدا ضربه قايما وذهب بعضهم الى ان
هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما وثالثها كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته
اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو بمعنى مع دلت على الخبر الذي هو مقرون وقام
المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن
كذا اي لعمرك بقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب
القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي المرفوع خبر ان
واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل
هو مرفوع بتلك الحروف لا بالابتداء على مذهب الاكثر لانها شابهت الفعل المتعدي كما يجيء

عليه رفعا ونصبا مشبهة اي خبر ان واخواتها المسند اي الشيء آخر بعد دخول
احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي
لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول احد هذه الحروف خرج جميعها عنه
والمراد بدخول هذه الحروف عليه ان يكون لها اثر فيه لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف
بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم فيه من حيث اسناده الى ابيه
ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هي يقوم ابوه فلا حاجة الى ان
يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسمها بعد دخول هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول
هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند ما يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرا بالجملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم في ان زيدا قائم فان المسند بعد
دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من
كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا ومثبتا
ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا
علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا
يلزم من ذلك ان كل ما صح ان يكون خبر المبتدا صح ان يقع خبر الباب حتى
يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره
كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على
المبتدا وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا

ايضا والعمل

ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم الثاني على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل
لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في
تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله
تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة اذ
لا رجل قائم مثلا لنفي صفة القيام عن الرجل لا لنفي الرجل عن نفسه هو المسند اي شيء آخر بعد دخولها
شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد
بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في قولنا لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف فيها
على المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف
ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار
خبر بعد خبر لا ان الظرف ظرف لغو ولا حاجة الا ان الظرف لا تقييد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل ولكونه مثالا للنوعين خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله
موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او
المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل لا مال ينتفي الاهل والمال

فلا يجوز ... لما تقدم خبره على التقدير بين ... يكون مابعده خبرا اى لا رجل قائم على الصفة دون الخبر
اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا تعملان عملها
المسند اليه هذا شامل للمبتدأ وكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وما عرفت من معنى
الدخول الاخير وانحو ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا
لان لا لا يستعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يجعل في المعرفة والنكرة وهذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يعملونها لعدم تمام العمل فيكون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعات بالابتداء كما كانا قبل دخولهما
وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا شاذ
...ات او قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه لنفي مطلقا
بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قول من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي
الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد
بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا
بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من
المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة
النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية

شرح المنصوبات

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما وهي اربعة الفتحة والكسرة والالف و
الياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك
ومسلمين ومسلمين فمنه اي فمن المنصوب
او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف
المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه
به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موجدا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم
جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم
لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق

من اقسام لفظا للفظ ويدخل فيه المصادر كلها
مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما
اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا ودخل كما اذا كان
مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو
ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا
حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد فمعناه صفة
ثانية للفعل وليس المراد بان الفعل كائن بمعنى
ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد
ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج
به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان
كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في كرهت
كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث
قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل
اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل باعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو

مفعول مطلق واذا ذكرت بعده باعتبار الثاني
كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس حينئذ الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل
هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار
عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون
المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما
يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان
دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم
للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى
ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد
بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست
جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب
المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب
نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا

من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبتته نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وبهذا يعني وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد يقال او احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبته عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسيا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف

معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق في مثبتا الا زيد ابدا نباته لا لنفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد يسير سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الصفا بطين لانه اكبرها في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد فهذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشبه به فعلا او الى مفرد ومضاف وانما انت سير اسيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي

وتبدلنسيرا السيرا اي بسير نسير السير اشارة لما وقع مكررا ومنها اي من

المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع

اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد

بمضمون جملة متقدمة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره

الغرض المطلوب منه وبالتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى

فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فقوله فشدوا الوثاق

جملة مضمونها الشد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء

ففصل الله سبحانه وتعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء

اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من المواضع

ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر

واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا

اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد

زهد زهد الفقهاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة

واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن

بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له

ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به

معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار

بزيد

٢٠

بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات

الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع

للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم

بمعنى المفعول المطلق وهي صوت الاول مشتملة على صاحب ذلك

الاسم وهي الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ

الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما و

قع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه

الجملة غيره اي غير مفعول مطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت

اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله له علي الف

درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع

من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه انما كان

يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع

مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق

نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا

مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها

تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول

المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوب يجب عليه بلفظ المصدر

يؤكد نفسه من حيث هو مضمون الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث
اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه
منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره
لبنيه وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد
لاجل نفسه للتكرير ويتفرع جنس التقابل ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة اي حال كونه مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد عليه
مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل
المثال تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف لبيك اصله
الب لك البابين اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني
اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى
الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه
ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوفا
الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد
اسعاد بمعنى اعينك الا ان السعد يتعدى بنفسه بخلاف الب
فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي اسم ما وقع عليه فعل
الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد

بحث المفعول به

بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون
في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد
ان المرور واقع عليه بل ملتبس به ويخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية
فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او
معه والمفعول لا يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل
حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم
يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فانه
مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل
فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا
فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى التاء
الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله
اعبد وجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او
الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من
التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من الكبر ان تكف لسانك وقد يحذف

الفعل العامل في مفعوله لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا كقولك زيدا لمن
قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي
السؤال وكقولك مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية
ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس لحصر وجوب الحذف
في باب الاغراء والمنصوب على المدح والذم او الترحم نحو اخاك اخاك اي الزم اخاك
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان لا
يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا
خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا
وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا اي معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب
ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة
المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا نادي
ت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض
فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل حرف
النداء عليها وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف
المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لاجل التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادى وقصد ندائه وخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى

ولهذا

وانما وجب حذف الفعل ههنا لان حرف النداء قائم مقامه ونائب مناب ادعو فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار متوسطا

ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه بحث فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى يطلب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا
قلت يا محمداه فكانك تنادي وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فا
لاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظا
من الكلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نايب مناب
ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وافرد
عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا
بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون الة
مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون
النايب ملفوظا او تقديرية بان يكون النايب مقدرا كما في المثال
المذكور يتناول المندوب والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا
يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف
الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافاده
نيابة وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي
في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين القولين
يعني لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل وا

واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى

احد جزئي الجملة فعند سيبويه احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر

ان وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل

والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه

ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء ونظم الخفض والفتح على النصب

لقلتها بالنسبة الى النصب لطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله

وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التى

يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور

اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان

كان اى المنادى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبيه

مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة

قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف

الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها

افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف

ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا

لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد

ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء

وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو و

يخفض اى ينجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام تدخل وقت

الاستغاثة به وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة

على انه مخصوص بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت

لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم

اى يا لقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم

فى هذا المثال مستغاث ام مستغاث له ولم يعكس الامر لان

المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى تفتح

لام الجارة معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه

موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد

ولعمرو كسرة لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث

له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من

فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى

بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف

واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته بالحرف

فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلام التعجب

والتهديد بدا ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو
نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد و
ينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من المهدد اسم مفعول من هاتين
اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد
اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من المظلومية وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتقضى منه التعجب ويتخلص منه واجيب
عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى
في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم
او يا هؤلاء تعالوا الى الماء والدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف
المنادى على التقدير بكسر اللام ظ واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء
ما يقتضي فتحها كما هو ظ مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على
الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء
الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف
الفتح فبين اثريهما تناف فلا يجمع بينهما مثل يا زيداه
بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب ما
للمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث

مع اللام او الالف لفظا وتقديرا ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه
وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما
لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما
ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما
لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول و
هو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف
يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا يقوله الغير معين
الرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه
منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا
ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا
القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال
سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على
على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله
يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غيره

مبحث التوابع

سعين ما مثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها
مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال على حدة وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادى
بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد بالمبني
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع
نحو يا زيد او عمرو الاوعمرو ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع
بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفرد
اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا
ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف
فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل
فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشابه بالمضاف لانهما كالتوابع
المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه
ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها
بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد
فصل التوابع الى ما هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج
اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب

٤٦

حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا
وكان المختار عند المص ذلك ولذا لم يقيد التاكيد بالمعنوية و
الصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف المعطوف الممتنع
دخول يا عليه يعني المعطوف المعرف باللام بخلاف البدل بخلاف
البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما كما يجي
ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى كان عرضيا
فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على
محله لان حق توابع المبني ان يكون تابعا للمحل وهو ههنا
منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في
التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر
على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في
عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ
سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع
لتجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل
فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
فجعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء

النحوي العارض المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع
فان قلت امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله وهو النصب وابو
العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كالاسم
الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس كالخليل
في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه و
الا اي ان لم يكن المعطوف المذكور كالاسم الحسن في جواز نزع اللام
عنه مثل النجم فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار
النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف
على الموحدة اي وتوابع المنادى المبني على ما هو يرفع به المضافة
في بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا الجمال في الصفة
ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء العطف
بحذف المتبع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخو
لها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو

المتبع

التبع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول
يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي
باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل
في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف
النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا
الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او
مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل
يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد
رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا
عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم
العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
فيه واما كونه مبنيا على الضم فمن اختيار فتحه المبني
على جواز ضمه لان جواز الضم لا يكون الا في المبني على
الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اي
ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
من الى العلم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا

الى هلال كونه كذلك الا ابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك فنونه
فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن اختار
الفتح لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتح اتباعا مع حركته الاصلية لكونه
يتبعوا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل
مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى
المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة و
يا هذا الرجل بتوسط هذا او يا ايهذا الرجل بتوسط الامرين
والتزموا رفع الرجل مثلا وان كان صفة
وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل
مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على
انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة
جواز الوجهين في صفة المنادى ومن هذا
لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم
تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف

عطف على الرجل اي والزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها
الرجل الظريف ويا ايهذا الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين
انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز
اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما
كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله
لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة
فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في
موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال فخاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة لكن
ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت
اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست
لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان
يقال يا النجم ويا الصعق ويا الناس وليعلم ان هذه القاعدة في
التي في قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست

عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلم فحكوا عليه

بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا

لا انتفاء الامرين كليهما حكوا بانه اشذ شذوذا وكذلك اي جاز لكما

في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة

صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم

والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول

فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب فلانه مضاف الى عدي

المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك

مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك

مذهب المبرد والسيرافي اذ اجاز الفتح مكان النصب حال كونه

النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا

لنصب الثاني كما هو في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه

اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا

اباً لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي

ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني

فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني اهاجيه اباهم والمنادى

المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي

وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله

كسرة احترازا عن نحو يا قاضي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما

وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لانه موضع تخفيف لان

المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه

الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء

الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة

اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا

واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل

منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها

لنقول الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا يقال يا عدو
ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن
الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه
كلها وقفا اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا
بين الوقف والوصل وقالوا اي عرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي
على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة
عليها لكثرة استعمال نداءها في كلامهم كما اشار اليه بقوله ويا ابت
ويا امت معا اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء من
الياء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضمة ايضا نحو يا ابت ويا امت
لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكر لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال
يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت
ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة من باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا

ابن

عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة
وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم
شرع في بيانه فقال ترخيم المنادى جائز اي واقع
في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية وعلته الضرورة فيها بطريق
الاولى وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي للضرورة
شعرية والعلة الثابتة الا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية
الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن
حمله على تعريف مطلق الترخيم بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم
المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا
في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية

وهي ان لايكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف
ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر المنادى نظرا
الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لايكون مستغاثا مجرورا باللام
لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه
الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مستغاثا بزيادة
الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير
داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من
تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراط عدم دخوله في المنا
ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت
اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لايكون جملة لان
الجملة محكية على حالها فلا تتغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين
وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لان العلمية
تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون
فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم
عن اقل ابنية العرب بلا علة موجبة واما اسما مختوما بتاء ال

التأنيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع
التاء على الزوال فيكفي ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع
موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ابقاء نحو ثبة وشاة
بعد الترخيم على حرفين لان بقاؤه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلثة اذ التاء كلمة اخرى
برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى ما لم يستوف الشروط المذكورة
الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه
في ترخيمه لكثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط
الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان
في آخره اي في آخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة
الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانية
فان الياء والنون زيدتا فيهما اولا ثم زيدت تاء التأنيث
فلم يحذف منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة
اي العلامة كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم
كما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان
او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح ابتدائي لتبادره على اللين

لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فخرج منه نحو سفلاة لانه
لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخر منهما في حكم الصحيح في
الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها
والمراد بالمدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فخرج منه
نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما في اخره
حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يعتبر
هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو مروان
وعثمان يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم
حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلانهما في
حكم الواحدة فكما زيد تا معا حذفا ايضا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير
مع صحته واصالته حذفت المدة الزايدة لئلا يرد المثل السائر حفظت على
الاكسر وبلت عن الثقيل وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم
ان لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم
الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة عشر لتنزله منزلة

تاء

تاء الثانيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة
الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة فحرف
واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفايدة المقصودة وعدم
حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى
المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار
آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر
فيقال في حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود
يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد
فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى وقد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة
برأسه فيضم وفي يا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو لفا
طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسرت ما قبلها كما في ادل
وفي يا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو
وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه

لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها كما ينبئ اولى بان يتوسع
فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت
يبكي عليه احد ويعدد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر
عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح
هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما
يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه
وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة و
الحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل
لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
واختص المندوب بوا امتيازا له عن المنادى لعدم دخوله عليه
بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب
والبناء حكم المنادى اي حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى يحكم في الاعراب والبناء بمثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان
مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة
جميع اقسام المنادى ليرد عليه انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا

المعرف

المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي في آخر
المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت
الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة
كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه
لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة
مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي
الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم
المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به
ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ لم يشتهر
بهذا اللفظ مندوب خاص لينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة
عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل
وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه يتم به تمام المضاف فهو كجزء منه بخلاف الصفة فانه يجوز بعد تمام الموصوف
التخصيص والتوضيح فلهذا جاز مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه

خلافاً ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كانت في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه
اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف
النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس والمعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لانه لما لم يكن نكرة قبل النداء العلم فلو حذف
منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا اذا كان
مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فيبقى على هذا من المعارف
التي يجوز حذف حرف النداء العلم [illegible] كان مع [illegible] حرف النداء [illegible]
ايه فانه لا يحذف منه الا مع [illegible] المفرد [illegible] نحو [illegible] او نحو يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف وتحقيقه اي اذا [illegible] اللام نحو ايها
اي يا ايها الرجل او بالموصوف [illegible] نحو ايها الرجل في يا ايها الرجل
فلا يجوز حذف من ايها من غير ان يتصف [illegible] اللام والمضاف
اي اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا [illegible] فلا يجوز [illegible]

حسن اي وأما المضمر نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف
حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل وهو خطاب لليل حذف حرف النداء
من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته
وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق فانه [illegible] وقع في الليل على [illegible]
وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي
اطرق كرا اي يا كروان [illegible] وذا ان حذف حرف النداء من اسم الجنس [illegible] ترخيم
العلم قبل [illegible] يصيدون بالكروان [illegible] ان يقولون اطرق [illegible] اطرق كرا
ان النعام في القرى [illegible] والمعنى ان النعام الذي
هو اكبر منك في القرى [illegible] فلا [illegible] وقد يحذف المنادى
لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بالتخفيف اي الا على انه حرف تنبيه ويا حرف
نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة
الا يسجدوا [illegible] باللام فانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث
من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول
اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير [illegible] الشريطة
والمعنى [illegible] اي [illegible] التفسير [illegible] على شريطة اي تفسير

مطلب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

أي نصب العامل ما بعده وإنما وجب حذفه فيه احترازا عن الجمع بين
المفسَّر والمفسِّر وهو أي ما أضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده
فعل أو شبهه احتراز عن نحو زيد أبوك ولا بد أن يليه الفعل
أو شبهه متصلا به بل إنما يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو
زيد عمرو ضاربه وزيد أنت ضاربه مشتغل ذلك الفعل أو شبهه عنه أي
عن العمل في ذلك الاسم بضميره أي بالعمل في ضميره أو متعلقه أي متعلق
ذلك الاسم ومتعلق ضميره وحاصله أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلا
بالعمل في ضمير ذلك الاسم أو متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا
بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد دفع ذلك الاشتغال عليه أي على ذلك
الاسم هو أي أحد الامرين الفعل أو شبهه بعينه أو مناسبه أي ما يناسبه
بالترادف واللزوم لنصبه أي لنصب صاحب هذين الامرين الاسم
بالمفعولية كما هو النظام المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير أو متعلقه خرج نحو
زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد
ضربته فإن المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فإن
عمل معنى الابتداء فيه ورفعه إياه أيضا مانع من ذلك وبقيد النصب
بالمفعولية خرج نحو زيد أكنت إياه [illegible]

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تسليط
تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع ما
يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح إلا تقدير
تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة ثلثة منها للمشتغل
بالضمير بأقسام الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فإن مررت بعد
تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال للفعل المشتغل
بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال للفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فإن حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة للمحبوس عليه ينصب
زيدا في هذه الأمثلة بفعل يفسره ما بعده أي ضربت الأول زيدا في زيدا ضربته ضربت
المقدر فإن الأصل فيه ضربت زيدا ضربته أضمر ضربت الأول لوجود مفسره وهو
ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت في زيدا مررت به فإنه مفسر بما يرادفه أعني مررت به
وأهنت فإنه مفسر بالملزوم أعني ضربت غلامه فإن ضرب الغلام يستلزم
اهانته ولابست فإنه مفسر بالمستلزم أعني حبست عليه
[illegible] الاسم [illegible] الاضمار على شريطة التفسير [illegible] المختار

او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى
هذه الاقسام الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح
رفعه بالابتداء ويترجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف
الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود
جواز صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يترجح النصب قرينة
اخرى يترجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود
القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى
منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع
غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالا
مر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع
بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع
غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان
المختار هو النصب لان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز

الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجات في
كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان
اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من
ان اذا المفاجات يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزومها غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على
جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين جملة المعطوفة والجملة
المعطوفة عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا
وان وليس لما اولى بها من هذه الجمل اذ هي عاملة في المضارع ولا يعد مجهولها
لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا
وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع
في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل بهمزة الاستفهام ليشمل مثل هل
زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لا قبحا تاما بل لفظ الفعل لانه مختص
به في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة
في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي

ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل الأمر والنهي
النصب في الاسم المذكور إذ هي أي هذه المواضع مواقع الفعل أي مواضع
وقوع الفعل فيها أكثر فإذا انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا وإلا فلا
وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر [redacted] أي
التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث مفسر في هذه الحال بل من
حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم أنه خبر لأن الاسم المذكور في حال الرفع
وكونه مع موافقته للمعنى المقصود أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فلا التباس
إلا فيما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفية لا بينه أي التوصيف
التفسير وبين الصفة لأن التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه
بقدر بنصب كل على الإضمار على شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه
خبرا له كان موافقا للنصب في أداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة
لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فإن المقصود الحكم على كل شيء
بأنه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا أنه بقدر فإنه يوهم كون بعض
الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية
للعباد ويستوي الأمران أي الرفع والنصب فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا أكرمته أي عنده أو في داره ونحو ذلك

وإلا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير أي يستوي الأمران فيما عطف
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين أي جملة اسمية خبرها جملة
فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول
التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية
وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فإن
قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه
فإن قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما إذ الكبرى أيضا [illegible]
متصلة بها قلنا هذا باعتبار المنتهى أما باعتبار المبتدأ فالصغرى أقرب
ويجب النصب أي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا إن
ولو كان أما إن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع
غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهي هلا وألا ولولا ولوما وإنما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على
الفعل لفظا أو تقديرا نحو إن زيدا ضربته أكرمك مثال حرف الشرط وألا زيدا ضربته
مثال حرف التحضيض وليس أزيد ذهب به منه أي من باب الإضمار على
شريطة التفسير فإن زيدا فيه وإن كان يظن في بادي النظر أنه مما أضمر عامله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام

لكن يظهر بعد تحقيق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان ذهب به لا يقبل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت
لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر يقتضيه مثل تلابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا تلابس الذهاب به او
يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل
المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه والاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الا
الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير
جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار
فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي
في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا
بفعلوا افسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم
لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان
صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل

صغير وكبير مستطر لان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم
فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة له والجار
والمجرور في محل الرفع على انه خبر مبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت
في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة وكبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم
المذكور اذا كانت الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه
النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع
الا في رواية اخرى شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تكلفوا الاخراج
عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى
ما تكلفوا الاخراج عنها بقوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية
والزاني مبتدأ موصولا يعني بمعنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كا
لشرط والخبر للمبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته
للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع الفعل المذكور بعده على
تسلطه فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية
مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم

الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل
زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء الجملة الاخرى فيمتنع التسليط
فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط
ولم تكن الاية جملتين اصلا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار
فيها النصب والقول بالنصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل
الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع والمراد من تلك
المواضع التي وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره التحذير
وان وجب الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف
شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون
مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك
المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا التعريف لا بد من ضمير في المعطوفات كما في المعطوف
عليه قلنا نعم لكنه وضع المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام
او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد

هو معول لهم ثابت

الى

هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم
انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما من افراد تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية اخرى شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة
لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى تحلو الاخراج
عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط
بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا
فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي صلة كان ظرف خبر المبتدا كالجزاء والفاء
الداخل عليه مرتبط بالشرط للدلالة على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء لا
يعمل ما في حيزه فيما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله
فتعين فيه الرفع وفي الاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية
مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فا[illegible]
[illegible] او قيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء الجملة الاخرى

فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والآن وان
لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فلا يكون
داخلا تحت الضابطة فالمختار حينئذ النصب واختيار النصب بط
لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او
جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي
وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف
الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن
شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه
النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا
فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي
مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا بالصيغة المجهول عطفا
على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ذكره في المعطوف
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكن وضع المعطوف الظاهر موضع المقدر منه
او تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر
منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر
مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان للاول نظير
التحذير ومعناه بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد

عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك
وعلى التقدير الثاني المحذر منه هو الاسد والحذف فانما المراد من تبعيد الاسد
او الحذف من نفسك تحذيرهما منها لا تحذيرها منهما والطريق الطريق
مثال للثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول
النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر
فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان
المعنى على الاتقاء [illegible] عن الطريق لا على تبعيده عن العو
ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد
النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان
المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في
بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من
النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير
واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد وهو ليس بمحذر
فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت
تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان
تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك
من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياسي ولا تقول

قوله في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير بني و شذوذه مع غير ان
و ان فانه قلت فليكن بتقدير العاطف قلت حذف العاطف اشد شذوذ
... فالان حذف حرف الجار قياس مع ان و انّ شاذ كثير في غيرهما واما
حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه ما فعل فيه فعل اى
حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل
لاسماء الزمان والمكان كلها فانها لابد ... زمانيا او مكانيا من ان
يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور
خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن يتجه مثل شهدت يوم الجمعة
مما خلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان كانه
يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اى
المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
لخرج مثل هذا المثال عنه فانه وان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل
فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الآن باده
باده تصوير الوقت وقوله من زمان او مكان بيان لما

٥٦

او الموصوف اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما
وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه
في وهو منصوب بتقديرها وهذا اختلاف اصطلاح القوم فانهم لا
يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو
مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث
جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط جواز
نصب المفعول فيه بتقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر ظروف الز
مان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير في لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر و
المحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت
دهرا او افطرت اليوم وظرف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اى
تقديرها حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك و
الا اى ان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل تقديرها اى لم يكن
حملا على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد و
فسر المبهم اى من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين و
شمال وفوق وتحت وما في معناها نحو امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما واما بيت وان

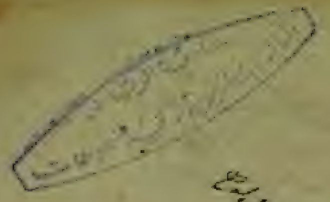
هذا التفسير بعض الظروف المكانية اي تفسيرها قال وحمل عليه اي
على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو [illegible] وليس الا ابهامها
اي لابهامها عنده ولم يذكره وشبههما عليه لان حكمهما [illegible] وفي بعض
النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من مكان لفظ مكان
وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست
لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت
الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على مذهب الاصح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه ولا
حمل لسقوط الحرف به لكنه حذف لكثرة استعماله وبهذا الحمل تأمل لان
الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الد
خول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما
اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول
فيه ومما يؤيد ذلك ان لكل فعل نسبة الى مكان خاص بوقوعه فيه
يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في
الدار التي هي جزء من البلد مثلا يصح ان يقول ضربت زيدا في الدار
كذلك يصح ان يقول ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح

ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبته الى
البلد فقال الى المكان التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل يكون
مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان
استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون
في ونقل عن سيبويه ان استعماله مع في شاذ وينصب اي المفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت
فيه والتفصيل فيه بعينه كما في المفعول به المفعول له هو ما فعل لا
جله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل كما
فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظا
حقيقة او حكما كما يجيء عند ما كان فعله مقدرا اي اذا قلت تأديبا
في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل الجبن
التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل
الذي فعل لاجله مذكور فيه ايضا كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور
معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه
في التركيب الذي هو فيه وههنا نحو الجبن التأديب الذي ضربته
لاجله التقدم الا انه لم يذكر معه [illegible] معه للعامل فيه مثل ضربته

بحث المفعول له

نظير العلة الغائية

تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب
انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال
لما فعل لسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في
المفعول المطلق يأتي خلافا لظاهر الزجاج فانه اي المفعول له
عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في مثالين
المذكورين اذ تأديبه بالضرب تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنا او ضربته ضربة تأديب وقعدت قعود جبن وذكر قول الزجاج
بانه يحتمله تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى انه يحتمل تأويل
الحال بالظرف من حيث انه معنى جائيا زيد راكبا جاء زيد وقت
الركوب من غير ان تخرجا عن حقيقتها وشرطه اي شرط انتصاب
المفعول له لا شرط كونه الاسم مفعولا له فالتعميم والاكرام في قولهم
كك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له علي ما يدل عليه
وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلافا
لاصطلاح القوم تقدير اللام لانه اذا ظهرت لزم بحال في اللام
بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او في
الباء او في مع انها من ... واخل المفعول له المفعول كقوله



قوله وهو يكتفي بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع لفظ موضع المفرد نبه الى اتحاد
الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف
هو الترك في اللفظ والنية عبد الغفور

٥٧

تحت يا سيفا متقطعا من خشية الله وقوله فيظل منها الزيت نا
دوام تمنا وقوله عم ان امرأة دخلت النار في هرة اي لا
لاجلها لكن تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها
في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الا شرطا بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ
فيه هذا ايجاد وانما يجوز حذفها وهم يكتفي بارجاع ضمير الفاعل الا
تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز
عما اذا كان عينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي الحدث
فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا الغير نحو جئتك لمجيئك
اياي ومقارنا له اي الفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا و
وجودهما نحو ضربته تأديبا فان زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا
مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من
زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل الخ
القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابدا
ليحصل الصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح
بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا
لم يكن مقارنا له في الوجود كاكرمتك اليوم لوعدك بذلك امس واما

بحث المفعول معه

الشرط هذه الشروط لانه بهذه الشرائط اشبه المصدر فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها المفعول معه
اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم
فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به
وفيه ولا والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بانه جوز
في بعض النحاة من اسناد الفعل الى الظرف اللازم النصب وتركه منصوبا
على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على
قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي لشريف جدا و
قيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بينها العير والنزوان فاقامه
مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان بين لازم ظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي
فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى المصدر والضمير المجرور مفعول معه مذكور بعد الواو احترز عن المذ
كور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي
يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل واحترز عن الواو
كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك

وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي ملفوظا كالمثالين
المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد
بمصاحبة معمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد
نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها لترضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها
لا تدل الا على الاشتراك في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو
التي بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها
واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد
الفعل اي ما دل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع
فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان
اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع
على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بان
يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم
الفاصلة لامتناع تأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل
معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف

قوله الحال من حال الشيء يحول اي انقلب لا باسم سيد المحققين
لا لانه يجئ على الانقلاب غالبا عبد الغفور

تعين العطف حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز
وجه آخر وهو العطف نحو ما زيد وعمرو وهذا الا اسد وانما لم يجز
العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا
وما شأنك وعمرا فانما امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشأن لفساد
السؤال عن شأن زيد لا عن شأن احدهما ونفسك فافهم وانما حكم فيه
بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان التقدير ما تصنع وما تلابس
فهو في ما شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من
الفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او
المفعول به اي منهما حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فيتذكر
الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او
المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدأ
نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول
فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو
فاعل او مفعول وهذا التعريف على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا
يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان

الفاعل او المفعول الذي وقع عنه الحال لفظا اي لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كان ملفوظا
حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او
المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا
فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم
حنيفا وان بالكل حنيفا اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل تتبع ابراهيم
مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه
او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان
الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وانما لم يصح قيامه
مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله
مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان دابر المضاف اليه جزؤه

فانه في ابرادش واصله والدار مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار حكم
الساكن في المقطوع فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ونحو قرئ
تبيانا على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او تبيانا على صيغة الماضي
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول
فعل فيه اي من مفعول مواد المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل
والمفعول الا بدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا
قايما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية
زيدا انما هي باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قايما مثال للفظي
الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير
المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قايما مثال للمعنوي لان مفعولية
زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الا
شارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا او لانك انما
مما يقصد المتكلم الاخبار به عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير
او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى
اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر بقرينة وقوع الكلام

قوله او معناه المستنبط ... الاستفهام والنفي ... جعل حرف النداء ... العامل المعنوي عند ... الشيخ الرضي ... عصام الدين

حالا اي معنوية لا لفظية ... فالعامل في الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما ان كان
الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما والصفة
المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام
من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قايما كما
مر والنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قايما وليتك عندنا
مقيما ولعله في الدار قايما وكانه اسد صايلا وشرطها اي شرط الحال
ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها والتنوين زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة
لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي بحسب الغالب الاكثر
صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان
ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة
موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او ...
فاذا جوز وقوع ... فيها ... كل امر حكيم امرا من عندنا اما جعلت امرا حالا
والحال من كل امر ... في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او ... لجواز

الزود وهو المنع والاشفاق وهو الخوف والنغص بالصاد المهملة والنغي الجيم يقال نغص البعير اذا لم يتم الشرب ونغص
الشارب اذا لم يتم والعطن محركة وطن الابل ومبركها ومعنى البيت ارسلها اى الحمار الوحشى الاتن حال كونها مجتمعة متزاحمة
ولم يمنعها عن الاجتماع والتزاحم ولم يشفق على عدم تمام شرب بعضها بسبب مزاحمة بعضها بعضا

الا تقتضى النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او تقدمها عليه الحال
نحو جاءني راكبا رجل وتاخيرها يا يكون والحال فيه بهذه الامور
وغالب مواده وقوع الحال والخبر بما هو بهذا القسم ووقوع
الحال في هذا القسم مشروط بان يكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد
لا للشرط اى لا يكون صاحبها معرفة لا يكون صاحبها معرفة صح يقال
انه غالبية كون صاحبها معرفة التنبيه على تخلفه في بعض المواضع
في الشرطية ولا يحتاج الا ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله
وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون
نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحشى والاتن فيقول ارسل حمار
الوحشى الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية
بها الى الماء وما يريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها
اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال
اى على انه لم يتم شرب بعضها بالدخال والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ويتعلق الى ... بها نغص
... بعضها في بعض او المنع على نغص مثل الدخال

ومررت

ومررت به وحده وجهدك مثل فعلته جهدك مما اول بالنكرة فلا
يرد نقضا على قاعدة الشرط ان يكون نكرة وتاويلها على وجهين احدهما
انها مصادر لافعال محذوفة اى يعترك العراك وينفرد وحده
اى انفرادا وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه
المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع
النكرة اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة
فهي في التقدير نكرة كما ان لفظ الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى
نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها
شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها و
بين المعرفة وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لئلا تلتبس النكرة
بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ او خبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب
في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع والا لم
يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كقوله
قاعدا على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل العامل
المعنوى وانه ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف
وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى
هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا

بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفاً او شبهه فانه
فيه خلاف فسيبويه لا يجوّزه اصلاً نظراً الى ضعف الظرف في العمل
وجوّزه الاخفش بشرط تقديم المبتدا على الحال نحو زيد قائماً في
الدار فاما مع تاخير المبتدا على الحال فانه وافق سيبويه في المنع
فلا يجوز قائماً زيد في الدار وزيد اتفاقاً ويحتمل ان يكون معناه ان الحال
وان كانت شبيهاً للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انها يتقدم الظرف يتقدم
على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا
لم يكن الظرف او ما في العامل المعنوي واما اذا جعلته او خلافاً في العامل
المعنوي كما هو الظاهر من كلامه فالمراد هو الاحتمال الثاني الاخير و
كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال
المجرور سواء كان مجروراً بالاضافة او بحرف جر فانه كان مجروراً
بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً نحو جاءتني مجرّداً عن الثياب
ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضاً وان كان مجروراً
بحرف جر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرة يمنعون تقديمها
عليه للعلة المذكورة وهو الصحيح عند المص ولهذا قال على الاصح و
صح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالاً بقوله تعالى وما ارسلناك

٦٢

الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ
للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه
فانه اذا قلت ضربت راكبة بهند فكانك قلت اضربت راكبة هنداً
فالجر والنصب للحقيقة ليس بجر وراء واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعل كافة حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر
اي ارسالاً كافة وبعضهم بجعلها مصدراً كالكاذبة والعافية والكاف
ككفى ويتفق وكل ما دل على هيئة من صفة كان او الدال مشتقاً
او جامداً صح ان يقع حالاً من غير تأويل اي مؤوّل بالمشتق لان المقصود
من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث
شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا
فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثاله بسراً او رطباً في قولهم
هذا بسراً اطيب منه رطباً وهو مما يقع فيه خلاف
وه فرقة فيها ما يكون مثالاً جامداً حالاً لدلالتها على صفة البسرية
والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب
هذا البسر النخل اذا صار ما عليه بسراً او رطباً اذا صار رطباً و
العامل في رطباً اطيب باتفاق النحاة وفي بسراً ايضاً عند محققيهم
و تقدم بسراً على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق

بشيء واحد حالاً باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كلاً منهما ما

متعلق به والبسرية تعلقت بالمفضل إليه بهذا من حيث انه مفضل

وسبقه الحينية وأما اسم التفضيل فمعتبرة فيه الأبعد اعتباره في أطيب لكنه

لما كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم أقيم المظهر مقامه وإذ وجبوا

أن يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه

فيجب أن يليه حال الرطب وأما الضمير المستكن في أفعل فإنه وإن كان

مفضلاً لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا خلاف رعاية بأن

يقال وإنما لم يمتنع في هذا تعسر جاءني منه قاعداً وذهب بعضهم

إلى أن العامل في بسراً اسم الإشارة بما أشير إليه حال كونه بسراً

وهذا ليس بصحيح لأنه يمكن أن يكون المشار إليه التمر إذا كان بسراً فلا

يتقيد الإشارة بحالة البسرية وبأنه يصح حيث وقع موقع اسم

الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسراً أطيب

منه رطباً وتكون أي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد أي

يصح أن وقعت حالاً مثلها ولكن يجب أن تكون الجملة الحالية

خبرية محتملة للصدق والكذب لأن الحال بمنزلة الخبر عن ذي

الحال وإجراء حكمها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة مستقلة في الإفادة

فإنه لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فلابد

وقعت

لأنه إذا تعلق بذي الحال شيئان حالان يلزم أن يلي كل واحد منهما ما تعلق به والبسرية تعلقت بالمفضل فيجب أن يليه وهو هذا والرطبية تعلقت بالمفضل عليه فيجب أن يليه وهو ضمير منه عبد الرحمن

قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم إلى المظهر لما كان المستتر بالنسبة إلى المظهر والبارز كالعدم قام مقامه عصام

قوله لأنه يمكن أن يكون المشار إليه التمر إذا كان بسراً فلا يتقيد الإشارة بحالة البسرية فيه لا يمكن في حالة مقدرة عصام الدين

والجملة الحالية لا يصح أن يحكم بها على شيء وإن كانت

وقعت الجملة حالاً فلا بد لها من رابط يربطها إلى صاحبها وهي

الضمير والواو والجملة الخبرية إما اسمية أو فعلية والفعلية إما أن

تكون فعلها مضارعاً مثبتاً أو مضارعاً منفياً أو ماضياً مثبتاً أو ماضياً منفياً

فهذه خمس جمل في الاسمية أي جملة الاسمية الحالية مقترنة بالواو

والضمير معاً لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب أن تكون الرا

بطة فيها في غاية القوة نحو جئت وأنا راكب وجئت وأنت را

كب وجاء زيد وهو راكب أو بالواو وحدها لأنها تدل على الربط

أولاً في أول الأمر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبياً وآدم بين

الماء والطين وهذا إنما أربط بالواو وحدها أو بها مع الضمير

إنما يكون في الحال المنتقلة وأما في المؤكدة فلا يجوز بالواو

تقول هو الحق لا شك فيه لأن الواو لا تدخل بين المؤكد و

المؤكد لشدة الاتصال بينهما أو بالضمير وحده على ضعف نحو كلمته فوه إلى في

لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في

أول الأمر نحو كلمته فوه إلى في فلا بد من الواو على الصحيح

والمضارع المثبت أي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضا

رعاً مثبتاً مقترنة بالضمير وحده لمشابهته لفظاً ومعنى لاسم

الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما السؤال

أو ماضياً منفياً

[illegible]

اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو
والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير
لعدم قوة الاستقلال كما في الاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد
وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو
والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه
او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج
غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي
من قد لحصول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى حال التكلم اي ماضي
المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل او لا
من قولين او وقوعه فيه لان الحال ... وزمن الماضي المثبت
اذا وقع حالا ان يقترن بالنسبة الى زمان العامل فلا بد
منه قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في
اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة نحو قوله
تعالى او جاؤوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يؤول

قوله

قوله تعالى حصرت صدورهم بتقدير قوما حصرت صدورهم فيكون
جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة
دعائية وزعم ... اشتراط قد الا في المنفي كالمضارع المثبت بلا قاطع
فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية
كقولك للمسافر السائر في السفر او المتهيئ له راشدا
مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا صفة
لراشدا او حال بعد حال او حالية متداخلة وكقولك راكبا لمن يقول كيف
جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف
العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا
هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان
العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة
وضمها من حققت الامر بمعنى حققته وضربت منه على تحقيق او من
حققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي حققت ابوته كما
وضربت منها على تحقق او اثبتها كذلك عطوفا وحال صاحب
الفعل ... التقديرات عندي ان يقدر يحق عطوفا ...

قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد وقد يقدر ...

وانما وجب حصول قد لان الماضي ... فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال ...

الى الشرط وجوب حذف عاملها ان تكون مؤكدة اي مؤكدة لمضمون
جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا
كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في
قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد فيها
من قيد آخر وهو ان يكون عقيب تلك الجملة الاسمية
ليصلح ان يكون قرينة على الاكتفاء عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه
واجبا نحو ... قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي
يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو
ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي
الثابت ... في اللفظ الموضوع له من حيث انه موضوع له فانه
المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى
الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان
قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل
نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به
الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فانه ايضا مثلا
اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي

من جزئياته ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جز
ئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه
فقوله في يا الرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع
له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في
مثل قولك زيد ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء
الواقع في ابي حفص لتعدد الموضوع عن ذات لا عن وصف واحترز
به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع
في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له حصة معينة مما هو اقل
من النصف كالربع ومما هو اكثر منه كالثلثين ولا ابهام فيه الا
من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العسل او الخل او غيرهما ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي
الناشئ فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فقيل رطلا بغداديا
واذا اريد رفع الابهام الذاتي فقيل زيتا فزيتا يرفع الابهام
المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن

نعت له

الوصف مذكورة أو مقدرة صفتان للذات إشارة إلى تقسيم التمييز

فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فإنه في قوة قولنا

طاب شيء منسوب إلى زيد ونفسا يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر

فيه فالأول أي القسم الأول من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة يرفعه عن

مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف تقدير صفة نحو وهو ما يقدر عليها المقدار

به الشيء أي يعرف به قدره ويبين غالبا أي في غالب الموارد والأكثر

إلا يرفع الإبهام مطلقا بتحقيق في ضمن هذا الرفع لا في الأكثر وذلك

لأن الإبهام في الأكثر والمقدار إنما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي

ذكر تمييز العدد وبيانه في باب أسماء العدد وإما في غيره أي غير العدد كالوزن

نحو رطل زيتا فإن الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذ

راع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقياس

ما يجيء هذه المقادير بهذه العبارات لأن قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا

وذراعا ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا بيان المراد بالعدد والموزون والمذروع

والمقيس لا غيره وإنما اقتصر المصنف على أمثلة الثلاثة لأنه كان مطمح نظره التنبيه على بيان كون

ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا أو النون كما في منوان سمنا أو الإضافة

كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يسوق الأقسام الثلاثة بل ذكر بعضها

مع تمام الاسم الذي يكون عليه حالة لا يمكن إضافته معها والاسم يستحيل الإضافة مع التنوين

وبنونه

قوله فإنه في قوة قولنا طاب شيء منسوب إلى زيد فيه أن هذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه ويتجه أنه لا يناسب في كفى زيد رجلا فإن الرجل عين زيد لا شيء منسوب إليه وقدر الشيخ الرضي مثله طاب شيء زيد بتقدير الشيء متعلقا وجعل زيد بدلا عصام الدين

قوله يعني به ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلاثة وكأنه أراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه أن المفرد فيما يراد ما يقابل بنسبة ما هذه الثلاثة في المقابلة يقتضي أن أو إضافة ويتجه على ما ذكره على التمرة مثلها زبدا فإنه مضاف وقد جعل من أمثلة المفرد المقدار وكأنه أراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الإضافي

قوله والمقدار إنما يتحقق في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الكلي للعام والأظهر أنه يجعل من ظرفية المدلول للدال فإن المقدار المفرد يستحق في عدد وفي غيره فافهم عصام

قوله وإنما اقتصر المص على الأمثلة الثلاثة إنما غير العدد والأفهم مثل العدد أيضا والأولى أن يبدل العنوان بسمنا بقفيزان برا عصام الدين رحمه الله

قوله ورب المضاف لا يضاف ثانيا يجب اللفظ ظاهرا على يقال غلام زيد عمرو بأن يكون غلام مضافا إلى زيد ثم عمرو وإنما قلنا يجب اللفظ لأنه مضاف بحسب المعنى كما في حب رمانك فإنه حب الحبيب إلى الرمان ثم إلى طب بل حب رمانا لكن بحسب اللفظ الحبيب إلى الرمان والرمان إلى طب لأنه يقال إذا لم يكن إلى طب رمانه عصام الدين

ونون التثنية والجمع ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانيا فإذا تم الاسم

بهذه الأشياء أشبه به الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فينتصب التمييز

لأنه يشبه المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يقع بعد

تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام فيشبه به الفعل التام بفاعله

وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان

الفاعل عقيب الفعل ألا ترى أن لام التعريف الداخلة على أوله وإن كان

يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرطل زيتا

فيفرد أي التمييز وإن كان الاسم التام مثنى أو مجموعا إن كان التمييز جنسا

ويقصد به أجزائه ويقع بجزء أعني الدال على القليل والكثير فلا حاجة إلى

التثنية والجمع كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف الرجل والفرس الآ

إلا أن يقصد الأنواع أي ما فوق النوع الواحد فيشمل الشيخ أيضا الأنواع

ل لفظ الجنس مفردا أعلم أنه لا بد من أن يثنى أو يجمع في تخصيص قصد الأنو

بالاستثناء أي نظر كما جاز أن يقال طاب زيد جلسة بالنوع وعنقا بالتخصيص

سواء كان نوع بالخصوصيات الكلية أو الشخصية وجمع ويرد التمييز

على فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد أي غير جنس نحو

عندي عدل ثوبين أو أثوابا إذ كان أريد النوعان المتوافقان بتنوين أو

بنون التثنية أو الجمع إذ وجد التمييز ملتبسا بتنوين الواحد أو بنون الج

قوله فإنه زيد بتمام الاسم بهذه الأشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا في إذا أراد الله بهذا مثلا عصام

قوله ويقصد الأنواع الأول أن يقصد في الثاني لأنه وكأنه أراد بالنوع التنوع إشارة إلى أن التوجيه الثاني بعيد جدا لأن جعل التمييز ملتبسا بالتنوين إليهما ونحوه ليس بجيد عصام الدين

للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جاز ح الاضافة الى نوع المقدار
الا التمييز اضافة بيانية بملاحظة التنوين ونون التثنية جواز ان
يعاكس لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطلا زيت
ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون
بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا قليلة نحو نون الجمع نحو عشرو
درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلا
نه جاز ان يضاف الا غير التمييز نحو عشري وعشري رمضان بالاتفاق لكن اذا اضيف
اليه فلو اضيف الا التمييز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند ا
ضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين
من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على القلة ليكون الباب
اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن نوع مقدار اما الاول
كما يرفع الابهام عن نوع مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اما بالبيان
بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فانه
اي الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا بالاضافة
غير المقدار الى التمييز اسهل الحصول الغرض والمقصود غير المقدار
ارجح طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليست مبهما
المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن

مقدرة يرفع عن نسبة كما ان الظاهر انما يقول عن ذوات مقدرة
في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها وهو رفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها
تنبيها على انه مقابلة ما فهذا القسم يقابل المذكور في القسم الاول انما
يجري في النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي
شابهها ما عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو حوض ممتلئ ماء واسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو
زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو ا
عجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد
نفسا مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال
لشابه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
حيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما شابهها فهذه الثلاثة في
قوة اربعة امثلة ثلاثة في طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله
وابوة ودارا او علما في عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر
الى كل من المثالين اعني المذكورين غير مختص بالاخير وابوة بحسب
او ورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما شابهها خمسة امثلة
فالنفس مثال اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار غير اضافي هو متعلقه

المنتصب عنه والاب علاقة اختصاص محتمل لزيد والابوة عرض اختصاصي
والعلم عرض غير اختصاصي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه
او في الاضافة مطلقا مع قوله في جملة او ما ضاهاها مثل الجميع
نفسا ويكون التمييز ... و الاضافة به وباب وابوة ودارا
وعلما او زره هذه الامثلة على وفق ما سبق وفرع عليه قوله
ولك ان تزره فارسا ... ان التمييز فيه صفة مشتقة و
ايضا لما او زره صاحب المفصل مثالا لتمييز المحول على ان يكون
التمييز فيه مبهما كثير ربه رجلا ويكون تمييزا عنه او ان النسبة على انه جعله
انما يكون تمييزا عن نسبة على انه يكون التمييز صفة متعلقا والا بها
يكون في نسبة الدار اليه والداري في الاصل اللبن وفيه خير كثير للمو...
فاز بدية التمييز ان لله دره فارسا وان فارسا اسم فاعل من الفراسة
بالفتح بمعنى ركوب الفرس ... يعلم الراء اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم كان التمييز بعد ما لم يكن نفسا في المنتصب عنه
اسما لا صفة لا يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه
والتعبير به عنه جاز ان يكون في ذلك التمييز تارة لما انتصب عنه بان
يكون تمييزا لرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا لرفع
الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والا فهو ان مثل باب ...

في طاب

قوله فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة ...

في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا
عن زيد اذا اريد ان الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة
تمييزا عن متعلقه وهو ابوه والاسماء التي لم يكن نفسا ما انتصب عنه لا يصح
جعلها لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا
فان هذه الاسماء ليست نفسا ما انتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها
فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة التي اسند المنسوب الى زيد فيطابق
التمييز فيها اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نفسا فيه او محتملا له
للمتعلق وفي ما يتعين للمتعلق ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه لو
كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
اباء او لمتعلقه فقط مثل ذلك طاب زيد ابا اذا اريد اباه فقط وطاب
زيد ابوين اذا اريد اباه وجده وطاب زيد اباء اذا اريد ابا وجدا او
ليفتح كل من تقديري اذا قصد وحدة التمييز او ... واذا قصد تثنيته
او ... واذا قصد جمعه او ... فانه ... لا يصح ان يطلق على
الجميع والجنس الا اذا كانت التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه
اذا قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى
به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع نحو
طاب زيد علما والزيدان علما الا اذا قصد بالتمييز الانواع

يقصد بها

من حيث انتسابها الى النوعية فانه لا يدل على تثنية وجمع نحو طاب زيد
علما او ابا بدون علم بانه ان زيد ان تعلق الطيب بكل منها
بدنا والزيدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما في نحو كفى
زيد رجلا فانه بمعناه كاملا في الرجولية كانت الصفة للمتعلق اي بما انتصب
عنه لا للمتعلق لان الصفة تستدعي موصوفا في المذكور اعني هو هو
فاذا قيل طاب زيد ابا كان الاب زيدا ولا يحتمل ان يكون والده
بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي
الكائنة الصفة صفة له مع مطابقتها اياه بقية ابا ويجوز ان يكون
بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت صفة له ومطابقة اياه والا
بالمطابقة الاتحاد في الافراد والتثنية والجمع والتذكير لكونها حالا التمييز
واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو
طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن
زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد
التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية
لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغير ما في الصفات
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي

درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله في الاسم جامد ضعيف العمل مشابه
به للفعل مشابهة ضعيفة ... الا عمل فيما قبله
والاصح ان الاصح المذهب انه لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه فعلا كان
او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اي طاب ابوه او مفعولا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض
عيونا اي فجرت عيون الارض اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه
والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وهنا بحث
وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء ليس من حيث المعنى فاعل الفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان الاناء فيه اسناد الا
امتلاء الى بعض متعلقات الاناء وهو على سبيل التجوز فوقع
الابهام لاحتمال غيره بعدم ما هو في معنى امتلأ ماء او ما فا
لما فاعل مع ... بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان في ربح زيد
الابهام عن ان الربح منسوب الى زيد وهو التي ربح فاعل في قصدي
سوى التجارة لا زيد وانما كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها
مجازا وهنا اشبه فيه يلبس ربح كما ... ويبين المشهورة وبين انما التمييز عن النسبة
اما فاعل في المعنى او المفعول لا من ان التمييز في هذا المثال واضح ان مثال ربح زيد تجارة
لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة فلا فالاولى ان ...

فإنه يجوز اتفاقاً تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل و
المفعول نظراً إلى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا
التجويز قول الشاعر أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً
بالفراق تطيب على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فإنه حينئذ يكون نفساً
في كان ضمير الشأن والتذكير ويعود الخبر فنفساً تطيب إلى سلمى و
يكون نفساً تمييزاً من نسبة تطيب إليها مقدماً عليه وأما على تقدير
تذكير الضمير فضمير كان للحبيب ونفساً تمييز عن نسبة كان إليه أي وما
كان الحبيب نفساً يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل أن يحمل البيت
على أن نفساً نصب أيضاً على هذا الوجه بأن يكون نائب الخبر
جمع الحبيب باعتبار النفس إلخ وما كان نفساً
الحبيب يطيب ففيه تكلف وتعسف غير خافٍ في التمسك المستثنى أي ما
يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما
كان معلوم حقيقته بهذا الوجه غير ممكن جعل التعريف كافية في تعيينها قسمه
قسمين وعرف كل واحد منهما لأن لكل واحد منهما أحكاماً على حدة
لا يمكن إجراؤها عليه إلا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل
هو المخرج أي الاسم الذي أخرج و احترز به عما عداه ...

المستثنى

المستثنى المنقطع عن متعدد جزئياته نحو ما جاءني أحد إلا زيداً أو جزء
ويشتمل الثبوت العدد إلا الصفة سواء كان ذلك المتعدد لفظاً أي
ملفوظاً كما في جاءني القوم إلا زيداً أو تقديراً أي مقدراً كما في ما جاءني
أحد إلا زيد بإلا غير الصفة وأخواتها وأحترز به عن نحو جاءني القوم لا
زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها
أي بعد إلا وأخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن المخرج بناء
المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن له أفراد متعددة قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم إلا زيداً مشيراً بالقوم إلى
جماعة خالية عن زيد أو لم يكن كما جاءني القوم إلا حماراً ... هو كان المستثنى
متصلاً حيث علم أولاً بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانياً بالمنقطع
ثم شرع في بيان تقسيم المذكور بعد إلا وأخواتها سواء كان مخرجاً أو غير
مخرج وإنما لم يعرفه ... فقال وهو منصوب وجوباً إذا كان
واقعاً بعد إلا لا بعد غيره وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به لأنه
لم يكن الواقع بعد إلا التي للصفة ... في المستثنى لئلا ...
عقده في كلام موجب أي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام كما جاءني
القوم إلا زيداً واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب فإنه
ليس بواجب النصب ... ولا حاجة ههنا إلى قيد آخر وهو

وانما يجب النصب في الموجب لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم السقوط فيكون تقدير قولنا جاءني القوم الا زيدا جاءني الا زيد ويلزم منه الحكم بمجيء جميع العالم اليه وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء بان يكون الكلام موجبا ... يكون المستثنى ... وههنا لا يمتنع ذلك

نحو ما قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء

لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء

بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة انما هي القيد

وانما يجب النصب في هذه المواضع ... النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلة

بهو لا مفرغ مثل ما قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب و

العامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل

المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه لشيء يتعلق بالفعل ومعناه تعلقا

معنويا اذ انسبة الا الحكم الى احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فناسب به

المفعول به وتقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا

كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في الكلام موجب او غيره

نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على

المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان

منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا الا في لغة ...

وهي لغات اهل الحجاز ...

... البدل ... وهو لا ... الا ...

السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية

والفطانة

فانا قبلنا متكلما بدل الغلط ... في كلام الفصحاء ... فيه ان النحوي يبحث عن الكل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال امتنع الابدال في الايجاب للزوم الايجاب في المستثنى بتكرير العامل الموجب المنقطع وفي النفي للزوم والمعمول في العامل ثانيا فافرق

والفطانة واما بغيره ثم تقدم تفسير المنقطع على قسمين احدهما ان

يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوز وجه

البدل وثانيهما ان لا يكون قبله اسم يصح حذفه فههنا يوافقون

الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من

رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا

في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب

ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا ... وعدو والا ... جاوزه مثل جاء

في القوم عدا زيدا او بعد خلا ... خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا

زيدا او بعد في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من

الانيس وقد يتضمن معنى جاوز فيحذف من ويوصل الفعل فيتعدى

بنفسه والتزم هذا النقض اي الحذف والايصال في باب الاستثناء

ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ...

على ان ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى البعض

مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا جائيهم ...

منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونها شبه

بالادوات هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما

هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد

اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي ثم اعلم خلا فانه جواز
الجر بهما الا ان النصب بهما اجود او ما عدا و ما خلا فان المستثنى منصوب
بهما وجوبا لانهما افعال بعد ما خلا و ما عدا الا ان ما فيهما مصدرية
متعلقة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمرا تقديره خلوه
زيدا و عدوه عمرا بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوه
او خلو مجيئهم من زيد و مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على
الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤوا خالين بعضهم او مجيئهم
من زيد و مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا او عن الاخفش انه اجاز الجر
بهما على ان ما فيهما زائدة و لعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به
و هذا لم يقل في الاكثر و كون المستثنى منصوب بعد ليس و لا يكون نحو جاءني
القوم ليس زيدا و لا يكون زيدا نحو اي ليس بعضهم زيدا و لا يكون بعضهم او ما
يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة
للخبر و اسمهما ضمير مستتر فيهما في باب الاستثناء و هو ضمير راجع
الى البعض المدلول عليه من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
مطلقا و هي في التركيب في محل النصب على الحالية و اعلم انه لا
يستعمل منهما في باب الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ و
لا يتصرف فيهما لانهما قائمة مقام الا و هي لا يتصرف فيها و جوز

و يختار البدل

غير اي المستثنى النصب على الاستثناء و يختار البدل عن المستثنى
منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور في حال كونه المستثنى
فيما في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر
ادوات الاستثناء مثل عدا و خلا و غيرهما في كلام غير موجب
احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
و الحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل و في بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب
اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه و لم يشترط ان لا
يكون منقطعا و لا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم
فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على
البدلية و الا قليلا بالنصب على الاستثناء و نحو ما
رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية و هو المختار
او بطريق الاستثناء و هو جائز غير مختار و انما اختير البدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة و بواسطة الا و اعراب البدل بالتبعية
بالاصالة و بغير واسطة و يعرب اي المستثنى على حسب العامل

بحث المستثنى المفرغ

اما بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى بقسم المفرغ لانه فرغ له
العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام
الموجب والنفي جائز الا ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد
افاد انه لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد او
لا يصح ان يضربه كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل
حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون
هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي ما اوقعت
القراءات في كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام
الدنيا بل الايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك و
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا كما في ما مات الا زيد فيجب
ان يقدر في غير الموجب ايضا ليستقيم المعنى وايضا لا يصح

مثل

٧٧

مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع
مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصص المستثنى منه
بكل احد من جماعة مخصوصة اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين الصورتين
في ان يكون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب في الايجاب عدم استقامة
المعنى على التعميم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء
تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر في ذلك فمما يقل
كما في المثال المذكور وبان الفرق بين نحو قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد
ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه دخوله فيه في
الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
الدالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم ام القوم الا فلان
فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر انه يكون ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن
الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم
استقامته ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان
يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لانه
نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات
الا صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات

على ما يمكن ان يكون زيد عليها بما لا ينافيه فقط ويستثنى من جملتها العلم او
يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه
جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستغاثة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه الثناء وبيانات ان جاء في جميع
المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستغاثة كما يقال مثلا
في قولك ضربت الا زيدا الى آخره كلامهم يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود
منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من جنسه حمله على
اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه
لا على لفظه على ما يأتي من الامثلة مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد
بدل مرفوع محمول على موضع احد لانه مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها
اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا
الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لانه
منصوب محمول على لفظه وتقييده لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى
ما وقع في بعضها فهو صفة الشيء المستثنى قيل انما وصفه به
لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى
شيئا اتم منه ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وجعل المستثنى
بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان الاول اذ لا معنى الا الاستغراقية

ادق واتقن وانما تعذر ابدال على لفظ في صورة

لانه

لانه اذا انتفاء ما بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتفاء حكم
النفي بالا لانها للتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ
وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد
فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا
عمروا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت
بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد ح من تقديرها حقيقة
حكي ليعمل فيه بهذا البدل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء
لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد ح من تقديرها كذلك ليعمل
فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او لا
حكمي اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه البدل فانه ح
في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده
اي بعد الاثبات بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما
ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر فيهما حمل
الصورتين البدل على اللفظ حمل على محل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل
احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا
وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب

محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا
حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه
بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه ينتقض النفي فيه ايضا لانها
اى ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء
الامر العاملة هي اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية
ومما تم اراده من اجل انه عمل ليس للفعلية لا النفي وعمل ما ولا بالعكس
جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا
لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها
فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض ابدا [illegible] وبعد
بعد حشا وسوى تامع كسر السين او ضمها مع القصر او المد وسواء بفتح
السين وكذا بعد ما هو الذكر مضاف اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها
حرف جر في اكثر الاستعمال ولهم واجاز بعضهم النصب بها على انها
فعل متعد فاعلها مضمر وجوبا تقديره المستثنى منه نسبت الى المستثنى
منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى جانب زيد [illegible] عن ضربه
واعراب غير فيه اى في الاستثناء دون الصفة او هو عطف على اعراب
موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق

٧٥

فلا ترى انك تجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير
الاصل صفة لكونها علامات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها
فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد والمستثنى الا
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا في الاستثناء
مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منها في
مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اى على كلمة غير في الصفة
لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة
لجمع اى لمتعدد [illegible] منكور
مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد [illegible]
كونه [illegible] مستغرقا [illegible] الاستثناء
اى لا بدلها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة
جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون ~~فيه~~ [illegible]
جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون منفيا فيه
غير نحو ما جاءني رجال الا زيد منكور اى منكرا لا معرف باللام
حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على
تقدير الاستغراق وعلى تقدير [illegible] اى جماعة يكون زيد
منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا

على تقدير اذ يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع
غير محصور او محصور نحو جاءني رجال الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل
او رجال او بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او
عشرون ونحوها الشرط الا ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يعتبر عند
وجود هذه الشرائط اي حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند
وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
الا ان لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر
الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر
الاستثناء في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا
والا اي وان [illegible] يلتفت الى ما ذهب اليه في بيان
هذا الشاعر نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة
جمع آلهة ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا
اي خرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكر غير
محصور اي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة
[illegible] فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن

حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه
ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية
نفيه الله لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله كما
اذا كانت صفة بمعنى غير فانه [illegible] يدل على انه ليس فيهما
آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد
الآلهة لا بتعدد ويستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير
في غيره اي في غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء
في مذهب سيبويه وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال
يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه
اكثر المتأخرين متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا اخوه
لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على
الشذوذ وقال في البيت شذوذان [illegible] احدهما وصفا
لكل دون مضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه
[illegible] الآخر بعد المقصود بالخبر بين الصفة والموصوف وهو
قليل [illegible] اعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء

على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد او سواء
زيد فكانك قلت مكان زيد على ما ذهب الاخفش وهو مذهب
سيبويه فهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز
خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا
كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرجت عن الظرفية
ايضا نصبوها استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواك
وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله
تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى
اخواتها والمراد ببعدية المسند له ضرورة على اسمها وخبرها
ولا شك ان ذلك انما يتصف بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد
الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها
بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه
ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب
وقائم في هذين المثالين المسند وليس منه افرادا للمعرف

ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها
ها القول فيها وورودها عليه كما سبق الاشارة اليه في خبر ان وا
خواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر
المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا وا
الخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر
وذلك لو كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد
وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يتفاوت فالتمييز
لا يتفاوت فيهما بل لا بد من قرينة هناك رافعة للالتباس وكذلك اذا انتفى
الاعراب في الاسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر
نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا غيرها
كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما ا
خصت بهذه الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون با
عمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فانه يجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة
وهي التي يكون بعد ان الاسم ثم فاء ثم بعدها الاسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقواها بان يكون على ان خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان
خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان

خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكسه الا اول نحو ان
خير فخير اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وتقوية هذا الوجه
وفيها يجب ثلثة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله
كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان
عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت
منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت فعل به ما فعل بالاول من غير فرق الا في حذف
اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه المشهور اسم ان واخواتها
ثم وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها
اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى
المسند اليه الى الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف بمثل
ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه يشمل المفرد
من المنصوبات فلا يصح جعل مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا
بل المنصوب منه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب

بخلاف

بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلية منها قد تورا
ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا
كما يبتني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه
هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم
لما عرفت وهذا التعريف كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد تحديد المنصوب
منه زاد عليه قوله يليها حال اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا
فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام
معناه بهذه الاحوال احترز به عن الضمير المجرور في ربه في لا ابا له وعن
الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل
مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها و
قد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك
مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهور
من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير
واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضا
ف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به
فانه لو كان مفردا معرفة او منفصلا لكان الحكم غير ذلك وهو الرفع على ما ينصب

اي على ما كان ينصب النكرة قبل دخول لا عليه وهو الفتح الواحد
نحو لا رجل في الدار الواحد والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين
نحو لا مسلمات في الدار والياء في المفتوح ما قبلها في التثنية والياء
المكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين لك وبقيد
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى و
المجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا
فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او
حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف و
المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا
الى ما استحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعدها
خبرها معرفة بانتفاء شرط النكرة او مفصولا بينه اي بين لا وبين التكرار
المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو
سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وجب تكرير
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار
رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد
ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو ووجب في جميع هذه الصور السبع

الرفع

... في الحركات بنائية ... في الحركات الاعرابية ...
حركة كان او حرفا علم الفاعلية ... كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
... بالفاعل ... والنصب حركة كان
او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما يشمل
... حركة كان او حرفا علم ... اي علامة كون الشيء مضافا
اليه ... بالاضافة ... الى الحاق الياء ...
... الفاعلية والمفعولية ... الرفع بالفاعل والنصب ...
... الرفع ... بالفاعل ... خفيف ...
... على الخفيف ... علامة جر ... علامة
... الفاعل ... كان او ... باب ... في ...
... المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ... جاءني زيد ...
... الفاعلية في زيد ... الرفع علامة لها وفي رايت ...
... المفعولية في زيد ... النصب علامة ...
مررت بزيد ... في زيد ... علامة لها
... الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا ...
... الذي لم يكن الواحد فيه سالما

ايضا

[illegible]

وما لم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فانه اعراب في هذين القسمين من الاسم على
الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فالاعراب
فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث
في الاحوال الثلثة والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلثة فالاعراب
فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا
اي حالة جر تنصب ... رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل
على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جائني رجل ورايت رجلا ومررت برجل
والقسم الثاني مثل جائني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترزنا به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا
والكسرة جرا ونصبا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل
الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جائني
مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جائني احمد ورايت
احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من
جانب الزوج وجاء فلا يقال حم للرجل ايضا وهنوك والهن الشيء المنكر الذي
يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه

الاسماء

الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لانه ...
اذا ... فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو بنا ذا اصله ذوو وانما
اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الضمير لانه لا يضاف الا الى الاسماء
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء
جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها كانت نحو جائني اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والجمع منها بالحركة
باعراب التثنية والجمع وغالبا لم يفرع بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة
لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات
نحو جائني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم
لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم
يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها لكونها الى الكاف
وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد
ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما
اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والجمع ثلثة فجعلوا في
مقابلة كل اعراب اسماء فانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها

المثنى في كون معناه مثنى عن مفرده ولوجود حرف صالح للاعراب في
اواخرها ... الاعراب سيما عائبا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما
يلحق به وهو كلا وكلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا
وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيده بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب
لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته
تقديرية لان اخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جائني كلا الرجلين
ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع
روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جائني كلاهما
ورأيت كليهما ومررت بكليهما فظهر لك ان قيد كون اعرابه بالحروف كونه مضافا
الى مضمر واثنان وكذا اثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن فيها
صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح
ما قبلها نصبا وجرا جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو جمع
بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنون وارضون مما لم يكن واحده مذكرا بالواو والنون

وما الحق به وهو الجمع الذي لا مفرد له من لفظه وهو عشرون واخواتها اي نظائرها الى التسعين
وهي ثلاثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة والا لكان ثلاثون جمع ثلاثة ولجاز
اطلاق عشرين على ثلاثين لانه ثلاث عشرات واطلاق ثلاثين على التسعة
لانها ثلاث ثلاثات وكذا البواقي وايضا هذه الالفاظ على
معنى ... ولا ... في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل
اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد
وفي اخرهما حرف صالح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل
الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرع لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة وانما جعل اعرابهما بالحروف لان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف الثلاث لوقع
الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى
بلا اعراب فوزعت بينهما بان جعل الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع
للتثنية في الفعل نحو ضربا ويضربان والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع
للجمع في الفعل نحو ضربوا ويضربون وجعل اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل ونصبهما
... بان فتح ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتح وكثرة التثنية وكسر في الجمع لثقل
الكسرة ... وقلة ... على الجر ... لمناسبة النصب ...

قال وهو اي الاعراب ... في الكلام وشرع من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعها

المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي هو ...

المفهوم البيان فيما سبق ولما كان التقديري اقل من اللفظي ... اخر

اللفظي فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب

تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي يتعلق

الاعراب به قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة

سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة لالتقاء الساكنين

كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في المقصور ... غير قابل للحركة وكما في

الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم

بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله سواء وافق

بها او خالفها وما ذهب اليه بعض من ان اعرابه في هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي

مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من اقسام

المعرب ثابت في جميع الاحوال من غير تخصيص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي

او تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه

وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية لكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا

على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت ...

بالتقاء

بالتقاء الساكنين ... كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي

الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ...

عطف على ... يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب

بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف ... بخلاف تقدير الاعراب ...

مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي ... في حالة الرفع

فقط دون النصب والجر ... فان اصله مسلمون سقطت النون

بالاضافة فاجتمع الواو والياء ... فقلبت الواو ياء وادغمت

الياء في الياء وكسر ما قبل الياء ... علامة الرفع اعني الواو ...

... في حالة الرفع تقديرا بخلاف حالتي النصب والجر لان الادغام

لا يخرج الياء عن ... فان الياء المدغمة ايضا ياء ... الاعراب

بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث ...

... ساقطة حروف الاعراب ... لالتقاء الساكنين

لم يبق الاعراب ... واللفظي اي الاعراب اللفظي فيما عداه

يعني ... ذكر من تفصيل المعرب

المنصرف وغير المنصرف ... المنصرف ...

المنصرف ... غير المنصرف ...

فيقال عمر المعرفة أي أنه موضوعه علمية [illegible] ان تا [illegible]

ستة بعضها يتغير الى سبب ذكره من علل التسع [illegible] واحدة منها الى [illegible]

التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقام علتين [illegible] بين العلتين بأن نوع

واحد ما تأثيرها وهي أي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الأمور التسع

لا كل واحد حتى يقال لا يمنع [illegible] العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور التسع

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة

أي عطف [illegible] العلتين أي ثم المجرد [illegible] والنون زائدة

قبلها ألف ووزن الفعل وهذا القول تقريب قوله زائدة منصوب على الحال

من المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله ألف فاعل الظرف أعني من

قبلها أو مبتدأ وخبره الظرف المتقدم ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة

الألف والمتبادر منه زيادتها أيضا زيادة وكونها ابتداء [illegible] بالألف والنون التي

ابدلتين ولو جعل الألف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة لـ

زيد علم زيادة الألف قبل النون الصريح كما في وصف الزيادة

تقدم الألف عليها في هذا الوصف فهم زيادتها [illegible] اذا

جاني زيد راكبا من قبله [illegible] فانه يدل على [illegible] كما في [illegible] الركوب تقدم

ثم قوله [illegible] الوصف قوله وهذا القول تقريب يعني أن ذكر العلل بصورة

النظم

النظم تقريب [illegible] لأن هذا النظم [illegible] أن كل واحد منها لا تحرز التسع

حقيقة قوله تقريب لا تحقيق إذ العلل في الحقيقة اثنتان [illegible] لا واحدة والقول بالتسع

له قريب إلى الصواب لأن في عددها خلافا فقال بعضهم إنها سبع وقال بعضهم

اثنان وقال بعضهم أحد عشر ولكن القول بأنها تسعة تقريب لها إلى ما هو صواب

من الخلاف نتيجة ثم إنه ذكر أمثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال

مثل عمر مثال العدل وأحمر مثال الوصف وطلحة مثال للتأنيث وزينب مثال المعرفة و

زينب مثالا معرفة بعد طلحة إشارة إلى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي وا

براهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للا

لف والنون وأحمد مثال لوزن الفعل وحكمه أي حكم غير المنصرف والأثر المترتب

عليه من حيث [illegible] على [illegible] هذه تقوم مقامها أن لا كسر ولا تنوين

وذلك لأن لكل علة فرعية فإذا اجتمع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان [illegible] الفعل

من [illegible] بالنسبة أي الاسم [illegible] إلى الفعل [illegible]

من [illegible] منه الآثار المختصة بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن

وإنما قلنا إن لكل علة فرعية لأن العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف

والتأنيث فرع التذكير لأنك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لأنك تقول

رجل ثم الرجل [illegible] لأن [illegible] فرع [illegible] الأصل [illegible] أن لا [illegible]

١٠٤

اخما او جمع فرع الواحد والمركب فرع الافراد والتنوين والالف فرع ... فان فرع ...
... ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
... او جمع فيه ... الوزن ... فرعا ... الاصل ويجوز اي لا يمتنع ...
... ضروري صرفه اي صرفه في حكم المنصرف ... وقال الكسر والتنوين ...
... فان غير المنصرف ... فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما
الكسر والتنوين لا يجوز ... الاسم ... المنصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
... راجع الى حكمه للضرورة اي الضرورة وزن الشعر او رعاية قافية
اذا وقع غير المنصرف في الشعر ... اما يقع من ... الكسر ... الوزن او
... اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله ...
...
... الاحوال ...
... للضرورة ...
الا ... ضروري ... واما الضرورة ... لرعاية ...
سلام على خير الانام ... حبيب الله ... محمد ... البشير ...
... فانه ... بالوزن ...

فان حروف ... في سائر ... او ... غير المنصرف
... ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم ...
... للضرورة مثل سلاسلا واغلالا ... صرف سلاسلا للتناسب المنصرف
الذي يليه اعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا ... غير المنصرف الذي ...
... في غير المنصرف ... وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة
التي تقوم مقام ... العلل التسع علتان ... كل واحدة ...
... الجمع ... اي صيغة منتهى الجموع فانه ...
... المؤنث ... الموافقة ... في عدد الحروف ...
... لكن ...
... التأنيث المقصورة والممدودة ... كل واحدة منهما ...
... اصلا ... في حبلى ...
... التأنيث ...
... الكلمة ... فانه ...
...
... الاسم ... خروج الاصل ...
... الاصل ... الاسم ...

صيغة المصادر [illegible] صيغة [illegible] فاضافة الصيغة الى [illegible]
فرضت المشتقات كذا وان المتبادر منه خروجه عن صيغته الاصلية ان كان المادة
باقية والتغيير انما يقع في الصورة فقط فلا يستقيم [illegible] بعض الحروف
كان اسما [illegible] الالف [illegible] فان [illegible] باقية فيه وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان
يعتبر مغايرته للثاني [illegible] داخلة تحت الاصل [illegible] كما كانت الاولى [illegible]
تحت [illegible] المعروف القياسية وان المتبادر الشاذة فلا نسلم انها خرجت
عن الصيغة الاصلية [illegible] وانيث [illegible] المادة ليست
مخرجة عما هو القياس [illegible] بل انما خرج [illegible]
وان [illegible] الى [illegible] على خلاف القياس [illegible]
الا على [illegible] واخراج [illegible] وقال بعض الشارحين
نحو [illegible] اذا كان المقصود منه [illegible] بعض
[illegible] المقصود [illegible] سائر العلل الا [illegible]
[illegible] حصل [illegible] لا حاجة في تصحيح [illegible]
التعريف في ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا [illegible] وجدنا
[illegible] ثلث ومثلث واخر وجمع [illegible] فلم نجد [illegible] الظاهر [illegible]

او بعلمية اخذنا جواز اعتبار سبب اخر وهو يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه لا انهم
تنبهوا للعدل فيها علموا من هذه الامثلة [illegible] غير منصرف للعدل وسبب اخر
لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل [illegible] المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه
عن الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون [illegible] ذلك الاخراج في بعض تلك
الامثلة بوجوده [illegible] منع الصرف [illegible] وجود الاصل [illegible] بلا شك
وفي بعضها الاخر [illegible] منع الصرف [illegible] لتحقق العدل بالافراد [illegible] الاصل
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او
مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه
الا منع الصرف [illegible] معناه [illegible] اصل [illegible] يدل عليه دليل غير
منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان معناهما مكرر دون لفظهما
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء القوم ثلثة
ثلثة [illegible] كما في احاد وموحد [illegible] الى رباع ومربع [illegible]
[illegible] والصواب [illegible] مع الصرف ثلث ومثلث
واخواتهما العدد والوصف لان الصيغة الوصفية التي كانت في ثلثة ثلثة
اصلية في ثلث ومثلث لا [illegible] جمع اخرى مونث اخر
اسم التفضيل لان معناه اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل

لتناسب [illegible] على باللام [illegible] اضافة او كلمة من وجب [illegible] علم

انه معدول عن احد [illegible] فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر فقال بعضهم

انه معدول عن ذكر معه من اي عن آخر من وآخر [illegible] اي بتقدير الاضافة [illegible]

السوى او البناء او اضافة اخرى مثلها كحيث وقبل [illegible]

في آخر [illegible] من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الآخرين وجمع جمع كتاب

دون [illegible] وكذلك كتع وبتع وبصع [illegible] فعلا [illegible] افعال وكانت

صفة ان تجمع على فعل كحمر [illegible] على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعال

كصحراء على صحارى او صحراوات [illegible] جمعاء [illegible] او جمعاوات فاذا اعتبر اخر

اجمالا واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي واما

الاصلية [illegible] وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي الجمع واخواته [illegible]

السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكر لا يرد [illegible]

كاينب واخوس [illegible] اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانها

الاقواس كيف [illegible] جمعها [illegible] اياب وقواس [illegible]

بجمعه والقاعدة في الاسم [illegible] من مخالفها الشذوذ [illegible] فيها

الشذوذ في هذه ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا

[illegible] وكعمر [illegible] اصل مقدر [illegible] كون الداعي الى تقديره [illegible]

الصرف [illegible] وكذلك [illegible] وجد غير منصرف ولم يوجد فيها سبب ظاهر

الا العلمية اعتبر [illegible] العدل [illegible] توقف اعتبار العدل على وجود السبب ولم يكن

فيها دليل على وجوده غير [illegible] منع الصرف [illegible] عامر

[illegible] عدل عنها الى عمر [illegible] من باب قطام المعدولة [illegible]

كلها [illegible] علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم

اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في اعلام المؤنثة كحضار وظفار

فانها مبنية [illegible] فيها السببان العلمية والتانيث [illegible] لا يوجبان البناء

فاعتبروا فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيها العدل لتحصيل سبب البناء

اعتبروه فيما [illegible] غير منصرف [illegible] على نظير [illegible]

[illegible] منع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيها [illegible]

على نظائرها لا لتحصيل سبب منع الصرف [illegible] ذكر باب قطام ههنا

ليس في محله لان الكلام ههنا [illegible] لتحصيل سبب منع الصرف [illegible] قال في

تميم لانه [illegible] الحجازيين يبنونه فلا يكون [illegible] فيه والمراد من بني تميم اكثرهم

فان [illegible] منهم [illegible] مبنية [illegible] غير منصرف [illegible]

الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء [illegible] الوصف [illegible]

الاسم [illegible] على ذات مبهمة مأخوذ [illegible] صفاتها سواء كانت [illegible]

غاية الابهام

بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما مع بعض صفاتها التي هي الحمرة
او بحسب الاستعمال مثل اربع في مثل مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة
من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد يعرضه الوصفية كما في المثال
المذكور فانه لما جرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم انه
بمعنى مررت بنسوة موصوفة بهذا المعنى ووصف يعرض له في الاستعمال
لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا العرضي
الوصفية فلذلك قال المصنف رحمه الله شرطه اى شرط الوصف في سببية منع الصرف
ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية فلا تضر
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت
فلا تضره غلبة الاسمية منع الصرف الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية
الغلبة الحقيقية بان يخص ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى القرينة كما ان
اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية التي بها سواد
من غير قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة
صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية التي فيها سواد
والثاني للحية التي فيها سواد وبياض ... ما للقيد من الوصف

في هذه الصورة يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يختلف الا
اختلافا لا في المعرب ولا في العوامل لو اركب بعض الاسماء مع ...
المفرد المعرف به مبني الاصل مع عامل ليه وبنيت عليه الاوائل
مالك حذف الاداة بدخول العامل قلت هذا احكم من احكام المعرب و
الاختلاف حكما فلما لم يدخل احد العوامل في الاختلاف وفيه فان للمعرب احكاما
كثيرة لم يذكرها فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل فان قلت الدليل ان هذا
لا يكون من خواص الا ما ... حركة او حرف اختلف آخره
اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى بذلك الحركة او الحرف وحمل
المراد بها الموصولة حركة وحرف لا يرد الاعتراض المقتضي ولو بقيت على عمومها لكان
بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل
والمقتضي من الاسباب البعيدة وتقييد حيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب
على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه
معرب بل من حيث انه قابل بالكسر وهذا القدر تم حد الاعراب جميعا ومنعا لكن اراد
ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فتمم التعريف بقوله ليدل على المعاني
المعتورة عليه وكأنه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد
لانه خارج عن حقيقته لانه بل متعلق بامر خارج عن الحقيقة وهو الاعراب

المزبوم منه طوى الكلام فجاء به بعيدا عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله
اختلف آخره يعني اختلف آخره لسبب الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني
الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على
المعرب على التعاقب [illegible] معنى الورود او الاستعلاء [illegible] والتعاقب وتعاوره
اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة والبدلية لا
سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة
متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها
الاختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب لتدل على تلك المعاني ووضع
بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الكلم
المعرب لان نفس الكلمة يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان
الصفة متأخرة على الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن
الدال عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعنى المقصود
او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه
ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه
اي انواع اعراب الاسم ثلثة هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات في الاصل
الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا كالضم والفتح والكسر

من انه ينبغي [illegible] الاسماء وان خرجت عن الوصفية بالغلبة
الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف فلم يعتبر [illegible] في عامرها الاصلية
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الوصفية الاصلية ووزن
الفعل واما [illegible] في عامرها الاصلية فلا اشكال في منع الصرف بوزن
والوصف في الاصل والحال وضعف منع [illegible] على زعم وصفيته لتوهم
الاشتقاق من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي الطائر ذي خيلان
على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخيال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء
عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء ولا
بالالف [illegible] شرط في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم
المؤنث ليتعين التأنيث لازما لان الاعلام لا تغير بقدر الامكان ولان [illegible]
العلمية [illegible] حرف [illegible] علية [illegible] غير الكلمة وان التأنيث
المعنوي كذلك اي كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية فيه [illegible]
[illegible] في التأنيث اللفظي بالتاء اشتراطا لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط
جوازه ولا بد في وجوبه من شرط زائد اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره

ای شرط وجوب تاثیر التانیث المعنوی فی منع الصرف احد الامور الثلثة زیادة
علی الثلثة ای زیادة حروف الکلمة علی ثلثة مثل زینب او تحرک الحرف الاوسط
من حروف الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط احد الامور فی وجوب تاثیر
التانیث لخروج الکلمة بسبب احد الامور الثلثة عن الخفة التی هی من شانها ان یعارض
ثقل احد السببین فیبقی الاثر تاثیره وفی الاولین ظاهر وکذا فی العجمة لان لسان العجم
ثقیل علی العرب فیجوز صرفه نظرا الی انتفاء شرط تحتم تاثیر التانیث المعنوی
ای احد الامور الثلثة ویجوز عدم صرفه نظرا الی وجود السببین فیه وزینب ممتنع
فیها الحقیقة من قبیل الثانی اما ماه وجور علمین لبلدتین فممتنع صرفهما قطعا
للعلمیة والتانیث المعنوی مع العجمة فتحتم تاثیره وهو کذلک للاوسط واما ماه وجور
فللعلمیة والتانیث المعنوی مع العجمة تحتم تاثیره وهو العجمة فان سمی به ای بالمونث
المعنوی مذکر فشرطه ای شرط منع الصرف الزیادة علی الثلثة لان الحرف
الرابع فی حکم تاء التانیث قائم مقامها تقدیرا وهو مونث معنوی سماعی باعتبار
معناه الاصلی اذ سمی به رجل منع صرفه لان التانیث الاصلی زال عنه بالعلمیة للمذکر
من حیث ان یقوم شی مقامه والعلمیة وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث
معنوی سماعی باعتبار معناه الحقیقی اذا سمی به رجل امتنع صرفه لاجل ان زال
التانیث بعلمیة المذکر فالحرف الرابع قائم مقامه لاجل الاعتداد المعروف قدم

٨٩

معناه هو ذا احوال مراد منه من العنصر المجرور فی الباء والواو
او من العنصر المجرور قوله وما یلی من العنصر المرفوع یلیها مثل لا غلام رجل فیها
مثال ما یلیها نکرة غیر مضاف ووقعت فی الشعر لا غلام رجل ظریف فیها
فی المرفوعات تحقیق ولا عشرین درهما مثال ما یلیها نکرة
منفیة بالمضاف لکن المشهور المثال
کلیهما فان کان ای المسند الیه بعد قوله ما عبر واقع علی الاحوال المذکورة
بان کان مفردا بانتفاء الشرط الاخیر فقط وهو کونه مضافا او مشبها به
یلیها نکرة غیر مضاف ولا مشبه به اثبت علیه علی ما ینصب به
ثابتة لو کان مفردا معرفة او منفیا غیر ذلک وقوله علی ما ینصب
متعلق بما کان ینصب به المفرد وقیل بالعلمیة وهو الفتح فی الموحد
لا رجل فی الدار والکسر فی جمع المونث السالم لا مسلمات
فی الدار والیاء المفتوح ما قبلها فی المثنی والمکسور ما قبلها فی جمع المذکر
السالم مثل لا مسلمین ولا مسلمین لک وتعریف بالمفرد ما لیس مضافا ولا
مضارعا له تدخل فیه المثنی والمجموع وانما بنی لتضمنه معنی من او معنی
لا رجل فی الدار ای لا من رجل فیها لانه جواب لمن یقول هل من رجل فی الدار
حقیقة او تقدیرا فحذف من تخفیفا وانما بنی علی ما ینصب به لیکون
البناء علی حرکة او حرف استحقها النکرة فی الاصل قبل البناء

يعني المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيعرب كما
بينا اي مالم يمنع في الاصل يعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد
دخولها معرفة بانتفاء شرط النكرة او مفصولا بينه اي بين لا والمسند اليه
وبينها بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط
كونه مضافا او مشبها به اولا وجب تكريره نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا
غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار
غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد
ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما
في المعرفة فلامتناع اثر لا التي لنفي الجنس فيها واما في المفصول
فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير لا كون
مطابقا لا بد اما في المعرفة لئلا يكون كالعوض عما في النكرة من معنى نفي
الآحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قولهم السائل
افي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو
قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب
دخل مقدر على قولهم وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان
اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع
فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة

اما

اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او تشبيه وبه يحصل التاول وان الظاهر
لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويعود هذا
الثاني وبه ايراده حسنا لحذف اللام لان النظر الى تنوينه للتنكير وفي مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما تكررت فيه لا على سبيل العطف وكان
عقيب كل منهما نكرة بلا فصل خمسة اوجه بحسب اللفظ لا
بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا
حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة
عطفا على حول عطف مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة مو
جود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى لدلالة خبر الجملة الثانية عليه
والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما
فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
لا الثانية زائدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان
يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الا

فلان لا الاولى لنفي الجنس وثانيها رفع الثاني فلان لا زايدة والثاني
معطوف على محل الاستفهام ~~ولكن عمرو وقوع التنفيس~~ الاول لانه
مرفوع بالابتداء او عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر وايضا رفعهما بالابتداء نحو
لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم اليغير الله حول وقوة فجاء
بالرفع فيهما مطابقة للسؤال وجوز الامران فيهما ايضا والخامس
رفع الاول على ان يكون بمعنى ليس على ضعف فانه قليل لا بمعنى ليس
قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي
الجنس وضعف هذا الوجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه
لا العامل بل لا بالتكرار لكونها بمعنى ليس قليلا لان شرط صحة الغاء
لا بالتكرار فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الا شتغال بجواب
في الاعراب في الغير على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي
لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله وذلك لا يلزم ان يكون فحكم الا بالله منصوب
ومرفوعا او على التوجيه الثاني يحتمل ان يكون منا فيه عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة كما لا يخفى واذا ادخلت الهمزة على لا التي لنفي
الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان
العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة

الداخلة

الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو الا رجل
في الدار حقيقة او انكار او توبيخ نحو الا نزول منك اما عنده وقد تم اه
اي حال الاية العرفية بانه قيل اي عرض بالكبر او انكار او توبيخ
والتمني ورد ذلك الا فيها فتعال هذا خطاء الا انها اذا كانت
حرفا كانت مع حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه
لا بد نحو واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذا عند الخليل ليست
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب
وعند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني لكنه
التنوين ما الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا
نعت بعرفا المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الا وانه لم
مبني على صفته للنعت اي لا الغاء وما بعده احتراز عن مثل لا رجل
ظريف كريم في الدار مفردا احتراز عن نحو مبني والعامل فيه مبنى احتراز
عن مثل لا رجل حسن الوجه فيه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز
عن المنصوب نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول
مبني على الفتح تبعا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه

المثنى اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى
ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد
اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم وصف بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء
ماء باردا فانه انما يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان
باردا في المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للا
للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في
التوابع تبعيتها للمتبوع في الاعراب دون البناء رفعا حملا على
محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او محله القريب نحو لا رجل ظريف با
لفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت
كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد
او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد
القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير
لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام
لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف نكرة فالعلم في قوله
لا حول ولا قوة فيما سبق بان يجعل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني
ويجعل منصوبا وبان يجعل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز
فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف [illegible] حكم المفصول المنفصل
بالعاطف

الفصل

الفصل بلا او كان مكررا في المعطوف على المنفي بلا وفيه لا فيجوز نحو لا حول
ولا قوة. مثل لا اب وابنا واثنان في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذا هو بالمجد [illegible] ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا
نص لعدم [illegible] فيها لكن بعضهم [illegible] حكمها حكم توابع المنادى كذا
ذكره الاندلسي. ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه
بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام
الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون في نحو غلامين
جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له
ولا غلامين له فيكون اسم لا [illegible] والجار مع
مجروره خبرا وقد جاء مع قلته مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة
الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل لا غلامين كما في حال الاضافة
تشبيها له اي لاسم لا في هذا التركيب مع انه ليس بمضاف بمضاف
واجري احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
ليكون معربا ووجه التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا
حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف
في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة
وهو الاختصاص او للعلم ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها

له اي ان يشبه هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب
يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي
لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة نحو
وهو الاختصاص لا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص
المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اي لاجل
ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته
له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يجوز اضافته
الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار
لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة
لفساد المعنى المراد منهما على تقدير الاضافة فيهما لان نفي ثبوت
جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور باللام من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى يتعذر على تقدير الاضافة من وجهين اما
اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه
وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس للاب او الغلامين له

نفي

[illegible]

٩٦

نفي الوجود عن ابيه المعلوم او عن غلاميه المعلومين حيث قال سيبويه
والخليل وجمهور النحاة واما خلافا لسيبويه [illegible] الخلاف لانه المبرد
[illegible] او لان المقصود بيان [illegible] فقد ذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة الى ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
المعنى واللام زائدة بين المضاف والمضاف اليه لتأكيد اللام المقدرة
وحكم المضاف [illegible] لا تعرف البتة في انهم لا يحذفون كثيرا في مثل لا عليك اي
لا بأس عليك ولا يحذف الاسم ووجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقوعا
لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف
اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلته
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبره [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] هو المسند بعده [illegible]
[illegible] خبرية خبر [illegible] اسمه [illegible]
حجازية [illegible] الخبر [illegible] وجعل اسمها وخبرها
اسما وخبرا [illegible] باعتبار الخبر [illegible] الخبر [illegible]
اهل الحجاز [illegible] فحيث لا [illegible] الخبر
[illegible] الاسم [illegible]
[illegible] اهل الحجاز [illegible]

بشر او جاءني انما يقوم واذا زيد خرج حانحو ما ان زيد قائم قيل اي
انتقض ما بالذكر لانهما لا تزاد ح لان استعمالها لازم وهي زائدة عند اهل
البصرة وبانه مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد
الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي كل عملها
من نح واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عاملها
ما ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما
اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل
واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف
عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد
النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو قائما لكن
قاعد فالرفع اي فالحكم في المعطوف الرفع لا غير لكونه خبر مبتدا محذوف
النفي المجرورات هو ما اشتمل على الحروف
الاواخر التي هي محل الاعراب ... المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات احدها فلا ... اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او
الفتحة او الياء لفظا او تقديرا او محلا من حيث هو مضاف اليه لان
الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه

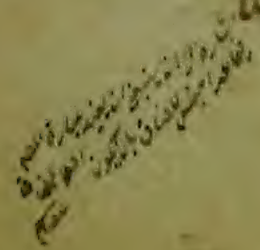
والمضاف

٧٦

والمضاف اليه وان كان مختصا بالجر لكنه لم يكن المشتمل على علامة
علم الاسم منه ومما هو شبيه به زيد حل في تعريف المجرور مثل حسبك درهم
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا
في تعريفه والمضاف اليه وهو ها هنا غير ما هو المشهور
وذهب في ذلك اثر مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على
المنسوب اليه بحرف الجر كما يجيء حقيقة او حكما كالجمل
المضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
كل اسم نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف في مثل مررت
بزيد او مقدرا اي لا يكون ذلك المقدر ... من حيث العمل بابقاء
اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت
يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه
غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون
المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت
بزيد وذا اي ما سقط عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية
والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما
هو قبله فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية

التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من اداة علامة تمام الكلمة
وعنونها بان نبه في التبادر من هذه التعريف نظرا الى كلام القوم
حيث ليسوا الى كلمتين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية اذ
غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من
كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين
حرف تقدير الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر
مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضاربه
بتقدير لام التقوية اي ان اضافته ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها
مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن
بمنزلة التمييز فانه في الشأن والحسن للزيد بها فانه لا يعلم الحسن منه
فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه ما قلت انه في الحقيقة تمييز
ولا تخفى فلا يبعد ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لما كان غير التخفيف
قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها
تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط لانها تفيد لفظا

لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
اسم فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد
او كانت صفة ولكن غير مضاف الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر
وكريم البلد والمعنوية على نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه ما يجاوز
جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا
ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس من جنس الغلام صادقا عليه
ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من
البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وحده ان كان ظرفا له فالاضافة
بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مباين وهو اعم الى ... واما عام
مطلقا كاحد اليوم فلا اضافة على تقدير ... واما خاص
مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة فيه
بمعنى اللام واما اعم من وجه فان كان المضاف اليه اصلا



لدى ثم ان الاضافة بمعنى من قد يجعل ايضا بمعنى اللام فى اضافة خاتم الى
فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتم
تلك خير من فضة خاتمك والحكم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح
التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فنحو
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام
فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وجه اى كونه
الاضافة بمعنى فى قليل فى استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى
الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت
لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلة وابدال الاضافة بمعنى اللام
تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى
ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام او خاتم
نحو خاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب
اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى
الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف للمضاف مع المضاف اليه

المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على معلومية المضاف لان نسبة الامر الى امر معين يستلزم معلومية
المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت
قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف فكان كالمعرف
باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما فى نحوه ولعدم مراعاة التعيين لذلك على خلاف وضعه
وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف
وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون
المضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون
وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل الشهرة بمماثلته فى شىء من الاشياء
كالعلم والشجاعة فقيل له مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله
فى شىء من العلم وتفيد اى الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام
امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية

تجريد للمضاف اذا كان معرفة عن التعريف فان كان ذا اللام حذفت
لامه وان كان علما نكر بان جعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ لا مراد بالتجريد
تجريده وخلوه عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه او بعد
تجريد اذا كان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة
لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى
وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا للحاصل فيمتنع الاضافة
حينئذ لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قلت لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في عدم تعريف
المعرف فان النجم تعرف ابتداء ودون ذلك فيما لام ان في هذه الامثلة تعريف
المعرف بل فيها قد زال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول
تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها وضعت لما يدخل فيها التعريف
بها الاشارة الى معلوم بها باللام او الاضافة فلا يلزم تحصيل تعريف المعرف
بل تبدل تعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب و
نحوه من العدد والمعرف باللام المضاف اي معدود ورده نحو الخمسة الاثواب
والالف الدينار ضعيف ... اما قياسا فلما ذكرنا من لزوم تحصيل
الحاصل واما سماعا فلانه ... الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة

غلمت

قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث في قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو
مصارع المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد اضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها
في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني من ملاحظة العقل بازاء
ما يسقط في اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط
بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله
القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر واضيف القائم اليه تخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين والمضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره في صفة ومن ثم اي من اجل وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد
من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن
جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم اجتماع
امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع
الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا
يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ... جاز تركيب ...
الضارب زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لانه لا تنوين
في الضارب لانه سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا فائدة في هذا التركيب لانتفاء التعريف ولانتفاء

المصادرة على المطلوب ان يكون ... انه يبنى على الدليل او جزء الدليل او هو موقوف عليه صحة الدليل في الكل باطل لاشتماله على الدور والباطل مستلزم

فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة

التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التوضيح لكنه اخره لكثرة دواعيه
خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيدا حالانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
ثم عرف باللام فاجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المتقدم وجب قبل الاضافة
تجرد ادعاء يخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها مجرور معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد كما لا يمتنع
ذلك حيث اغتفر فيه بعض البلاغة ولا يمتنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا
القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على انه لا امتناع في مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
فلا يخفى انه فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه لاحتمال
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه اولانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في
كل شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون
العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي تسوق
الواهب المائة الهجان وعبدها اي البيض من النوق ... والهجان صفة للمائة او بدل
منها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها التشبيه له بالعبد في القيام بحفظها
بحفظها منها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة وعوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي
حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله
ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم
يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي في القصيدة واما لانه قياس على الضارب
الرجل والضاربك فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه

بالاضافة وفيه

قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اثبات ... وابطال ... بدليل الخصم ... فيه توقف على ابطال دليل الخصم ... يتوقف على اثبات المطلوب عبد الغفور

بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل اشتراكهما في كون
المضاف صفة المضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا الشبهة
في الضاربه وفيه ... ضاربه ونحوهما فيمن قال اي في قول من قال بعض سيبويه واتباعه ان الكاف في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي محمولية على ضاربك فانه فاعل المعمولية والفعل المطلق اعني ضارب وبيانه انهم
لما ذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجرده عن اللام بمفعولاتها وكانت ضميرا متصلا التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تخفيف التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم انهم لما عبروا
التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لاشتراكهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل ومحذوف تنوينه قبل الاضافة الا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لا لفصل الكاف للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي
ان يتصور ضاربك بلا وجه ... ضمير ... منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك الضمير المنفصل
متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ثم حملوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد واعلم ان ما سلفنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل
والضاربك حملا على نظيره على الاجوبة عن تمسك الفراء على جواز الضارب زيد ... المصنف موافقة
موافقة لبعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للكلام
بامتناع الضارب زيد فقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اشارة الى ضعف عطف المجرد على اللام

التخفيف حاصل

ضاربك كان يتصور ثم يضاف ويقال ضارب زيد
غلا ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما انتفى حذف التنوين ...

... لهم

على المحلى به المضاف اليه صفة مقدرة بالعام لانه يوسط العطف بمثل البقاء بيان سابكا رفت واتمام بكم علينا
بالاستثناء بل بالضعف لانه قد يجري في المعطوف عليه وهو يندفع ما فيه من توهم تخصيص المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وادراج كل من الصور بين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على الخوارزمي في
الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته بجامع المعنى المفاد بالتركيب الوضعي لكل منهما لان
لكل من هذين التركيب الوضعي ضرورة الاضافة معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر وبهذا المعنى يعني حينئذ
لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد فاورد
على القاعدة الاولى وهي قوله ولا يضاف موصوف الى صفتها مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة
الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلاة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليه موصوفاتها اجيب
بان مثل هذا التركيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان
يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلاة الاولى وبقلة الحمقاء متأول
بصلاة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يمشي في
جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه اللهم
الا ان يقال هناك مكانا هو جزء كل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي
اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان الصفة قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيف اليه واجيب بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة

فلما قصدوا

فلما قصدوا التخفيف لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم وغيره لما امكن قطيفة وغيرها اضافوه
الى جنسه الذي يخصصه وهي الاضافة البيانية فالقطيفة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث
انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه
للمضاف اليه في العموم والخصوص بان نسبت الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد
في الاعيان وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق
كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد
الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر اسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث
لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف
فيها يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص والمراد بالعين الذات من الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كانت
للجنس ففيها فائدة ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم
سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فانه اذا قلت جاءني سعيد كرز
كانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ... كرز سعيدا لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم ... واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة ...
او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف علة بعد السكون
لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف علة بعد السكون ... بعد السكون
في الوقف بعد استراحة اللسان ... عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء كما بعد السكون الى ياء
المتكلم كسر آخره ... للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة

او ساكنة وقد اختلف انما بينها الاصلح الصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد ان تحرك
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان آخره اي الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء
لاجل ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كعلاماي لالتباس
المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين المتقاربين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم وسقط النون
للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة مثل مسلمون واذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة [illegible] تغيرها بحركة مناسبة
لها فقيل مسلمي وان كان قبل الواو والياء فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كما في مصطفين ومصطفي لخفة
الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في صورتيه للساكنين اي لئلا يلزم التقاء الساكنين ان لم تحرك
واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى ياء المتكلم فاخي وابي
اي فيقال اخي وابي منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف
بخلاف سائرها واجاز المبرد فيهما اي في اخي وابي رد لام الفعل فيهما وهو الواو وجعلها ياء وادغامها
في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار [illegible]
[illegible] واجاب عنه [illegible] بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون [illegible]
[illegible] اي جمع اب فاصله ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمع ياآن وادغمت الاولى
في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا اي في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا

بالابينا

بالابينا اي فلما سمعن اصواتنا بكين فقلن فديناك بابائنا [illegible] وتقول اي امراة قائلة لا ممتنع
اضافته الى المذكر وهي بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وان اضفتها [illegible] فانه لم ينقل
عن المبرد فيها في المشهور [illegible] مخالف مذهب الجمهور وان نقل عن بعضهم ذلك للخلاف في الاسماء الاربعة ويقال
في فم حال اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام تارة لعدم الادغام في الاكثر اي في اكثر موارد
الاستعمال وفي بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو [illegible] الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث لكن فتح الفاء افصح منها [illegible] الضم والكسر وجاء حم
مثل يد فيقال هذا حم [illegible] ورأيت حماك [illegible] ومررت [illegible] ودلو بالواو فيقال هذا
حمو [illegible] ورأيت حموا [illegible] ومررت [illegible] ومثل خطأ بالالف فيقال هذا حما [illegible] ومررت
بحماك مطلقا اي جواز حم مثل هذا [illegible] في حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد
مطلقا في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورأيت هناه ومررت بهنه وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك
وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس
وما نسب اليه على سبيل الشذوذ [illegible] انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير
اسم جنس لكان اشمل وكان خص المضمر بالذكر لانه [illegible] حكم [illegible] عند اضافته الى ياء المتكلم
اي مضمر مطلقا [illegible] لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو من الاضافة لانه وضع وصلة
الى اسماء الاجناس ليس الا باضافتها اليها التوابع [illegible] تابع [illegible] من الوصفية الى الاسمية
والفاعل الاسم [illegible] كالكاهل على كواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اي التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض [illegible] بالخروج [illegible] لعدم كونها من افراد المحدود
كل ثان اي متأخر [illegible] سابقة كان في المرتبة الثانية [illegible] التابع [illegible] والثالث [illegible] يلتبس
[illegible] باعراب سابقة اي [illegible] اعراب سابقة [illegible] من جنس اعراب سابقة [illegible]
كلاهما

مطلب التوابع

من جهة واحدة بخصوصية فقالي زيد العالم فان العالم اذا وقع مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه
من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية اي فاعلية زيد العالم لان كلا
اي المنسوب الى زيد وقصد المتكلم المنسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع
وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتها وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل من غير التوابع
الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا
والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي
تقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من
جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا ومظنونا به عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة
واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان
لفظة كل هنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود في
فالمحدود بالحقيقة التابع والظاهر من قوله كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لما دخل عليه كل
افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون جامعا والاطراد الحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون
جامعا فحصل جمعه ومانع يلزم جعله جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل
للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بالنسبة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه
مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا
ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والتأكيد في مثل قولك اعجبني القوم كلهم لدلالة
لفظ على معنى الشمول في القوم فان دلالة التابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي

بخصوص موادها

بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما في جاءني القوم ... علامه او جاءني زيد نفسه لا يوجد ذلك المعنى
في متبوعه بخلاف الصفة فان الرابطة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها
في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف
وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله
بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة
ولما كان غالب مواد الصفة المشتقة توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا
غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره
في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه لغرض المعنى ... نفس المعنى الدال على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فالتميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال
يدل على ان الذات صاحب المال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على
حصول معنى لذاته ... وهو يجوز ان يقع نعتا وفي بعض الاحوال على ذلك ... لا يصح جعله نعتا مثل مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان
يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان
هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بكونه معنى حاصل
في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم ... الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف
عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي به يراك ... فهذا في هذه المواضع الاخر التي لا
يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة دون المعرفة بالجملة الخبرية التي
هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعها كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية

وانما قيدنا بالتقديرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي
مقول في حقه اضربه او مستحق لان يقال اضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه
قائم واذا لم يكن فيها الضمير للربط لكونها اجنبية بالنسبة الى الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت
برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية
تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه
وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد
منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد و
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور او فعيل اذا كان بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة
مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان
من الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به
يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او
مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله
مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا فتقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد
غلامه وبرجلين قاعد غلامهما مثل يقعد غلامهما وبرجال قاعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها
وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته ومررت برجل معمور او معمورة داره وقائمة في الدار جاريته
مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو
الوصف بحال الموصوف ايضا في خمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه
الراجع

ايضا كفعيل بمعنى مفعول كرجل قتيل وامراة قتيل بمعنى مقتول

البواقي من تلك

وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم

الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون
في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث وكذلك الصفة فاذا قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي ههنا
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور
العشرة وكان لا اخرجه مشابهته للفعل في خمسة البواقي من هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه
بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في خمسة الاول لم يكتف فيه بعدم التبعية فانه
غير منضبط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى ما بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية
ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في خمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن
يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر بابهما
ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه وان كان قعود جمعا ايضا كما قاعدون
لكنه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر فلم يكن
قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في اللفظ الا ان يجعل الواو من كلا يلحقه اي
كالرفيعة او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة الى توضيحه وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح الوصف للمادح والذام ونحوهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس
في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على معنى بها
وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا العبد اعتذر الشارح الرضي وقال

ومن حق الموصوف ان يكون اخص من الوصف او مساويا والمراد بكونه اخص ان يكون اعرف بحيث درجات التعريف على التعريف على ما ذكرت لان الموصوف هو المقصود بالنسبة فلو جعل انقص من الصفة لزم ان لا يكون الصفة التي هي في حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود بالنسبة شرح اللباب

وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اخص اختصاصا اختصاصا بالتعريف والمطلوبية من الصفة يعني اعرف منها لانه مقصود المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مثله مساويا لها لانه لو يكن انا لو قوينا الكل ... فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمه اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذو اللام الآخر والموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على خلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص صفة لغير اخص فهو محمول على الحمل البدل على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما لان الابهام الواقع في هذا الباب بحسب الاصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يحصل بذلك لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال عن المحتاج من المحتاج الغير فتعين ذو اللام لتعيينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اى الكريم ومن ثمه اى اجل التزام وصف باب هذا بذي اللام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان او رجل

جواب سؤال مقدر ووجهه ان يقال قولكم الموصوف اخص او مساو وينبغي ان يجوز وصف اسم الاشارة باسم المضاف المعرف باللام وبالاسم المضاف الى اسم الاشارة فقال مررت بهذا صاحب الرجل ومررت بهذا صاحب هذا الاخ الاول

العطف نحو المعطوف بحرف

107

العطف في اللغة الامالة لقب الاسم من التابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى عطف النسق لانه يذكر مع متبوعه على نسق ... ان كلا منهما مقصود بالنسبة ... رحمه الله

المعطوف بحرف ومعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالمقصود لا مقصود مع متبوعه اى كما هو مقصود بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد وقصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام كما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه مقصود دون متبوعه فيخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن واما واو وام ولا لان المقصود بالنسبة فيها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال ولا شك ان المعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة بحسب المعنى ولما اختار المصنف تعريفه بالحد لم يذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين

التابع

والمعطوف

الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فانه اذا دخلها حروف العطف
كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف
واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة
من جهتها الاولى انها تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حروف العطف لان توسط حرف العطف
بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله
مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع
الواو بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون
في سورة [...] وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان
مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف وليس بمعطوف
على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض
الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحرف المتوسط بينها

العاقل

العشرة

عاطفة

عاطفة لا لانها نبها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
فتفي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على المضمر المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان
او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من
حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بالمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان
كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده
فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا العطف ايضا تأكيدا
وهو باطل وان كان الضمير منفصلا نحو ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء
لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة
فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه
الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي
ترك التأكيد قبل حرف العطف لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الا
ختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم

وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا

ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل

مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران

متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو

الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوّ

زونه بلا قبح واذا عطف على المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير

المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميرا

متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كا

لعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما سيجيء في المضمرات

حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما قيل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع

له منزلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل

للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم

يسوغ الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد

المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالتاكيد لعدم معنى بين

قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف

الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة

زودنه

ضربه عن سؤال تقديره ان بحال الضمير المجرور لم لا يجوز ان يستعار له الضمير المرفوع المنفصل ويؤكد به اولا ثم يعطف عليه فاجاب بان الاستعارة [illegible] ان [illegible] المجرور فلا يجوز الاستعارة لان استعمال الشيء [illegible] الاستعارة تذييل له ولا يجوز تذييل الاصل [illegible]

والا

والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون

ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد

المرفوع المتصل في حالتي كلام والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم

التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك

والابدال منه نحو عجبت من بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز

العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار

قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه

والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم

تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل

مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل

بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في

المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن حرافة الاتصال ويناسب

المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في

المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فما يجوز له ويمتنع من الاحوال

العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف

واما ما هو من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة

ره من نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما
يقتضيه منفيا في المعطوف عليه احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث
فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان
ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
وانما قال رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب
شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب
شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة
بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا
وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء
والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان
زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اي ومن اجل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له امتنع لم يجز في تركيب مثل ما زيد بقائم
او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او
خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير

الا لكون ذاهب خبرا عن زيد

الواقع

الواقع في المعطوف عليه العايد الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا
مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه
ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذه التركيب فاء السببية
اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
١٧١ لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير
فيغضب زيد الذباب او نقول منها بسببية الاولى للثانية فالمعنى الذي
يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي
يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف
بناء على وجود عاملين بان يعطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد فقال
بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف هاهنا محمول على معناه اللغوي
اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما والاكثر انه يجب على
ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد

فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او لا على اكثر من اثنين
فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير
الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرو وبكر خالدا
من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول و
الثاني تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا
بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه
يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعديها الى غيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف
الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في
الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقدم المجرور وتأخر المرفوع او المنصوب
لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على
مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه
الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو
تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض

الآخرة. التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه عند
السامع يعني حتى يجعل شأنه ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا
او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد
زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو زيد قتيل
قتيل دفعا لتوهم السامع انك تريد بالقتيل المضروب الشديد فيجب حينئذ
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب
اليه فانه ربما ينسب الفعل الى شيء والمراد الى بعض متعلقاته كما وقع في قطع
الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب
زيد زيد اي ضرب زيد هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد
نفسه او عينه او في الشمول اي التأكيد يقرر امر المتبوع في النسبة
بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع
تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى بعضها فالدفع
هذا الوهم يذكر كل واجمع واخواته وكلا وكلتا ونحوها فهذا هو

الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف قده
العطف والبدل من حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف
فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع ويحققه لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اى التاكيد لفظي اى منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو
جائني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا ويجري اى التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير
ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد
المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محفوظة اى معدودة ومحدودة وهي
نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة

وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاثة في حال الافراد وقيل
وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع من بصع العرق اى
وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه ولكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيد
بالتامل الصادق فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يقعان
على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما اى افرادا او
تثنية وجمعا واختلاف ضميرهما اى العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه
في المذكر الواحد نفسها في المونث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع
في تثنية المذكر والمونث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما في
تثنية انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في الجمع المونث وغير
العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كانه
يسمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والباقي بعد
الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع
المذكور في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم
نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة

اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث او اجمع بتأويل الجماعة أجمعون في
جمع المذكر وجُمَع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كُتَع وابتع بتعاء
ابتعون بُتَع وابصع بصعاء ابصعون بُصَع ولا يؤكد بكل واجمع الا
ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا
حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افراده ولم يعتبر اجزاءه لا يصح تأكيده
بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا
كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد فيكون في التأكيد بكل واجمع فائدة مثل
اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى
في الاشتراء فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله
لعدم افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تأكيده بهما اكد ذلك
الضمير بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك نفسك تأكيد
للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل
او اوقع تأكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن
في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التأكيد
بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه

وانا

وانا قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز
تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون
لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا
بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات
الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يقدم
يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لكونها تبعا له وذكرها اي ذكر اكتع مع
اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية
ولزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل البدل تابع
مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما
نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى
المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه
توطئة وتمهيدا النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا

او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود
بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب الى المتبوع بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن
العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا
يصدق احد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول
البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة
ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة
بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع
ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع
فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
يمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا ونسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون
الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل
المبدل منه وبدل البعض اي بدل بعض المبدل منه فالاضافة بيانية مثلها في خاتم
فضة وبدل الاشتمال اي بدل منسوب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر

اما

اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس
نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل
مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخير من قبيل اضافة المسبب
الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول
الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما لكونهما مترادفين نحو
جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلف مفهوماهما متحدان ذاتا
قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما
قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة الى متبوعه
بخلاف عطف البيان لانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط
ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال البعض المحققين في جوابه ان
انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس
مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد
ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له
وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني

وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وهو يكون
التوضيح لحاصل مقصود ابتداء المقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل
منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الـ
اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة
الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه بحيث يعلم ابتداء انه يكون زيد
معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد
نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت
زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا
يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط والرابع اي
بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه
جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناسبة اي بان القمر ليس جزءا لفلكه بل هو مركوز فيه
مناسبة في الشأن ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاعلى برجه
فانه يجوز لهذه المناسبة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات
وانا لم نجعل هذه البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض

لقلته



لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد
انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان
غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل
والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام
لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان
البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة من
المعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه
فانه اذا وصف يكون جابرا لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون
لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه و
لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم
والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما
بدل الكل لزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك

والسترتني نصفي والجبتني علمك وانجك علي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار وعطف البيان تابع يشابه جميع التوابع غير الصفة احترز به عن الصفة
يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك
ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من
الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان اباحفص كنية امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رض وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن
الخطاب رض فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء و
استحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر فقال اللهم صدق
صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء
عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرق من البدل لفظا اي
من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر
فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه
لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر

وهو خبر جابر كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا
وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله
ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه والا فمبتدا فهو حال من الضمير المستكن
في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبة لان
تلحق روحه لان الانسان مادام به رمق فان الطير لا يجترئ على الوقوع
فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف
بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرف باللام نحو الضارب الرجل
زيد ويمكن ان يراد به اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام
زيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا على المحل اذا جعلته عطف بيان
ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني [illegible] المبني
اي الاسم المبني [illegible] يعرف بانه المبني على الاطلاق
ولا يعرف اسم المبني اذ لو لم يعرفها كان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في تعريف
المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها

يتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
او شبهه به كالمبهمات فانه يشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع
موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع
كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى
من عذاب يومئذ فيمن قرأه بالفتح او وقوعه مركبا مع غيره
على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة
كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا
للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة للمبني الاصل
كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما
فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب
في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا اختيارا لتقديم ما هو فيه وجودي
لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها
عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون
واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد
ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها الا بها لانهم كثيرا ما يطلقون

على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما قال اخره في رجل مثلا مفتوحة
والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني اثره المترتب على بنائه انه لا
يختلف آخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد
يختلف آخره لا لاختلافها نحو من الرجل ومن امراة ومن زيد وهي
اي المبني انواع باعتبار الحصر المضمرات واسماء الاشارات
والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطفا على اسماء الافعال لتقديره بحذف الاصوات فما بعد بالا
صوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف
لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان اسماء
المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة
البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم
اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن
نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد
بالمتكلم ما يتكلم به او المخاطب ما يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت

لمن يخاطب به وخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره وخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب
شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا
اما محققا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه
زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من
حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في
ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا للتعظيم
القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ
من ذكره اولا مفسرا او صار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك
وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر بالنظر
الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة
اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العامل نحو

١١٤

ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير
المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه
وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه
مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل
واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث
اي المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل
ستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم
الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المتشابهين اولهما
الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن على صيغة جمع
الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا ضربت ضربنا
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى
هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والنظير
انتم

متعلق بمجاوز الا اياك

في انت اي انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احوا
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول متصل بالفعل نحو ضربني اي ضربهن
ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها
ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك
انكما انكن انه انهما انهم انها انهما اي انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل
اياي اي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها ايا
هما اياهن اي اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا
واللواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل
بالحرف غلامي غلامنا غلامك اي غلامهن ولي لنا لك اي لهن وكان القياس
ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث
والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغا

115

الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربتا وضربا
هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع
الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة و
خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل
من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها
ستين كلمة لتسعين معنى ويتبنوا تلك الامور مثلا ومثالا بيانه
لا نطول الكتاب بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب
والمجرور المتصلان يستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو كالجزء والفعل
يجوزوا في باب الضمائر التي وضعوها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا
بلفظ لكان يحذف في اواخر الكلمة المشتهرة ويكون فيما بقي دليل على
ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الضمائر بل
في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو زيد ضرب والغائبة الواحدة المؤنث اذا لم يكن مسندة الى الظاهر
نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجمع
الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب

وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة

اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة

مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل

التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن صفة

مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان

ضاربان وكيف الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما

ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها

والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير

فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى

ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في تضربان

لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع والبناء

ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر

المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر متى

امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير

على عامله لانه لو تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون

بآخر العامل او بالفصل لواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال

الاتصال وتركه بفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا

حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع

اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع

او الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب

نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك

الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له

فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم التباس في بعض الصور

كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس

على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى

الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم

الظاهر علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر هو زيد والا لا حاجة اليه واذا

وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه

لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل

اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقدم العامل وما

ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر

مثال المحذوف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل

معنويا وما انت فانها مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وبهذا
زيد ضاربته اي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من
هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا
له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها واما يصح ذلك اذا كان
هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد
ولكنه تاكيد لازم للفاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروى
عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختيار
بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق
الاولى فاذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع
كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله
فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين
اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطيتها اياه حيث يجب الانفصال
في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي الضمير
الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو
اعطيته اياك فيلزم انفصاله لعذر المتكلم في تأخير الاعرف ولا يلحقه
طعن في اول وهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه

سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الا
ختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو يفصله
وان كان متصلا ونحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما
مرفوعا لأن الاول بالاضافة وتنصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف
الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن
احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الثاني من الضميرين
منفصل لا غير اما على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح في تقديم
احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تقدير الثاني فلكراهيتهم
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة نحو اعطيته اياه مثال لما لم
يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما
يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر
باب كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما
وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر مبتدا وحقه ان يكون خبر المبتدا

ضميراً منفصلاً لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميراً متصلاً ايضاً
نحو كان زيد ضاربا وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل
ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب
الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال والمختار لان رعاية
الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا
انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما
لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا
نحن وكان الاوفق لما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها
لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في
الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول
عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها
فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع الضمير
المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
فانت في هذه المقام ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب
سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في

في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى
ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضاً الاخفش
تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي مع
ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء لتقي اخر الماضي عن الكسرة
المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية
نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقاً
بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب
نحو يضربني ليتقي اخر المضارع عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لا
في الوسط حكماً وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق
لعمرو وضربها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع
ومع لدن ومع ان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل
مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنا
ئية في غير لدن وعلى جزاء السكون في لدن وبين تركها تحرزاً
عن اجتماع النونات ولو حكماً كما في لعل لقرب اللام من النون
في المخرج وحملاً على اخواتها كما في ليت والمختار لحوق النون

الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل
على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب
على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف
وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول
العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو قوله تعالى كنت انت
الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا
منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة
المرفوع ذلك لتفصيل فصلا وذلك يسمى
المتوسط من كونه اي بين كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع
فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا
ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل
بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل
من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من
عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع

موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة
الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا يقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل
استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا
اي يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف
المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب
جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت
زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون
الواو وحق الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل للتاكيد
التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من
ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذه
الجملة من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية
للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن
تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا لحصول المناسبة بتغير ذلك
الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الجملة من

الاشارة وذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم
من نسبة الجزء الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان
وذين حال كونهما لمثنى المذكر تقدم لكون الضم اقرب الى مرتبته وعلى تغيير
القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله اى مبتدأ وقوله ذا مع ما
عطف عليه بتقدير الكل واحد منها حال خبر له وكذا في البواقي وذان في جميع الاحوال
اى الرفع والنصب والجر مثنى قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه
وللمؤنث الواحدة تا فقيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم
يبق منها الا هي وذي قيل اى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يكون بها
وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائر صيغها نحو تيها وتي
بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء وبها وتهي وذهي بوصل الياء
ولمثناه اى لمثناة المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر والتاء في
من لغاتها الا انا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف
اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على
ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعة
لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة
المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اى جمع المذكر

والمؤنث اولاء مدا او قصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا
تكتب بالياء وتلحقها اى الاسماء الاشارة يعني يدخل على اوايلها على
سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها ليس
في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء
به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قايم وها ان زيدا
قايم ويتصل بها اى باخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها
على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما
جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما
لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اى حروف الخطاب خمسة و
القياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى
خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر
والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث
ترتقي الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين و
هي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكِ اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى مؤ

مذكرين و ذانكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا
القياس ذانك و ذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مذكرا الى ذانكن و ذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مؤنثات وكذلك الباقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن و
تانك وتينك الى تانكن وتينكن واولائك الى اولائكم واولاك بالقصر
الى اولاكن واولاكن واما ذينك فقد اورد الزمخشري والمالكي في
الصحاح لا تقل ذينك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين وقال
رأي الملا كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين
مما لم يجد هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فيقال تال وتلك
وتانك وذانك حال كونهما بين الاخريين مشددتين واولالك
باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تانك
وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط فهو بعد
حذف حرف الخطاب منه يكون للقريب واما ثمه وهنا بضم الهاء
وتخفيف النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي

١٢٤

مطلب الموصول

الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما غيرهما
من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول
المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا
يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا او لا يكون
جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام
ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام
امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها واما نفي كونه جزءا تاما
لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب
يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد
والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها
اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما
صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متعقبة بالاسم لا يتم

جزئية الامع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ من مفهوم
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل
اذ وحيث ولما كان الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان يكون
خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون
ضميرا او غيره واذا كان الضمير اعم من ان يكون للموصول او لغيره و
الواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة
ما لا يتم الا بالصلة وعايد جملة خبرية وفي معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعايد ضمير لا غير ضمير اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها
ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا واي اي
الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر
واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حالة الرفع والياء في
حالة النصب والجر والالى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا
انه في جمع المذكر اشهر والذين كاللتين لجمع المذكر واللائي بالهمزة
والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة

فقط ملفوظة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر
واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في جميع اللاتي اللاءات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي
اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل
نحو السماء وما بناها ومن بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث واي بمعنى التي نحو اضرب ايتهن اي اضرب التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي
لاختصاص بني طي موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري حفرت وذو طويت اي التي
حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف
واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم الموصول
الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله
يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاءه اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب
الاخبار بالذي او بما يقوم مقامه ومقصودهم منه تمرين المتعلم فيما تعلمه من الفن من
المسائل وتذكيرا بابا فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم
طريق الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي
اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال فاذا اخبرت اي اذا اردت ان
تخبر عن جزء ما من جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او اللاتي والالف واللام فان الباء للسببية صلة
للاخبار لان الذي يخبر عنها لا المخبر به صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر
الجملة الثانية و جعلت موضع المخبر عنه اي ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه

كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير
ضميرا نصب على الحال او تمييز اخرته بمعنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا
اخبرت عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي او فرعها في صدر الجملة يعني زيدا
واجراد موضعه مكان الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير
للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا او جعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته
زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام لكن يصح في الجملة الفعلية خاصة ليصح بنا اسم
الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ
اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل
الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجيء منه اسم الفاعل والمفعول ولا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويشترط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناهما
كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا
بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي امور الثلثة التي
اي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار
ومن ثم اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان
بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب
تقدمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضرب



فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد
لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عنهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب
ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع
دق القصار عمل الفعل في الثوب بخلاف عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال
لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع
في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير الى
غير ذلك الغير بل الى الضمير وكذا امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد
ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا اخبرت
الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية حرفية فاسميا
اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت
ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي او الشيء المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية
نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب
النبي

ىقدا بابا اى شخص غيرنا او جملة نحو من جاءك فذاكر منه الآتي التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة

ولا صفة واى كالذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة

نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله

الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا تقع

صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل

عظيم بشأن امر حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اى كل اي واية معربة

بالاتفاق وحدها لا تشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان واللتان

وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا

فلا يرد حيث واذ الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة

ايهم اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صلتها التأكيد شبهها بالحرف من جهة احتياج الى امر غير الصلة

وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو

المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر

في القسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهي مبني وبناء الموصوفة بعد فلا حاجة

الى ذكرها ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى

الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره محذوف

او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي

صنعته الاكرام ليكون الجواب حقيقة مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والآخر

ليكون

الآخران

الآخران معناه اى شيء وبهما عبارتان احدهما اى ما وذا كلها بمعنى اي شيء والثانية ما بمعناه اي شيء وذا زائدة

زائدة والمراد من واو الاحد معنى قولهم الى آخره

والاولى ان مراد واحد فانه معنى قولهم انما كلها بمعنى اي شيء والثانية

ان معناها اي شيء وذا زائدة والاولى ان مراد بهما واحد فان معنى قولهم

انها بكمالها اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة

فالمفهوم للفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال

في كون كل واحد منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير

الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المطابقة

لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم

كان بمعنى الامر او الماضي الذين هما من اقسام المبني الاصل فبعضها بناء

كونها مشابهة لمبني الاصل ثم قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى توجع المراد به التوجع

وتوجعت غير عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو الانسب بان

يعبر عنه بالمضارع الحال مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر

وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي

بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر الافعال المعناه والذي حملهم

على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها تاديتها معاني الافعال امر لفظي

وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة

لصيغ الافعال على ان يكون زيد مثلاً موضوعاً لكلمة اهل قال الشارح
الرضي وليس ما قال بعضهم على ان صه مثلاً اسم للفظ اسكت الذي
هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العرب ربما
يقول صه الخاص مع انه لم يخطر ببالها لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي
والمتبادر ان يكون هذا اجيب لو صح علا ابرد ومثل الضارب امس [illegible] على التوبيخ
وفعال اي ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد
قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد
عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه
اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا
نادراً وفعال حال كونه مصدراً معرفة كفجار بمعنى الفجرة اي الفجور قال الشارح الرضي
على ما قيل مصدر معرفة مؤنث مؤنث ولم يقم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه
كل واحد وفعال حال كونه صفة لمؤنث يا فساق بمعنى يا فاسقة [illegible] اي كل
واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته اي لفعال الذي بمعنى الامر عدلاً ووزنة اما
وزنة فظاهر واما عدلاً فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
الفعلي كما ان فعال للمبالغة في الامر وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة
في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان ليس اسماء الافعال معدولة عن
الالفاظ الفعل

عن الالفاظ الفعل بشيء الا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج
عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المعنى
واما المعنى المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبيان وجهها في كلام طويل
فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علماً للاعيان اي لغير المعاني
انما قال علماً ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علماً كما
قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقيده مؤنثاً صفة علماً وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام
لقطام علماً للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته لفعال عدلاً ووزنة
ومعرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره راء الا في فعال علماً للاعيان يكون آخره راء فان بني
تميم يختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء
وغيرها بل يجعلون باب الكل نحو حضار علماً لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستفعل
لكونه مكرراً فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك

مطلب الاصوات

طريقين الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى
باب المصادر ولزمت المصدرية ولم يتغير اسم فعل [illegible] فالاول مثل واها للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتاً ساذجة ولم تقع مصادر ولا اسماء افعال فهي على انواع
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقوله [illegible] للتعجب [illegible] لا تقدر ان
تكلم عليه بشيء او بشيء على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقصد

من نوع ما يشار به صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاخبار بما يشار به صوت الغراب
عن نفسك ونخ لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير
ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ونخ ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات
لانتفاء التركيب فيها واذا استعملتها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند
اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها
حكاية عنها وانما المراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية
وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء جرى على عادتهم
لاجرائهم مجراها واخذها حكمها وبنيت جريا على ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر
على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في ان القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك
وانما قلنا مثلا لان اختصاصه من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما صوت به
للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين وان كان ذكرها على سبيل
التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر القسم الاول وهو
ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل لانه لما كان يعلم ان الاولين
فيما بين مع تعلقهما بالغير ملحقان بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى

لكونه صوت الانسان

لكونه صوت الانسان من غير تعلق بالغير المركبات من المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او
مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير
موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقولنا ليس
بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لانه بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل
العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من
ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
هيئة التركيب التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول
بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على النسبة اصلا كما ان
هيئة التركيب احد جزئي بعلبك مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود
طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا عاطفا او غيره بنيا اي الجزآن الاول
لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فانها
اصلها خمسة وعشرة حذف الواو ومثل حادي عشر واخواته يعني اخوات حادي عشر
من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد خمسة

وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف اذ لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واخذ من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واخذ من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا امثال ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول لدلالته على المقصود من اول الامر فاخذوا امثال الحادي عشر مثلا وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني لتضمنه ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والالف وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف الحركات اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في الافصح الاكثر وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين

معا واضافة

معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اجراء ما ليس بالجزئين والاضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين مفصلا فقال الكنايات كم وكذا وانما كانتا مبنيتين لان كم الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا بناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم ويقع في اصل حالها وكل واحد منهما للعدد والكناية عن وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل عن احدهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات كلها قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين

لاتنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له في الخط
فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المقتضية
معنى الاستفهام مميزها اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب والتمييز
مفرد لانها لما كانت للعدد وو وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه
مفرد منصوب جعل لها ذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب
وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد كثير
فيه ما ينبئ عن الكثرة صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة فجعل جمعه تمييزه كانه
نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول من
رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي حذف من الخبرية كثير نحو كم من ملك
وكم من قرية وذلك لموافقة مجرور التمييز للمضاف اليه واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر والاولى على جوازه كما ذكر في كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية
ولهما اي كم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية يتضمن معنى الاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من نوع الكلام والخبرية ايضا تدل على
انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما
لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلا هذين اللفظين

وهما

وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فتم بيان موقع كل واحد
منهما بقوله وكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه
فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث انه كذلك كان
منصوبا معمولا على حسب اقتضاء هذا الفعل وعمله لا بكونه لا بحسب المميز وذلك كقولك كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا
ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه
والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل ما اضمر عامله على شريطة
التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فانه يصدق عليه ان بعده فعلا مقدرا
غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعل غير مشتغل فهو
من قبيله مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع
قبله حرف جر نحو بكم رجلا مررت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد
كم رجل ضربت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع
ان لهما صدر الكلام لان ما فيه الجار والمجرور ممتنع لضعفه فلا يجوز تقديم الجار عليهما على
ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن
بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف وكانه

مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدا وان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وههنا
مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غيره فهذا
خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا
منصوب المحل والاده داخل تحت النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع
نائبا لتمامه مقام عامله الذي هو خبر المبتداء وكذلك اى مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الا
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتي تلك الوجوه في جميع
هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واى واين وانى ومتى وحيث كذا بين الاستفهام
فمن وما اذا كانا استفهاميتين يتاتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
وبمن مررت وغلام من ضربت وبمن ضربته وما صنعته ولا يتاتي فيهما الرفع على
الخبرية لامتناع الظرفية واذا كانا شرطيتين فكذا يتاتي فيهما تلك الوجوه الثلثة
نحو من تضرب اضربه وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب
اضرب ومن يأتني فهو مكرم وفي التنزيل وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتي فيهما
بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح
الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذ واذا
لم يتخبر بها نحو اين زيد فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذ واذا
يخرجان عن الظرفية ويقع اسماء مجازا اذ يوم زيد اذ يقعد عمرو اى وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوع بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب

لهذا على شاهد من العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام على
انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كاين
عهدك به واما اي فيتاتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى
وقت كاين مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية
والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم رجلا ملكت
يا ... فيما اذا احتمل الاستفهام والخبرية وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه
هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم رجلا اى ما هو تمييز بانتصابه
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها
رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق
بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا
بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني رجلا فاحدها
الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير
كونها استفهامية ولا يخفى ان والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا
الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان
الاليق تأخير هذا اعني قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما على النسخة
الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا او تمامه

فدعا قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او
الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت عمتك
وخالتك كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء خلقة وانا عدى حلبت
بعلى لتضمينه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على
كره مني واختيار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي
وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي
اتى على حملها الناقة عشرة اشهر واختيارها لانها تتاذى من احلاب
ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة ففي ذكر عمة وخالة اشارة
الى رذالة طرفيه واقعه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه
ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على
سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا قدرت
المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع
عمة على الابتداء وجملة توصيفه بقوله لك والخبر قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها
مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وكذا
واذا نصبتها واذا خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت
او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على

على المحذوف فانه سؤال عن كمية مالك او اخبار عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال
عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم دراهم
او دنانير مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية
ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة
الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة
ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين هذين
المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط فاذا كان للعدد فالمحوج الى الظرفية
اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث
الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون للمثال تقدير آخر بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي من
الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا
حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع
قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند
نسيانه اعرب مع التنوين نحو ضربت بعد وكان خيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف
اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي الكلام وانما بنيت لتضمنها
معنى حرف الاضافة وتشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم

مطلب الظروف

بجبر النقصان باقوى الحركات كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المـ
المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء واما
يقاس عليها ما بمعناها و يجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من
المضاف اليه فيعرب فيقال فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى
منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما
وقال الشارح الرضى الاول هو الحق واجرى مجراها اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة
لا غير فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغا
بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد
لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك
اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى الاكثر استعمالها
وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل
معمول ترى اى ما ترى مكان سهيل طالعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر
الذى تضمنته الجملة فهى وان كانت فى اللفظ مضافة الى الجملة فاضافتها اليها
كلا اضافة

كلا اضافة فشابهت الغايات فى انها مضافة الى الجملة المحذوف ما اضيف
اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء
وهى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها
اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث و
وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على
الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل استعمالها
فى الاغلب الاكثر بهذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس ونحوه واذا الشمس كورت
ولذا كثر استعمالها فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور
المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا
ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها
ولذلك لكونها بمعنى الشرط اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على وجه الغير المختار لعدم تأصلها فى الشرط
مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه
الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به
فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم

المبتدأ عليه ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في
باب الضمائر على الشريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر
او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر
قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية
فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف
من جهة المعنى اي خرجت ففاجأة وحاصل المعنى خرجت ففاجأة زمان
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج اي اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع
كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول
فيه لمفاجأة لا مفعول به والاكثر بينه اذا ظرفية بل على الاسمية بل مفعول به
محذوف اي فاجأة في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد
يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل
اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه
اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر
في حيث او يكون وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك
اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجي للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولعله

مجيئها لم يذكر

مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط
وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس
اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما فقط مثل متى هو
الشرط نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام والمستقبل
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه يستعمل فيهما والمشهور فتح الها
الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف المكانية للحال اي حال شي وصفته
ظاهرا وباطنا صفة الشرط لانها للحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف
جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل شرطا
معنى على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل
كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها من
المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما بمذ ومنذ الحرفيين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول
مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته
يوم الجمعة فيليهما المفرد فيما بعدهما اي بعد مذ ومنذ [illegible]
ومذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد المعرفة والمعدود حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان فان اليومان صاحبا حكمهما [illegible] الاكرام وفيه
فهذان اليومان كما دام لا بد لفظه مفرد فان اليومان امرا واحدا في حكم عليهما

بأولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالتقى او الجمع اذا وقعا اول
المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم الجمعة فيه
لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان
بمعنى الجميع للمدة اي جميع مدة زمان الفعل قبلهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي
قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ
منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص
وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك والفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او ان اي ما كنت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ
انك ذاهب وما وجبت مذ ان وجبت او الجملة الاسمية نحو ما وجبت
مذ زيد ... فردم يذكر لتعلقه فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل بعدهما
عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فهما يعني هو
اي كل واحد من مذ ومنذ اسمان في مبتدا او وهما معرفان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما
اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبر ما بعده اي جر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما
عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان عرفيان
لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء

الزمان

الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام وسكون ... ولُد بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لتضمن
بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند الا ان الفرق انه يجوز ان يقال عند زيد
فيما يحضره ... خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال الا لدى زيد ولدن زيد الا
فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر ما بعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض اللغات
او بعضهم بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا وذلك
نحو لدنها ويثبت لكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف
مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف
اتباعا للطاء المشددة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس
لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه
يستغرق المنفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة ووقوع شيء فيه
لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لشبهها لاخواتها وقيل حمل على اختها عوض بفتح
العين وضم الضاد وقد جاء بفتح الضاد وكسرها للمستقبل المنفي اي لاجل فعل
المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي وقوع شيء ليستغرق المنفي جميع الازمنة
المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناؤه لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد ويعرب اذا
مع المضاف اليه نحو لا افعله عوض العائضين اي الدهر الداهرين ومعاني الدهر الداهرين

عوض

وبناؤه عوض

وبخاج

الذي يبني على جواز الجر والظروف المضافة الى الجملة او المضافة الى الجملة يجوز بناؤها
لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح لخفته نحو قوله يوم ينفع الصادقين وقيل
وقوله من خزي يومئذ فيمن قرأه بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب
والاحتجاب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالظروف المضافة في جواز البناء على الفتح
والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان المخففة والمشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي
مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه
المشابهة ذكرهما في مبحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

مطلب المعرفة والنكرة

المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما
اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المتعينة
المعلوم للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا
وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية
فهو النكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار
بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان
معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من
حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازائه كل واحد
من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني

الاعلام

الاعلام الشخصية كما اذا تصورت ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار
نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمة لان اسم الاشارة
من غير اشارة حسية مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل وضع العام والموضوع له
الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة ومعهودة من حيث هي معلومها
ومعهودها ووضعها عاما كليا فان الواضع مثلا اذا تعقل معنى المشار اليه المفرد المذكر ووضع لفظ
بازاء كل واحد من افراده وهذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان المعتبر فيه عام وهو مشترك
بين تلك الافراد والمفهوم والموضوع خاصا لان المتصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما
يجعل ما دخله اللام ثلاثة خلافا فيما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ ولم يجعل من المعرفة ما
في استغراق بدل من اللام ولا يجعل ما دخله قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا
قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصله
يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة
الاضافة معنوية الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف ويبقى كما هو عليه بقوله والمعرفة
الا بالمعرفة فيه خلاف فيه ان المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك

الى احدها ما يتحقق من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك ان قوله مما سبق ان المضاف اذا كان
لفظ الغير والمثل وشبههما مستثنى من هذا الحكم اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية بتقدير قوله
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف اذا اريد بهذه الامور اضافة اللفظية
فانها لا تفيد تعريفا وما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ويعني المضاف الى احدها معنى جاء والمعرف
باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية
لانه يصدر بالاب او الام او الابن والبنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم
فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام
الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه وادخلها في التعريف لان غلبة الاستعمال
مستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان
هؤلاء مستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء
معين غير متناول غيره ولكن الشيء باستعمال فيه واحترز به عن المعارف كلها فانها بوضع واحد
يتناولها بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال
واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث انه اعرفها المضمر
المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في
المتكلم الا ترى الى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم انك تخاطبه
لا ملتبس هو او بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب لم يذكر لانه

علم من العرفة

علم من العرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمر
لان سائر المعارف فلا تفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه والمضاف
الترتيب اعني اضافتها الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا
نقل ما ثبت التفاوت بين اضافته بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافته وهذا الترتيب الذي
ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المتعينة المعلومية المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء متناول للمعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت
تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد
ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن الكثير من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكميات بان يكون لكل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب منها
العدد وما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى
آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنوين حيث لا يعلم

مطلب اسماء العدد

ولم يقم منه الواحد والاثنين فقط اصولا اي اصول اسماء العدد والتي ستعرفها بانها ابانها
تاء التانيث كواحدة واثنتان بملاحظة التثليث الى التسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كآلاف
والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنا عشر كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة
ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر ومثناه واحدة واثنتان وثنتان في مفرد المؤنث
ومثناها على ما هو القياس وتقول في المذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التانيث بجماعة
نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث
نسوة وعشر نسوة ولم ينعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرة احد عشر اثنا
في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة واثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وتغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة
عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة
امرأة ابقاء للجزء الاول منهما على حاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين في جنس
واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما
جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر الى تسعة عشر
بدون لزوم الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا احكم عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتان
وان كان التاء للتانيث الا انها حملت على اثنان اما اما نسبت الجزء الثاني في المؤنث لانه جاز
بالعلامة لكونه بتذكير ما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لاستصحاب لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث

والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة حذرا عن توالي اربع فتحات
مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصحى لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها
بكسر الراء لانه منصوب على المفعولية للفعل وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين
فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك
العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث فاعتبر الاحد والواحدة ههنا
بدون التركيب لان المعطوف عليه في قوة التركيب لم يمكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي بعطف
تلك العقود على الزائد عليها كالثاني وكذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير
تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث فكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما
زاد على تسع وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما تفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما
على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل
فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة
واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او واحدى وعشرون امرأة
ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او

وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية مائة
والالف وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف في الكل فيقول واحد ومائة الى آخر ما ذكره والاصل في ثماني عشرة فتح
الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالاوجه بقاء الكسرة
كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الآن الذي سوغ فتحها فيه كونه مركبا فروعي زيادة
التخفيف بجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسر النون الدال على الياء المحذوفة ويمكن فتح النون
ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع
في بيان حال مميزها وابتدأ من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلاثة
الى العشرة والثلاث الى العشر مخفوض اي مجرور مجموع لفظا نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلاثة رهط اما كونه مجرورا
فظاهر لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما كونه
مجموعا فلمطابقة المعدود الا في ثلاثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانه لم يجمع اما في حين
مميزه اي ثلثمائة واخواته وان كان قياسه ان يجمع فيقال مئات او مئين لان لمائة جمعين احدهما
في صورة جمع المذكر السالم وهو مئين والآخر جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة احدهما
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الاضافة لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء
بعدما عدوا اي بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخف ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين الا التسع والتسعين منصوب مفرد واما نصبه
في المعدود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع والحذفها

اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عدا ما فلانهم كرهوا ان يجعلوا ثلاثة اسماء كالاسم الواحد الا في جر
عليه خمسة عشر كالمضاف اليه ما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ولكن فيه فلم يلزم ضرورة ثلاثة اشياء
شيئا واحدا تجوز والتمييز بمائة امرأة ومع ان فيها ضرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا البطلان بمائة امرأة
واما افراده فلانه لما صار فضلة قيلا منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز
مائة والالف وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف واما جمع المائة فكما قال بعضهم ما لم استعمال جمع مائة
مع مميز في الاعداد مخفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلاثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه
يقال مئتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد ولانه لما كانت مائة والالف من اصول الاعداد كالعشرة ناسب
ان يكون مميزهما على طبق مميز الآحاد لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف
في جانب الكثرة ميز الآحاد بالجمع الموضوع للكثرة وميز المائة والالف بالمفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت به عن المؤنث او بالعكس بان
يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت به عن المذكر فوجهان اي ففي العدد
وجهان التذكير والتأنيث فتقول ثلاثة شخوص وانت تريد النسوان اعتبارا باللفظ
وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة
والاثنان والاثنين والثنتين اي لا يجمع بينهما وبين التمييز فلا يجوز واحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان
معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما
ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح ان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما لان
بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد فاذا كان التمييز مفردا او مثنى

ففان من صيغة رجل يفهم الجنس والواحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية

الاثنين اذ الكان مثنى مثل رجل ورجلان فان قلت يجب ان مميز الواحد مغنى مغنى عنه

لكنا لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفرد ولما يقال

اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في تمييز ساير الاحاد لينبغي ان يعبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب

اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي

جوهر حروفه المقصودة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة الاثنينية

اعني حروف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة

التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف عن ذكرهما والا

ان رجلان اخف من اثنان رجل وكذا الاسم استغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز

النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي يقصد بذلك التنصيص التصريح بالعدد اي

بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى بافادته عن ذكر العدد على حدة والقول في

المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي ذلك المتعدد

يليه بواحد الثاني في المذكر فتقول ثاني مقول قول وذلك لحول ما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين

فيه فيكون معنى ثاني الواحد باعتبار تصييره اثنين وانما يجيء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون

الواحد مصيره واحدا في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث

لا غير ولا يجري ذلك فيما بعد الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يشتق

اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول

وانما اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير

وانما لم يجعل الواحد

وانما لم يجعل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على مرتبة ما بدل منها الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى

العاشر والعاشرة نحو حادي عشر في المذكر وحادية عشرة في المؤنث وكذلك ثاني عشر وثانية

عشرة الى التاسع والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى التصيير او لا

حكم اسم الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة

وكذا في جميع المراتب والمعطوف نحو الثالثة عشرة بتوثيق الاسمين في المركب كما

نحو الثالث عشر واذا ذكروا المميز لانه اسم الواحد فذكر فلا معنى لتأنيث والعشرون والثالثة

والعشرون ومن ثمة اي من اجل اختلاف الاعتبار بين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف

اضافتها لاختلاف اضافتها فيقال في الاول اي المفرد من المتعدد باعتبار تصييره ثالث اثنين

بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي

صيرت الاثنين ثلثة وفي الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة

بالاضافة الى عدد يساوي مرتبته او يكون فوقه اي احد منها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة

او الرابعة او الخامسة والاظهر جواز اضافة الواحد الاول يا معشر العشرة وفوقه فيستعمل حادي عشر ويقول

في اضافتها ماذا وعلى العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول على المركب الثاني اي واحد

من احد عشر مما جاوز العشرة وجايز بيانه على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان حال خاصة لان الاعتبار

الاول لا يجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي عشر كذا

الجزء الاول من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وبناء تقول الى تاسع تسعة

عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وتبني الجزء الباقيان

المذكر والمؤنث خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا بحث المذكر والمؤنث

مبحث المذكر والمؤنث

لوجود موجب البناء وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لاحتياج العدد الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وقدم تعريف المؤنث لوجوديته المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى او ممدودة كحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتأنيث وليس كذلك لجواز ان يكون صيغة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او حكما او تقديرا لا ان تأنيثه حقيقي في معناه كظلمة مثال التأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال التأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يذكر مثال المؤنث اللفظي حكما كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا او مظهرا او مضمرا فالتاء اي فتلحق الفعل علامة التأنيث وجوبا

وذكر في جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل

ابدا اي بتاء التأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه يجوز لك الاختيار في الحاق التاء وتركه ولاجل هذا الاختيار يقول وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول طلعت الشمس وطلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء بما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي وضمير مضمره الى المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لما يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن تحقيقا لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء وبالفصل وتركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث حقيقيا منقولا الى علم مذكر كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره في الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا والنساء جاءت او جئن غير جمع المذكر السالم لانه لم يجز تأنيث فعله فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو الطلحات او المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير

اي الجمع العاقلين

غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميره الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال
جاءت او فعلت اي ضمير فعلت وهو مستكن فيه مع تصورون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع
والنساء والايام اي ضمير النساء والايام فعلت اي كونه جمع مؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون
وضمير الايام وفعلت ايضا اي كونه جمع مذكر غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مفردا فانها
بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان النون انما هي
موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فنزل منزلة المؤنث فاجري
مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالاوراق والشعب
لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء لحملها على جمع غير العقلاء او الاناث لنقصان عقولهن
غير العقلاء المثنى مطلقا آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او بتقدير بعد قوله ونونه مكسورة
قوله مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى
بظاهره او لا يصدق على نحو الكافات الف حالة الرفع او ياء مفتوحة ما قبلها اي مفتوح ما قبل حرف
ليكون قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة المثنى وخفة الفتحة والنون
عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف والالف
في حكم الفتحتين وفتحة النون ليبدل حركة الحروف او لاختلاف وجه او مع الملحق به لا باس بتسمية
لحوق النون وعدم دلالة حرفها على حركة لانه علق تقدير تسمية اذا وآخر ان من امور ملحقة على في
صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية في الباب ان يكون دلالتها بواسطة حذف الاعراب

على انه

على ان معناه مع مفرده اي ثانيه مع مفرده ويعني الواحد حال كونه مماثلا من جنسه اي جنس
مفرده باعتبار دخولهما تحت جنس موضوع له بوضع واحد مشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله مماثلة
في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله لبيان الاشارة الى ان ما يقصد
بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما العلم
والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت فعلى هذا يشكل بالا
للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين وهما الاب والام
وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين وهما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة
باسم الاب او يجاه لقوة التناسب بينهما ثم ثني الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم بينا وله تجا
فثني باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر
فان قلت فايجيز مثل هذا اي ترياق القرآن ايضا الا انه احتياج الى دعاء تسميته
للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة ولهذا قلنا باسم ليحصل مفهوم بينا وله تجانس
باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية المجاز والمشترك اللفظي بينهما
وهو الذي اختلف فيه والمختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة
حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرين اول بالمسمى بزيد ثم ثني وجمع وكذا عمر اذا
صار علما ادعائيا لابي بكر باول المسمى بعمر ثم ثني وقد حققه بعضهم وقال لا وجه الى ان يقال الاعلام
لكثرة استعمالها وكون خفته مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها بغير والاشتراك في الاسم كما في
الاسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية في بعض نسخ

مما يتطرق اليه التغيير اراد فصدان بيان حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم بالمقايسة
فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة زائدة يسمى مقصورا لانه
ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في [illegible] وهو ثلاثة اي [illegible]
المقصور ثلاثيا اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه
واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان
كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاسم
لاصالتها كقراءان [illegible] وشدد بالراء الجيد القراءة او المتنسك من قرا اذا تنسك وحكى
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن
الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرى بالفين احدهما للمد كما في القصوى والثانية للتانيث [illegible]
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة
حرف ثقيل [illegible] الالف [illegible] ان لا يقع بين الفين مع اجتماع اصلية والواو اقرب
الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت [illegible] او همزة في مثل [illegible] واحود وربما [illegible]
حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاصح قلبها واوا الا [illegible] وان لم يكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او
ياء اصلية ككساء [illegible] فان اصلها كساو ورداء فالوجهان اي المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وبعدهما لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصلي

وفي الاخرى

147

وفي الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراءان فيثبت في [illegible] كما في قراءان وثانيهما قلبها
واوا لان الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا
وفي ترجمة الشريفة ان الاولى من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة
او رداوان بالواو ولكن المشهور رداءان بالياء وكان ينبغي ان يقول فيه والا فوجهان بغير لام العهد لكون
عبارة عن اثبات الهمزة وقلبها لا الاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو مقتضاه [illegible] من
اللام لكنا قد تفحصنا كتب المتقدمين كالمفصل والمفتاح والكافي فما وجدنا فيها اثرا مما حكم بجوازه
[illegible] وفي شرح الرضي انه قد تقلب مبدلة من [illegible] ومع هذا اعم من ان يكون هذا
الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة او النون عوض عن
مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فحذفا
وحذفت الى التاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف [illegible] خصيان وثنيان في
خصيان والياء على خلاف القياس مع جواز اثباتهما على القياس اتفاقا ووجه
حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن
الانفكاك بينهما صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشو [illegible] وقيل [illegible]
مستعملان [illegible] لغا [illegible] خصية والية وان كان [illegible] استعمالا [illegible] ولما كان حذف النون
قاعدة مستمرة اي في بيانه بالفعل [illegible] للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث
فانه ليس لها قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة [illegible] بالفعل [illegible]
حاملا اي الجمع دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد [illegible]

الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد من تلك الاحاد حال
كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالبارز في قوله بحروف مفرده اما متعلقة بقوله مقصود او بقوله دال وبه علم ما قيل [illegible]
التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من حروف [illegible] فدخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون
في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بعده بزيادة لا بصيغة اخرى وقوله ما اي
على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها [illegible] تدل عليها وضعا [illegible]
عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة
بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فانه اقصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة
واو اقصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء
الجموع والعدد ونحو تمر كالماء [illegible] بينه وبين واحده التاء ونحو ركب [illegible] هو اسم جمع [illegible] على
الاصح بل الاول اسم جنس [illegible] والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجمع
والفرق بينهما ان اسم جنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم [illegible]
لا يقع على الكلمة والكلمتين [illegible] وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه
لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش
قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كراكب وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة وانما اسم جمع [illegible] واحد له من لفظه نحو ابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك [illegible] جمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع تكسير

اي يلحقه فالتغيير اما ظاهر او خفي اعم من ان يكون حقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا فضمته
كضمة قفل واذا كان جمعا فضمته كضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي جمع الصحيح تارة يكون للمذكر
وتارة يكون للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع
او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون مفتوحة عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة
اشعارا بخفة الفتح لثقل الواو والضمة [illegible] او لا يلحق فقط [illegible] ليدل على ان معه اكثر منه
مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل [illegible]
يوجب ثبوت اصل الفعل في مفضل عليه اكثر في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون
تحقيقا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده
ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض
فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها لخفة وحذفت
الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر نحو قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين
وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ليدل بقاء
الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع
والنصب والجر مصطفين [illegible] وانفتاح ما قبلها [illegible]
الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي الاسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحته

جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا غير متضمن صفة فيه فذكر علما اى كونه مذكرا علما
يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره واعلى الاشرف للاشرف فان فقد فيه شرط كالعين
او الانسان كما انه اذا اريد واحد نوعه للفرس لم يجمع هذا الجمع واما المذكر ما يكون خبرا لكن التاء ملفوظة
او مقدرة يستخرج عنه نحو طلحة وحكمي فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم
اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها وتدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما
لا يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علامة التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من جمعيته
بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا في صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة
قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة ان تكون
من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول مذكرا يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
يعقل والشرط الثاني ان لا يكون الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكر اغبر مستويا في صيغة
الصفة الكائن ذلك الاسم ابا باب مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يجعل لان معنى الصفة في
افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى
اى مذكر اغبر مستويا في تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ندمانة
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان فرقه بالتاء وعدمها والشرط

الرابع

بيان

فانه لا يقال احمرون

المذكر بيان

الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مستويا اى في هذه الصفة بناؤه بل الوصف مع المؤنث مثل
جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء لانه
لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا
مستويا فيه نحو جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا متصلا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم التباس او حذف
نونه اى نون جمع بالاضافة كما مر في التثنية وقد شذ سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها او
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها بكسر السين جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء
التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض تلك الاسماء تحت
قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ فمنها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين واخواته
فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه والمؤنث اى الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره
اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط جمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله مذكر مفرده
مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى المفرد مذكر جمع
بالواو والنون فان لا يكون اى شرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه
يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس ولا تعلق
على قوله ان كان صفة اى ان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى
من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق
ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بالتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها

لاستغناء
بيان

تجر وسماعا اي سماعي وقد يأتي بعدد لا اثنان وثلثان كما يأتي في كتب التصريف وفي غيره
اي غير الثلاثي المجرد يعني المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه قياس
اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على
استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك كما علمته
في علم التصريف ويعمل اي المصدر باتفاق عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني
ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني كرم
عمرو خالدا غدا او الآن وذلك عمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط
فيه الزمان كما في اسمي الفاعل والمفعول فان لم يكن مفعولا مطلقا يعمل المصدر عمل فعله
بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجي حكمه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان والشيء بمعنى
حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه اي يكون الظرف
مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لا … ضمير في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين … ثم الى المصدر والفاعل … وما كان
تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فانه يتفق تثنية وجمعا ولا نسلم انه الاضمار فيه
يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى
اعتبار قيد الاستتار على حدة … مثل ضرب زيدا حاصل لا يلزم ذكر الفاعل

غير حقيقي لا يطرد فيها جمعه بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات و … الخلفاء
هذا الجمع انما سمي به لانه ليس بحقيقي وظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير فيه بناء واحده من حيث
نفس واحده الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بحركات وحروف
خارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغيره بكون حصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل فلك
فان التغير بواحده يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف جمع مطلقا فهو اعم من
ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الاهتمام بالفظ
المفيدة المعنى في قوله بتغير ما سواه كان ذلك التغير حقيقيا كرجال او فرس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس
جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس … على حدة الاثقال القباء
هي معنى الهواني وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام وجمعه الصحيح مذكرا كان كمسلمين
ومؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة و
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان وجمع الصحيح جمع كثرة يطلقان على ما فوق
العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء

مطلب المصدر

المصدر اسم الحدث يعني يدل على … فاعله … سواء كان … كالضرب و … المشتق اوليه المصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل وامر او تجريه انه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او
بيانا للنوع او العدد مثل جلست جلوسا وجلسة … ومثل ويلا له وويحا له
لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير مفعولا مطلقا وهو اي المصدر … الثلاثي

أي فاعل المصدر لا مظهراً او مضمراً نحو اعجبني ضرب زيد لأن النسبة الى الفاعل ثابتة بوجوده
غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوناً او باللام ارجح لقوة شبهه
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولاً به او ظرفاً او مفعولاً له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص
الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبساً باللام نحو
اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بأن مع الفعل والفعل لا يدخل لام التعريف
على ان مع الفعل فينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة تشبيهاً بين الشيء
وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في [illegible] فاعل
او مفعول صريح بل قد جاء عاملاً بحرف الجر قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان
المصدر مفعولاً مطلقاً صريحاً من غير اعتبار البدلية عن الفعل فالعمل للفعل من غير
تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل
مذكوراً نحو ضربت ضرباً زيداً او محذوفاً غير لازم نحو ضرباً زيداً وان كان اي المصدر مفعولاً
مطلقاً وانما بدلاً منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً قياسياً او سماعياً
له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمله للبدلية ففي فعله فوجهان وجهان وانما فصل باب عمل المصدر اعني بيان
ما لم يكن معنى مفعولاً مطلقاً وما كان اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام

عمل المصدر

مطلب عمل اسم الفاعل

عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم
تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم الفاعل شيء مشتق من
حدث [illegible] الاسم لمن قام اي الفعل به اي الذات ما قام به الفعل
ولو قال لمن قام به الفعل لكان اولى لان ما ضبطها الهمزة يذكر بلفظ ما وعلى قصد التغليب
بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيداً باحد الازمنة الثلاثة فالخارج
في نظر حد قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المجرد وغيره وخرج اسم المفعول والصفة المشبهة
وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله
بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والزام
ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ان ذلك لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعاً لمن قام به ويكون لمن قام به تمام
المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو قيل الا ليس الفعل معنى آخر كالزيادة فيه وفي نفسه
له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع
زيادة فيه مفعول لمن قام به فخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة
على اصل الفعل وقال بعضهم انما جاء بين الموصول واستدلوا اخرج اسم التفضيل لانه بمعنى
الحدوث ثم اشتدوا الى اخراج الصفة المشبهة اليه ظناً منهم ان الاشتقاق لمن قام به
يستلزم ان اسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس
اسم التفضيل موضوعاً لمن قام به بل مع الزيادة ويخرج ايضاً صيغة المبالغة

على عدد الاقدام يخرج من التعريف والتبعد انه يلزم ذلك ... صيغة اسم الفاعل

فيما حكم وجعل احكام صيغة المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فانه في الترجمة ...

كان التشبيه يقتضي المغايرة

صيغة اسم الفاعل الثلاثي مجرد لمن قام به الا على المصدر صيغة فهو ليس باسم فاعل بل

صفة مشبهة او افعل التفضيل وصيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغة

اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره بكلام مزيد فيه او رباعيا

مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم مضمومة موضع حرف

المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل

آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل ومقاتل ... ميم موضع حرف

المضارعة نحو مخرج ومستخرج وضم موضع حرف مضارعة مفتوحة ولو فيهم متفاعل

متقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ليس مذكورا كما يكون

لكل من قسميه مثال يكون من ... ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان

فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل اللازم وان كان متعديا الى

مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا بالاثنين

كان هو ايضا كذلك كما ان فعله يتعدى الى الظرف والحال والمصدر والمفعول

والمفعول معه وسائر المتعلقات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال و

او الاستقبال لان ... وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه

المضارع فيلزم ان لا يجاوز في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن

اوغدا

۱۴۸

اوغدا او امدا بالحال او الاستقبال ان يكون حقيقة او حكاية كقوله تعالى وكلبهم

باسط ذراعيه بالوصيد ... وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ... كان يقدر

المتكلم باسم الفاعل بصيغة الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان

كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على

المبتدأ ... وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذي الحال ليتقوى فيه جهة الفعل

من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب

ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام

او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى

فازداد به شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان

فان كان اي اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال

او مع معنى الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل

الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية

نحو زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة اسم الفاعل الى المفعول

لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا

على المفعولية على تقدير اضافة ليست اضافة معنوية لانها عنده من

قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد

وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف

اليه اسم الفاعل فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة

على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول

مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا فصل

على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة ح تحول عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث تخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من مشابهته للفعلية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع سالما ومكسرا

كان

كان او مستقبلا اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه العدم تفرق خلل الهيئة المفردة من حيث فانها بالحاق علامتي التثنية والجمع نقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الان او غدا

والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون التثنية والجمع مع العمل فيعمل نصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف

مطلب اسم مفعول

لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من يفعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليه فعل الضرب واعتذار اضافة من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل يشتمل جميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من يفعل لموصوف بزيادة على غيره فان الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع

عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد
على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر نحو مُخرَج وكثرة المفعول كمستخرَج
بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله
بما ذكر من زماني الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل
اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي وغيره ايضا
فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان مما ينصب مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس

مطلب الصفة المشبهة

هذا بيان الاحكام بعد التعريف والتقسيم

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق
من فعل لازم احترز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدي بان ليدل اي لمن
قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم ليدل قائم به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة والثبوت
اعم من ان يكون لازما ابدا او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من
رحِم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحُم بالضم
اي صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى
الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق
لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة

لصيغة

لصيغة اسم الفاعل اي الصيغة الفاعل الذي هو من اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن الا قطعا على
حسب السماع لكانه على قدره ولا يتجاوزه فانه ظرف منصوب على انه حال
من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر
ما سمع وتخصيص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالسماع مع انها مخالفة
لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة
به وكونها محمولة عليه في العمل بخلاف اسم المفعول نحو حسن وصعب وشديد و
تعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها لان الاعتماد
وسوال الثاني في مسائلها اي جعلها اقساما وبيان
حكم كل قسم وتسمية كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه وتجمع عليه ان تكون
الصفة مع كل واحد باللام او مجردة عنها وعلى التقديرين معمولها اما
مضاف او مصحوب باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه اقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة
في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور اخرى فيحصل بعد اعتبارات اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما
حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب

في الامثلة الستة الحاصلة من قبل فالرفع في معمولها على الفاعلية اي فاعليته
للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى
التمييز اي تمييز الصفة تمييزا في المعمول النكرة عند البصريين وقال الكوفيون بل
على التمييز في جميع الاقسام يجوزون تعريف التمييز وقال ابو علي اي على التشبيه بالمفعول في
في الجميع قال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في معمولها على الاضافة اي اضافة
الصفة المشبهة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في امثلتها جزئية قولنا حسن
وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول و
بحذف التنوين او جر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثية اي ثلثة امثلة من
الامثلة المقصودة ذكر في التوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا
ونصبا وجرا او كذلك اي مثل هذا التركيب كونه امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلثة لحسن وجهه بالوجوه وادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه
بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب حيث عطف اشارة الى انه
شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان امثلة السابع كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الكائنة باللام في اول التقسيم على الصفة المجردة
لان الصفة الاول وجودي والثاني عدمي وعكس التمثيل تفصيلا لان اقسام

الصفة

الصفة المجردة عنها لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح اما
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنعان كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة
الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون
لحسن وجهه بالاضافة او بحذف الضمير الموصوف من فاعل الصفة او نقل الضمير
اليه فاعل واستتاره في الصفة مثل حسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما
ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان الاضافة الحسن الى وجه وان افا
التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوا ان اضافة المعرفة الى النكرة
وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس ما هو وضع الاضافة
واختلف في جواز كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في
ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم اذا
ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى حال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن
منه ومقتضى ان يقتصر على ادون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لا
لاقصاهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة

والذي اجازها بلا قبح البصري في حسن وجهه من متعلقة بجملة وهو بحذف التنوين
والباقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة في المتن
خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك الباقية اما في الصفة او في معمولها
سبعة اقسام حسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه و
حسن الوجه بجره وحسن وجها والحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول
مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع سبعة احسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما
في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان
حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا
ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه
برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا وانما كان وجود الضمير ظاهرا في الصفة
مثل ظهوره في المعمول الصحيح لا فاعلها يظهر بها اجرائه وعدمه فيقال ... متى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعلها فلو كان فيها ضمير
يلزم تعدد الفاعل لفعل اي لشبه فعل في تلك الصفة كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه
والا اي ان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها
فتؤنث الصفة تبعا لتأنيث الموصوف فيقولون هند حسنة الوجه او حسنة وجها

ويثنى

ويثنى اى الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه واحسنان
وجها ويجمع اى الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه
او حسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير
المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى المفعول الآخر فانه اى
الفعل المتعدي الى مفعول واحد اذا بني اسم المفعول منه انعدم ولكن المفعول قائم
مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اى فيما
ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيجري في الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبان ايضا
ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه
وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فانا اذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم
ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل نصب تشبيها له بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة منسوب تقول
منسوبي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا واسم التفضيل ما اشتق اي
اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه
والتعميم ليشمل قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للمفعول بزيادة على غيره
في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة على غيره اما ظرف لغو للموصوف اي لكائن

مطلب اسم التفضيل

متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي بموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله
ما اشتق من فعل يشمل الجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج
اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة قوله اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل
للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل
اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان
يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لانه لو كان مزيدا فيه لا يمكن بناء افعل منه
فيه او انتقص من الرباعي [illegible] مزيد فيه لمحافظته على تمام حروفه متعذر لان
الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف وفي اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا
يعلم انه مشتق من الرباعي والثلاثي المجرد او المزيد فيه فان حذف الحروف [illegible] يحتمل
ان يكون تمام حروف الثلاثة المجرد او بعض حروف الرباعي المجرد كلها اصول او يكون من
حروف المزيد فيه اما من الاصول او من زوائدها او منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه
فلا يبنى من مثل لبس بلون اي من الثلاثي لم يلبس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اشتق افعل لغير [illegible] اسم التفضيل كاحمر واعور وزائد الحمرة
والعور وهذا التعليل انما يتم لو ثبت ان افعل الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادتها على
آخر في الصفة والاولى موافقة الوضع للطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل

يشتق من

يشتق من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب وهو افعال فان قصد فيه اي غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان لا حد زيادة فيه على غيره يتوصل به اي للتفضيل
الثلاثي المجرد ذو نحو هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه ومثالها
مثال اللون وعيب مثال العيب [illegible] قيدنا العيب بالظاهري لانه يجري
نحو [illegible] وابلد ولكن يرد انه يبنى على عيب [illegible] على [illegible] التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق وكذا [illegible] اشد [illegible] نحو احمق من
ابن [illegible] ومن [illegible] بان المراد [illegible] البلاغة في اللفظ كما حكي عن ابن
[illegible] من تعليق خرزات وعظام [illegible] على عنقه [illegible]
عن ذلك فقال [illegible] ولا [illegible] ات [illegible] بفلان [illegible]
الصحيح [illegible] انت انا [illegible] من [illegible] ابن [illegible] فانه [illegible]
جواز [illegible] احمق [illegible] وان يكون اشتقاق [illegible] وابلد
مما يكون آثار جهل وبلاده ظاهرة على سبيل [illegible] ولا يقولون [illegible]
و[illegible] احمق من [illegible] حيث قال وينبغي ان [illegible]
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان [illegible] ابلد
من فلان واحمق منه وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل
[illegible] للفاعل لا للمفعول لانه لو اشتق لكل منهما [illegible] الكثير
[illegible] فاتيتم واعلم الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس

اي المفضل عليه

الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا
فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة اي علة الشرط
المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في المعنى
العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه
ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثابتة غير معتبرة زيادته على مفضل عليه مطلقة ثم يضيفها
بان يكون على مضاف اليه وجه ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح
اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن
القوم ثم قال التفضيل فيه لا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى
ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلعم افضل قريش
اي افضل الناس وان يضيفه الى جماعة من جنسه وداخل فيهم نحو قولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان
يضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ما سواه وهو مختص
ببغداد لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو ما يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا

في مواضع قليلة ان غدرت لمن عواتك حذرته والقوم لمن اشد ملومة
على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او بمن او اللام على سبيل الانفصال
لحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر
الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو
في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين منه المفضل عليه مذكورا قبله
لفظا او حكما كما اذا سئل من افضل زيد فقلت عمرو الافضل اي الشخص الذي
قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب
ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو و
بلوغ ذكر اللام ومن اقرؤا ما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا
ولا يجوز خلوه من الكل الا في العوام عن غرض نحو زيد افضل الا نعلم المفضل عليه مثل الله
اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه باعتبار انه مستعمل
بالاضافة اي اكبر كل شيء او من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي
اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما
زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل
اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والاعلم من تفضيل الشيء على نفسه وانما كان بعدا

نحو زيد أو الزيدان أو الزيدون أو هند أو الهندان أو الهندات
أفضل الناس وهذا لأنه يشابه أفعل من الذي ليس فيه إلا الإفراد
والتذكير في كونه مفضلا عليه مذكورا معه أي مطابقة اسم التفضيل
إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو أي اسم التفضيل
صفة له نحو الزيدان أفضلا الناس والزيدون أفضلوهم وهند
فضلاهن والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن
مصاحبة الألف واللام في كونه معرفة وأما النوع الثالث من اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرف باللام منه فلأنه
فيه جائز المطابقة أي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه إفرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام
المانع وعدمها لمشابهته بمن التفضيل لفظا ومعنى بعدم ذكر المفضل
عليه بعدهما واسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد ومذكر لا غير أي لا
المفرد والمذكر لكونه ممتنعا لحوق أداة التثنية والجمع وعلامة التأنيث الملحقة بالاسم
بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بالتفضيلية لكونها العارضة فيه
فهي بين الجزء فكانها تمام الكلمة ولا يعمل أي اسم التفضيل في
اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وأما عمله في المضمر لأنه يعمل
في المضمر بلا تغير لأن العمل في المضمر ضعيف لا يظهر أثره في اللفظ فلا

يحتاج

فلا يحتاج إلى قوة العامل وإنما خص بالفاعل لأنه لا ينصب مفعولا به سواء كان
مظهرا أو مضمرا إلا إذا وجد بعده ما يتوقف ذلك فالمحل والآخر أفضل الناس
إيه قال الله تعالى هو أعلم من يضل عن سبيله أي يعلم من كل أحد يعلم
وأما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها لأنه يكفيها رائحة الفعل لأن الظرف والحال يكفيها
رائحة من الفعل نحو زيد أحسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصب ما يخلو
عن معنى التفضيل أي الفعل نحو زيد أكثر منك مالا وإنما لم يعمل الرفع بالفاعلية لأن
هذا العمل بالأصالة إنما هو للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل إلا [illegible] اسم
فعل بمعناه في الزيادة يعمل عمله وأنه ما كان فيجاز جوازا لا صل فيه وهو استعماله
بمن المثنى والجمع والمؤنث لعدم مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل
لمشابهته إلا إذا كان اسم التفضيل صفة أي وقعت صفة
[illegible] في اللفظ لشيء [illegible] عليه [illegible] وخبرا عنه أو حالا [illegible]
في المعنى صفة لسبب مشترك بين [illegible] مفضل [illegible]
باعتبار الأول أي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي هو اعتبار [illegible]
[illegible] باعتبار غيره أي باعتبار تقييده بغيره في تعبير ذلك الأول
فيكون باعتبار الأول مفضلا وباعتبار مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر كان
أو حال عن اسمه أو صفة لمصدر محذوف أي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت
رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي [illegible]

لأن اسم التفضيل في اللفظ والكحل في المعنى مشترك بين عين الرجل وبين عين
زيد مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان
يكون في الفاعل ما سبقه شيء وفي المعنى ما منفيه ليحصل له [illegible] يعتمد عليه
ويحصل له [illegible] يتعلق به [illegible] عليه فيه كالصفة المشبهة لأن
رتبته [illegible] رتبة اسم الفاعل [illegible] يعمل في مظهر بعده سواء كان في متعلقات
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون [illegible]
مفضلا [illegible] ومفضلا عليه في وجه بعد اي [illegible] باعتبار [illegible] مثل ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل [illegible] زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ
مطلق [illegible] واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولذا [illegible]
على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو [illegible] الذي يجب بالذات [illegible] المفضل
والمفضل عليه [illegible] التفضيل بالمعنى [illegible]
اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ [illegible] كونه منفيا يكون بمعنى الفعل [illegible]
[illegible] فلما انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في
هذا المقام بمعنى حسن وكذا الكل [illegible] الآخر بمعنى فعل [illegible] العبارة
تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه [illegible]
النفي على اسم التفضيل [illegible] النفي الى قيده الذي هو الزيادة [illegible] ليس
حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين

رجل [illegible] الا زيد [illegible] مساويا [illegible] دونه [illegible] مقام [illegible]
فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل [illegible] حسنه في عين زيد [illegible] احسن
مع النفي بمعنى حسن [illegible] ان يجعل حسن [illegible] النفي عليه [illegible] الزيادة
[illegible] ان النفي [illegible] النفي الى الحسن [illegible] رجل [illegible]
حسن زيد [illegible] ولكونه دونه [illegible] يكونه دونه لا يناسب مقام [illegible]
اي ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى [illegible]
[illegible] عام ولا يبعد ان يقصد نفي المساوات [illegible] الزيادة [illegible]
الزيادة [illegible] مع الزيادة فيصح ان يقصد به [illegible] المساوات [illegible]
ولو [illegible] زيد فانتفى الزيادة [illegible] بجميع ذلك ان حسن كحل عين رجل [illegible]
حسن كحل عين زيد [illegible] كمال [illegible] فان قلت لو كان [illegible] الزيادة التفضيلية
بالنفي [illegible] جواز عمل اسم التفضيل في المظهر [illegible] ينبغي ان يكون [illegible] مثل ما رأيت رجلا
افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلت [illegible] المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات [illegible] والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات [illegible] في صورة الاتحاد [illegible] التفضيلي
فاذا زال بالنفي [illegible] ولم يبق له قوة ان يعمل [illegible] بخلاف ما رأيت
رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات [illegible] في
معناه التفضيلي [illegible] قوة ان يعمل [illegible] جواز عمله في المظهر

مع أنه لو رفع أحسن بالخبرية والكحل بالابتداء وفصلوا بأن أحسن معمولا فاعلا
فيه أحسن من حيث إنه اسم تفضيل [illegible] الفعلية وذلك معمول [illegible]
في عين زيد بأجنبي [illegible] أو كان [illegible] معمولا [illegible] أجنبية فهو أجنبي له [illegible]
هذه أجنبية لا يجوز [illegible] معمول [illegible] من هذه أجنبية [illegible] الأجنبية
[illegible] بمعنى الابتداء [illegible] اسم التفضيل بخلاف ما إذا [illegible] الكحل [illegible] فاعلية فإنه
لم يقع أجنبيا فإنه معمول له من حيث إنه اسم تفضيل ولو [illegible]
عامل زيد على الكحل لم يلزم الفصل بأن أحسن معمولا من حيث إنه اسم تفضيل
ولكن في [illegible] وتعقيد [illegible] العبارة وما رأيت رجلا أحسن [illegible] الكحل
في [illegible] الكحل في عين زيد لا [illegible] وتعقيد [illegible]
[illegible] المقصود [illegible] فيها [illegible] الكحل [illegible]
[illegible] على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان [illegible]
[illegible] التعبير عنها [illegible] فيما ذكر [illegible] أن يعبر عنها بعبارة أخصر منه [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible] في إثبات هذه المسئلة و
[illegible] هذه الصورة [illegible] وكان [illegible] ما رأيت رجلا أحسن في عينه
الكحل من عين زيد [illegible] من عين زيد [illegible] منه في عين زيد [illegible] أخصر منه [illegible]
[illegible] في [illegible] الحسن [illegible] زيد كان أخصر مع [illegible]
المقصود وعلى كل تقدير [illegible] على ما كان عليه قبل هذا التعبير لأن أصله من
[illegible]

العامل في المبتدأ والخبر [illegible] الابتداء [illegible]

كحل [illegible] فإنه لو كان [illegible] من تفضيل
تفضيل الشيء على نفسه [illegible] الكحل [illegible] فإن قدمت على اسم التفضيل
ذكر [illegible] التي كان الكحل فيها مفضلا عليه [illegible] ما رأيت [illegible] زيد
أحسن فيها الكحل [illegible] ما رأيت [illegible] أحسن فيها الكحل منه في عين
زيد فلما ذكر عين زيد [illegible] عليه [illegible] وتقديره ما رأيت [illegible]
[illegible] عين زيد في [illegible] الكحل أحسن فيها الكحل من عين زيد [illegible]
ما رأيت [illegible] عين زيد [illegible] أحسن فيها الكحل منه في غيرها [illegible]
[illegible] وجه [illegible] زيد [illegible] عين [illegible]
هذه الصورة وإن لم يكن فيها فصل [illegible] أفعل [illegible]
[illegible] التفضيلية مع [illegible] مقدرة فيها أيضا كما ذكرنا مثل
[illegible] صفة [illegible] ما رأيت [illegible] زيد [illegible]
[illegible] السباع [illegible]
[illegible] أحسن في [illegible]
[illegible] البيت مع ما [illegible]
السباع ولا أرى [illegible] السباع [illegible]
[illegible] الأمر وفي [illegible] كان [illegible] لا أرى [illegible] منهم
في [illegible] السباع [illegible] وأرى [illegible] ذكر [illegible]

اسم جامد لتركيبان وهو مخصوص بالكمي بل والثابتة نزوا الى كالنجبة من حي جيدا
او حي وهو المكث والثاني وسارنا من السرى وهو السير في الليل فقوله ترى
اما من رؤية البصر او من رؤية القلب الاول وثانيا مفعوله الاول وكواوي
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واوبا مفعوله الاول وكواوي السباع
مفعوله الثاني وعلى تقدير حاين بتقدير طرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو
في ولا ارى اما على الحالية او حالية واقل صفة واوبا وجارية متعلق باقل وضمير
عايد الى واوبا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وثانيه نصب على انه افل اي ركب
او منصوب على المصدرية اي اتيانا ثانية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى
ضمير واوبا والمعنى اقل به ركب منهم بواوي السباع واخوف منه قوما ساروا في
مصدرية وسارنا اي ركبا سارنا مفعول ثم للمبني للمفعول اي واوبا اقل
واخوف في كل وقت ورعاية الله سارنا بقول امر رسالة ارى منصوب على السباع
لكثرة ما فيها وكان التي لا ارى مثل واوي السباع حاين احاطة به الظلام واو يكون
توقفا من التركيب اقل من توهم بواوي السباع ويكون اكثر واو الفصيح وذلك
لواوي اخوف واوي السباع في كل وقت ورعاية الله سبحانه ركبا سارنا ليلا
فيه بالليل فيه الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من واوي السباع وما فيه الحكمة الا ان الاتمام تكلفة
على وجه يلزم ولبيان الحق كل واحد منها ولم يكتف بذلك بعد ربل قدر مباحث الاسم

مطلب الفعل

بغير دغا ما وصارت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه
فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسها اي في نفس ما دل يعني
الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها استقلالا بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسها الى المعنى وح يكون المراد بكون
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة
الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في الاسم ارجاع الضمير
الى الدال كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة مصالح احدها الحدث
الذي هو المعنى المصدري وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولما
كانت النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم
لكن لا يخفى ان في ضمن المتضمن لم يخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم اي اللفظ الذي الاعلية
فهو صفة بعد صفة للمعنى خرج به الاسم وخرج الفعل ونحو لنا وضعا ما ولا
الاسماء لان جميعها منقول عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع
ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في
الاثنين

في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان يعرض الاشتراك
من التعدد الوضع ومن خواصه اي ومن خواص الفعل دخول قد لانها انما
تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك
لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما
لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي او لتعليقه
بالفعل كادوات الشرط ونحو ذلك من المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق
تاء التانيث ساكنة عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على
تانيث الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وما دل تانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل
ساكنة حال من تاء التانيث احترز احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة
المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له
فاعل والفاعل انما يكون للفعل مرفوعه وخرج مرفوعه عنه بمنع احد نوعي
الضمير احترازا عن لزوم تساوي الفرع الاصل وخرج البارز بالمنع لان المستكن
اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل
بحسب الاصل الوضعي فانه المعتبر في الدلالة على زمان قبل زمانك

مطلب ماضي

الآخر الذي انت فيه قبلية ذاتية بكون بانين اجزاء الزمان لان تقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم
ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل
زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض بنقض مثل
مثال امس وبدلالته ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجعله
ضربت وضرب مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني
على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء فعلى الحركة دون السكون
الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد
ضرب في موقع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان
تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع عند الضمير المرفوع
المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما
قيد الضمير بمرفوع المتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع
غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا والمضارع
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه ملتبسا
باحد حروف نأيت في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نأيت
وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين

مطلب مضارع

زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين وتخصيصه باحد عطف على الوقوع اي المشابهة انما يكون لوقوع الفعل
مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال بعد الاستقبال بالسين
فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد
معانيه بواسطة القراين وانما سمي المضارع لمشابهته الاسم لانه اسم مفعول
الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا
من الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة للمتكلم و
من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا مثل اضرب والنون
له اي للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب
وكانهما مأخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا او مونثا وللمونث الواحد والمونثين غيبة اي حال كون المونث
والمونثين غائبة او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين واحدا
المونث ومثناه نحو يضرب اي غير القسمين المذكورين بان جعل عليه البدلية من الغائب
لانه [illegible] بالاضافة معرفة لكن خرجت بها عن النكارة الصرفة نحو [illegible]
النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى الموافقة للسابق وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية
كيدحرج اولا كيخرج مفتوحة فيما سواه اي في فيما سوى ما ماضيه على اربعة

احرف

احرف ثمانية نحو دحرج واستخرج ونحوهما والاعراب من الفعل على ذي
غير الماضي لعدم علة الاعراب فيه وانما كان هذا الكلام في قوة قولنا
وانما يعرب المضارع صح ان يكون مستثنى به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد
ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما
يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها يلزم دخوله على كلمة اخرى
حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها بنون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع
ونصب شارك الاسم فيهما وجزم تختص به كالجر بالاسم فالصحيح
عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به
للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل
تضربين فههنا اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين
في الواحد الغائب المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد
ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا
اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل بذلك الضمير البارز المرفوع

وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالة
الجزم والنصب فان النصب فيه نايب للجزم كما ان الجر في الاسم تابع
للنصب مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا
ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا اي حالة
الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يغزو ويرمي والفتحة لفظا حالة
النصب لخفة الفتحة نحو لن يغزو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في
حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم
يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم
يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء
كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب
او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه
موقع الاسم لانه اذا وقع كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه
هو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم و
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم

الزيدان

الزيدان فاجيب بان نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان جائز واقع موقعه
لانك تقول الذي ضارب بناء على ان ضارب خبر مبتدأ ومقدم عليه
وكذا قائمان الزيدان وبانه وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
مع تقدير امتناع الاعراب مع تقديره وجلا نحو سيقوم ان سيقوم
مع السين واقع موقع الاسم الا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة
وسوف في حكم السين ونحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما
عدل عنه الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي
المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل
اصله لا ان فحذف كما في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل
اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه
وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها
وبعد لام الجحود وهي لام تاكيد النفي الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله
ليعذبهم لان هذه الثلاثة حروف جر فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا
بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء
والواو عاطفتان والعطف بعد الانشاء وقد امتنع عطف الاخبار
على الانشاء فجعل مفرد اليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء

فيكون الصحيح في زيد فاكرمك لكن زيارة منك فاكرام مني لك ايا لك
ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه
فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي فمثال النصب بالفتحة
ومثال ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد
العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة وليست هي
لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع
فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم بعد اي الناصبة في علمت
ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن
باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كلتيهما بعده وان التي بعدها
الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا
مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن
لي ابي تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن التي
ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا
تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سقطها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا

كان

6995

كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وبها لا يمكن
الا في الاستقبال فان قلت اذا انتفى الشرطان نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كقولك لمن يحدثك اذن انا
اظنك كاذبا وجب الرفع فيهما فتقول لمن قال اسلمت اذن تدخل
الجنة مثال مالم يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله اذا
لم يعتمد ظرف للانتصاب المفهوم معنى كما اشير اليه وقوله مثال اذن
تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما
بين المبتدا والخبر واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة
والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها
المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعنى كي السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب بها
المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما
قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم حالا او مستقبلا بمعنى كي
اي حال كونها بمعنى كي السببية او الى اي الانتهاء الغاية مثال اسلمت حتى
ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر

أي زمان التكلم أيضا وكنت سرت حتى أدخلها مثال للمعنى أي
أو الى والاستقبال مضارع بالنظر الى ما قبلها وأما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل
أن يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا وأسير حتى تغيب الشمس مثال للمعنى
بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان أردت بالفعل الذي دخلت حتى
الحال بعينه زمان الحال تحقيقا أي بطريق التحقيق بأن يكون هي زمان التكلم
بعينه ويجيء مثاله أو حكاية أي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت أمس حتى
أدخل البلد فأدخل في هذا الموضع حكاية عن الحال الماضية كأنك كنت في زمان
الدخول تحكي هذه العبارة وتكلمها في زمان التكلم على ما كنت به فكان ما بعدها
في هذه العبارة مرفوعا فيقضيه على ما كان عليه وحكايته ففي زمان الحكاية ايضا
يكون مرفوعا أو لا يمكن حينئذ تقدير أن لأنها علم الاستقبال كما ثبت أي حتى عند
هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء أن
يبتدأ بعدها كلام مستأنف لأن يقدر بعدها مبتدأ بل لكونها ... حتى أدخل
علامة كما توهمه بعضهم فيتفرع أي ما بعدها لعدم الناصب والجازم
ويجب السببية أي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وإن
فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما أريد بها
تحقيقا فانه يقصد به نفي الرجاء في زمان التكلم وحينئذ أي وقت إرادة أحد هذين
الأمرين أي كون حتى عند إرادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها

لما بعدها

لما بعدها امتنع نظرا الى الأمر الأول الرفع أي رفع ما بعدها في قولك كان سيري
حتى أدخلها في وقت حصول الناقصة في هذا العنوان بأن يجعل كان فيه ناقصة
لا تامة لأنها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا
خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الأمر الثاني في قولك أسرت حتى تدخلها لأنه يجب
أن يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا عن قوته وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك
فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب
وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة نحو كان سيري حتى أدخلها فان
معناه ثبت سيري فانا أدخل الآن ولا فساد فيه وجاز أيهم سار حتى
يدخلها بالرفع لأن السير في هذا المقام متحقق وإن كان الشك في تعيين الفاعل
فيجوز أن يكون المسبب متحقق الحصول فقوله أيهم عطف بتقدير جاز على جاز
في التامة لا على كان سيري حتى أدخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة
التامة أي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله
أيهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه واللام أي التي تنصب المضارع
بعدها بتقدير أن مثل أسلمت لأدخل الجنة وإنما يقدر أن بعدها لأنها جارة
ولام الجحود التي تنصب بها المضارع بعدها هي لام تأكيد للنفي بعد النفي الكائن
لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم أو معنى نحو لم يكن ليفعل وهي أيضا جارة
ولهذا يقدر بعدها أن فان قيل إذا كان الفعل بمعنى المصدر بأن تقدر

فكيف يصح قتل حاجب حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله حقه تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم
او على تأويل المصدر باسم الفاعل ما كان الله معذبهم والفاء التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن
الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا
لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدالة عليها وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الفاء
احد الاشياء الستة ليبعد بتقدير الاشياء او ما في معناه من النفي المستفاد
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاشتمك اي لا
يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا
تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون
منكم ماء فشرب مني او نفي نحو [illegible] تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان
فتحديث منك ويندرج فيه التحضيض [illegible] لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا
اي ... نفي فعل فيندرج فيه النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي
ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي
نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي

جملة

جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في
تأويل المصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك
منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة
فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو
للجمع والثاني ان يكون ما قبلها اي قبل الواو مثل ذلك الذي ما قبل الفاء
قبل الفاء في كونه احد الاشياء المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها
بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام
ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يقع منك اكل السمك مع شرب
اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
معنى الى ان اي بشرطها ان يكون بمعنى الى او الا الداخلين على ان المقدرة
بعدها الا ان ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم في تقدير ان بعدها
تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي ... اي الى ان تعطيني حقي او
الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك
الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتأويل المصدر مجرورا والى
بمعنى الا اي لالزمنك الا اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة



مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كان
منها من غير الثلثة الا ما ذكر من الشرط والجزاء تقدير ان بعدها ينتصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا و
وتشتمه او فتشتمه او ثم تشتمه فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد
الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله العاطفة
اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني
قوله حتى اذا كان مستقلا بعد آخرها وهو او بشرط ان معنى الى ان وقيل
هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان بعد او ان مقدرة
كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل معطوفا
العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في
الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في المواضع خصوصية كما مر مما
سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين
مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا و يجوز اظهار ان مع
لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو ارادة
لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك او ان تذهب لان
هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وخضبه

واردت

واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان
المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وحتى بهذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وتدخل عليها التي حتى بمعنى الى لان المعنى الاول لا يلتفت
الى التي يليها الصدارة واما الفاء والواو فلانهما اقتضيت لنصب
ما بعدهما لتنصيص معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها ووجب اي اظهارانه مع لا الداخلة على المضارع
المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لئلا يستنكر اجتماع اللامين
نحو اللامين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصبة
تضمر بعد المواضع المذكورة كثيرا اي غير قليل الضعفها نحو قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه او مع على الشذوذ وكقوله الا ايهذا اللائمي
احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك
لم يذكرها يجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى
النهي احترز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم
وبكلم المجازات اي ويجزم المضارع بكلم المجازات اي بكلمات الشرط
والجزاء التي بعضها ظروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي
اي كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع

مع ما وأما بدونها فلا وأين ومتى وحيثما من المضارع مطلقاً سواء
كان مع ما أو لا ومهما ومن وأي وإذما وأما انجزام المضارع مع
كيفما وإذا فشاذ إذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد وأما مع كيفما
فلأن معناه عموم الأحوال فإن قلت كيفما تقرأ أقرأ كان معناه
على وجه أي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ عليها ومن المتعذر
استواء قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيات وأما مع إذا فلأن
كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى إن التي هي موضوعة للإبهام المقطوع
به وبأن مقدرة عطف على قوله بلم أي ويجزم المضارع بأن مقدرة
وسيجيء بيانه فلم لقلب المضارع ماضياً ونفيه أي لنفي المضارع ولا
يبعد لو جعل الضمير إلى ما هو أقرب منه ماضياً ولما مثلها أي مثل لم في
هذا القلب والنفي وتختص أي لما بالاستغراق أي استغراق أزمنة
الماضي إلى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم أعني عقيب
ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم إلى وقت التكلم بها
وإذا قلت ندم زيد ولما ينفعه أفاد استمراره إلى وقت التكلم بها و
وجواز حذف الفعل أي تختص أيضاً لما بجواز حذف الفعل المنفي
بها إن دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما أي لما أدخلها وتختص
أيضاً بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول إن لما تضرب ومن

لا تضرب

لا تضرب كما تقول إن لم تضرب وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل ومعموله وتختص أيضاً باستعمالها غالباً في المتوقع أي
ينتظر بها فعلاً مترقباً متوقعاً تقول لمن يتوقع ركوب الأمير لما
يركب وقد يستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم
ولام الأمر المطلوب بها الفعل ويدخل فيه لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي
مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة أخرى
لم يصلوا فليصلوا معك ثم ليقضوا ولا النهي وهي لا المطلوب بها
الترك أي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا الناهي ضدها أي لا الناهي التي
هي ضد لام الأمر وهي التي المطلوب بها الترك وهو يدخل على جميع أنواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول حاضراً أو غائباً أو متكلماً وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الأول ومسببية الفعل
الثاني أي لجعل الأول سبباً والثاني مسبباً وفي شرح الكافية وكلم المجازاة
ما تدخل على شيئين لجعل الأول سبباً والثاني ولا شك أن كلم المجازاة لا
تجعل الشيء سبباً للشيء فإنما تجعل الشيء سبباً أن المتكلم اعتبر سببية
الشيء لشيء آخر بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها
ولا يلزم أن يكون الفعل الأول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهناً بل
ينبغي أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها أن يوردهما في صورة السبب

والمسبب بل اللزوم والالزام كقولك ان تشتمني اكرمك فان الشتم ليس سببا حقيقيا
للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر ذلك تنبيها
بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان تصير الشتم الذي هو سبب
للاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويسميان اي عنوان الفعلان
اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني
على الاول بناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو
ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان
الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو
اداة الشرط والرفع لضعف التعلق للحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو
ان اتاني زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تقديرا الماضي
نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تقديرا
لفظا اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او مقدرا فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء
في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك
وانما كان بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط

تأثير

تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب الفاء فيه وان
كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم
فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تأثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة
الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيثبتونه بالفاء وان اثرت في تغيير
المعنى بحيث خلصته لمعنى الاستقبال فتترك الفاء لوجود التأثير من وجه
وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد
فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا فقد اكرمتك على كلا التقديرين لا تأثير
لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر
او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لن او لم الى غير ذلك كالتمني
والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج
الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي هي جزاء موضع
الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد
امر نقيضها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر واذا تختص بالاسمية الجملة
الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فخصت

كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك

او مر

حذف حالا صحة خبرها بعدها كقوله تعالى فان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون فهم يقنطون جزاء التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي
نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو
هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت
لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب
خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا لان يكون مسببا عما تقدم او قصد السببية اي سببية ما تقدم
له فح يقدر ان مع مضارع ما يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد
هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص بتقدير ان ما بعد هذه الاشياء لانها
تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليها فائدة يكون
ذلك مطلوبا سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك
الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل
ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان
المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة وهو مسبب له او
وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل ماخوذا من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة الا ان النهي

قرينة

١٦٨

قرينة للفعل المنهي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند جمهور
خلافا للكسائي فانه لا تدخل النار وهو ظاهر لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند جمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد
واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر
تدخل النار فالعرف في هذا المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة
قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب
ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب
لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا واما بالحال كقوله
تعالى ذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف كقم يدعوك الامير
وقال ... امرؤ يجري بمقدار الامر هكذا
في بعض النسخ وفي بعض النسخ مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم
يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض
الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال كذلك
اشتهر بمعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المعه في شرحه
صيغة ما يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما
متكلما او مجهولا من الفاعل احتراز عنه المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل

مطلب الامر

وفي بعض نسخ

نحو المفعول الا من الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب
الخطاب وعن مثل لتعد وترويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين
الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حروف المضارعة
لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم
حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وحذفها وسقوط نون
الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول
اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا
ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الا انه معرب مجزوم بلام مقدر
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره
وجعل ما بقي امرا لوقوع تعذر وفي تقارب تقارب ولم يذكر مخصص
هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع من باب
وكرم وما هو بابي منهما ما يكون ماضيه على اربعة احرف من الم يذكر فيه وانما
هو باب الافعال الاغر زدت همزة ووصل على ما بقي بعد حذف حرف
المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير
الفتح فانه اذا قيل في افعل افعل بفتح الفاء التبس بالواحد المتكلم المجهول

وبالماضي

مطلب فعل ما لم يسم فاعله

وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل في افعل افعل بكسر الفاء ومكسورة فيما سواه اي
سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي
المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي من الرباعي مثل اقتل مثال ما يكون بعده ضمة حرف المضارعة
ضمة واضرب مثال ما يكون بعده كسرة واعلم مثال ما يكون بعده فتحة وان كان
رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصلية ثابتة لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة
لذلك تتبعه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله والاضافة
الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعل الواقع عليه
ولا يبعد ان يراد بالمفعول الفعل لم يذكر فاعله ويكون الكناية الفعل اليه
بيانية فكذلك بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا
القيد اما اكتفاء بذكره فيما سبق وان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله
واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل
آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واحتقر بهذا النوع من التغيير لان معناه
غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروجه من الضمة الى الكسرة
ووزن فعل فيه خروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على
غرابة معنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختيار

بعد حصول المقصود ما حذف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق
واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر في ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء
مثل تعلّم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بمضارع علمت وجاهلت ودحرج
خوف اللبس تعليل لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون
عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا
يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الافصح ان يقال معتل
العين المنقلبة الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر
لزيادة غموض واختلاف في جعله للمجهول منه كما ذكره وسيعيد ذكر معتل العين
في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكر الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِل
وبُيِع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قِيل وبِيع وقِول
قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام فيهما
فيقال نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة
فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة
لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم
الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور عند النحويين قال بعضهم هو ان تأتي
بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض

من الاشمام

من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل حروف وجاء الواو بعدها
على ضعف فقيل قُول وبُوع باسكان بلا نقل وحذف الياء واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها ومثله اي مثل باب قيل في التغيير المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد
باب اُختير وانقيد المجهول من معتل العين من باب الانفعال والافتعال نحو انقيد
واختير في مجيء اللغات الثلاث فيه اذ وجد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت
دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما
في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما ان
يسكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كان واوا ففيهما
استخير واقيم لغة واحدة وان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يُضرب ويُكرم ويُعلم
ويُستخرج ويُدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة ونقل
المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول تقلب العين
فيه الفا اذا كانت واوا او ياء نحو يُقال ويُباع ويُنقاد ويُختار
ويُستخار ويُقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها

مطلب المتعدي وغير المتعدي

المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه
على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق به الفعل ويتوقف
فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه

لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد وتقابل هذا الفعل
صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه فلا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فاذا
التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على
فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله وبدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف
المتعدي بمعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له
تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل يمكن فهمه مع
الغفلة عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة
نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو
ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي
يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير
الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما هو ... نحو علم والى مفاعيل
ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم فهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل دخول
الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبا ونبا واخبر وخبر وحدث
قلت الحاقها التعدية الثلثة بخلافه بل تعديتها اليها انما هي بواسطة [illegible]
اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال متعدية الى ثلثة مفاعيل

بخلاف الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل
او المفعول به فان فهمه
وتعقله ح

مفعولها

مطلب افعال القلوب

مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا او الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن
والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين
وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن تارة للعلم وعلمت ورأيت
ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي
اي تلك الجملة في حيث الاخبار بها فانها ناشية عنه من الظن والعلم كما قلت
علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين
تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما
فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي
الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند
اليه على انهما مفعولاها ومن خصايصها انما تختص بالشيء ولا يوجد في غيرها اي ومن
خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها
وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر غير قليل
ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به حقيقة
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد

ذكر شيء للقرينة عليه قطعة أما حذف المفعول الأول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت منقوطتين أي لا يحسبن هو أي بخلهم خيرا لهم فهو
خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الأول وأما حذف الثاني فكما في
قول الشاعر لا تخلنا على غرائك إنا طالما قد وشى بنا الأعداء أي
لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب
أعطيت فإنه يجوز فيه الاقتصار على أحدهما مطلقا يقال فلان
يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد
يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو إذ يستقل ذكر مثله فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فإنك لا تحذفهما نسيا
منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة إذ من المعلوم أن الإنسان
لا يخلو عن علم أو ظن وأما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع
يخل أي يخل مسموعه صادقا ومنها أي ومن خصائص أفعال القلوب جواز
الإلغاء أي إبطال عملها إذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت
قائم أو تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وإنما يجوز الإلغاء على التقدير
لاستقلال الجزئين الصالحين لأن يكونا مبتدأ وخبرا أو مفعوليها كلاما

تاما على

تاما على تقدير الإلغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
أو التأخر وقد نقل الإلغاء عند التقديم أيضا نحو ظننت زيد قائم لكن
الجمهور على أنه لا يجوز ويحمل الإلغاء على تقدير الشأن في معمولها ظننته
زيد قائم ففي قوله جواز الإلغاء إشارة إلى جواز إعمالها أيضا بتقدير
التوسط والتأخر وفي بعض الشروح أن الإعمال أولى على تقدير التأخر وقد يقع
الإلغاء فيما إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب أحسب زيد وبين اسم الفاعل
ومعموله نحو لست بمكرم أحسب زيدا وبين معمولي إن نحو إن زيدا أحسب
قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف أحسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءني زيد أحسب وعمرو ولا شك أن الإلغاء في هذه
الصور واجب فالحاصل جوازه الناشئ عن جواز الإعمال إنما يكون إذا توسطت
بين مفعوليها أو تأخرت عنهما وإنما خص هذا الإلغاء الجائز بالذكر
مع أن مطلق الإلغاء من خصائص أفعال القلوب لشيوعه وكثرته وقبله ومنها أي ومن خصائص
أفعال القلوب أنها تعلق وتعليقها وجوب إبطال عملها لفظا دون معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله أو بواسطة كما
إذا كانت قبل اسم متضمن معنى الاستفهام نحو علمت غلام من أنت
وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام أي لام الابتداء الداخلة على
معمولها مثل علمت أزيد عندك أم عمرو ومثال التعليق بالاستفهام ونحوه

مثال اخويه بالمقايسة ثم مثال النفي علمت ما زيد منطلق وانما علقت قبل هذه الثلثة
لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وعمل الافعال
توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى
فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت
هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقود الزوج
فتكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب جزئيه ومن ثمه جاز عطف الجملة المنصوب
جزئها على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب
وثانيهما ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل
في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون
فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما
قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز
اجتماعهما بفعل دون فعل آخر فجاز اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني و
شتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان
اصل

اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر
فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان فمن ثمه قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل وال
والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل
واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير
المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه
متغايرين بقدر الامكان واما الافعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المفعول
الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني
فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز
فيهما ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد
اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا او لبعضها
اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها
الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين
وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت

من كتب هذا الشكل في كتابه أمن من الفقر



جاء بمعنى حربت ذا فال وحسبت بمعنى حربت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت
يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد الا الثاني فظننت بمعنى اتهمت من
الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفسه لا بغيره من حكم عليه
ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر
ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها
بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم
بمعنى صار منقول من اللغة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي
استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت
ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة اي لجعله فيها وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا
شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو جزء في الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن حد الافعال التامة لانها
موضوعة للصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير داخل فيما وضعت له
لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير مذكورا في الموضوع له في الافعال الناقصة لا
تامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال في صار والدوام

والاستمرار

والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيا من ذلك التقرير فيقال
صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليها في الزمان
الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة اليه
فهو موضوع له والصفة خارجة عنه فيخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان
يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض
من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفة بخلاف الافعال
التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير وحده كما عرفت فخرجت عن
حده ما نظرا الى ما ذكرنا ان في الحد حاجة الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا
اي هي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض
وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح
وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وما دام وصار وليس
ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير
محصورة وقد يستعمل كثير من الافعال التامة بمعنى الناقصة كما تقول تتم
التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد كاملا
وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك كانت ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما
بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير المتقدم من العبارة ونحوها
ان لم تكن بمنه على قصد ما يحتاج اليه واستفهامية والضمير فاعل جاءت بمعنى كانت

وانما ثبت باعتبار خبرها كما فى من كانت امه معناه اتته الحرة حادثة صارت
حاجتك وجاء ايضا بمعنى صار تامة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى
اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد
عن الموضوع الذى استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال
وما كان نحوها على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر
اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب
عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه
كون الخبر منتقلا اليه فاذا دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى واعطى
الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى واثر ذلك الانتقال وهو كون
الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى
لشبهه بالمفعول فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة
كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دائما مع
غيره دالة على عدم سابق او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت الخبر اى كان
تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر
لا على ما هو قسيم كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها لان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا و

ويكون

١٧٥

ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون
ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا عنه
للضمير كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى
كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان تكون تامة
تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت
الكائنة والمقدر كائن وقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهى التى
تكون وجودها وعدمها لا تخل بالمعنى الاصلى كقوله كيف نكلم من كان فى المهد
صبيا اى كيف نكلم من فى المهد حال كونه صبيا فكان زيدت لتحسين اللفظ
اذ ليس المعنى على الماضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة
استيفاء بجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو
صار زيد من بلد الى بلد او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل ارجع
واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة
تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح واضحى وامسى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الاصبح والضحى والمساء نحو اصبح
زيد قائما وامسى زيد ... واضحى زيد ... بالمثال الاول يدل على انه

مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان
الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد فقيرا غنيا
اى صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة
وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اى دخل في
الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد كاتبا
فمعناه ثبت له الكتابة في جميع نهاره واذا قلت بات زيد كاتبا فمعناه ثبت له الكتابة
في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يستعمل
هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا
لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذا لم يذكر هما
تامتين وفصلها من الافعال الثلثة السابقة واض وعاد وغدا و
وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كان بمعنى صار وتامة في مثل
قولك اض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص
في ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام
الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والحق بها اض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين
اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات ومازال من زال يزال لا من زال

يزول

زال يزول فانه تامة ومابرح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة
الليلة الماضية ومافتئ ايضا بمعناه ومانفك اى ما انفصل الاستمرار
خبرها اى ثبوت خبر الافعال الاربعة لفاعلها قيل لم سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان
اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال ل
زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة واما
دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ من معاني هذه الافعال فاذا
دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الا
ربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي يدخل ادواته عليها لفظا و
ظاهرا او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم
يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها
ومادام التوقيت امر اى لتعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت
تلك المدة ظرف زمان اوقت كذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاو بل
وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلابد هناك
من حصول كلام يفيده فائدة تامة ولهذا اشار بقوله ومن ثم اى ومن
اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل

بالاضافة الى مرفوع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل
اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يتم
ما دام بما جلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الى
افعال الصيرورة بمعنى النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة
فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان
الحال مثل ليس زيد قائما اى الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى
مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس
زيد قائما الان وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان
المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو
اخبارها اى — مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ
ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم
نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا لم يوجد ما
ما يقتضى تقديمها عليها من كان حاكما او تأخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى
وان اريد نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يمثل قولنا
اذا لم يمنع مانع من التقديم فيجب ان يكون واجبا كالمثال المذكور و
هى الافعال الناقصة فى تقديمها اى فى تقديم اخبارها عليها اى على تلك
الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على الافعال

على الافعال القوية بها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما فى اوله
النفى ما نافية او لكلمة ما نافية كانت او مصدرية او زائدة كانت نافية فلا
امتناع تقديم ما فى خبر النفى عليه لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم فلا
ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة لتقدمه عليهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك
الخلاف منه فى غير ما كان لان حرف النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه
النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز
النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم
مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى للشركة امر فى
اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فى المبرد والكو — فيوله
وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز اخبار المنفى اذ يمتنع تقديم معمول
النفى عليه فالبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء
على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه بين الطائفتين فى
حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب
على المصنف ان يجعل ما زال واخواتها النافية من القسم المختلف فيه لوقوع
مبحث افعال المقاربة — الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع

لدنو الخبر اى الدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية
بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم
وطمعه حصول الخبر الخبر فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل
على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجوه كذلك فتطمعه لا انك جازم
او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول
بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل
فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصوله للفاعل اذا اخذ
فيه اى دنو اخذ فيه والشروع منه الخبر بان يكون ذلك الدنو بحسب شروع
المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالتعدى لما يفضى اليه فطفق فى قولك
طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحسب شروع المتكلم
بشروعه فيما يفضى اليه فالاول ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت
ان اموت وهو بمعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجىء منه مضارع
ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء فى الاغلب من معانى الحروف لا يتصرف
فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم
ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الرجى الذى هو

الخروج لزيد يخبر بكل قرب حصوله او اخذ لدنو الخبر وقرب حصوله

توقع

توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج
فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد
ذا الخروج او حمل بسبب الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل [illegible]
مع ان فى تأويل المفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير
المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى
الخروج ثم نقل عسى الى انشاء الطمع كلعل مع ان وان لم يبق معنى
المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى
صورة الخبر فانتصب بشبه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون
ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم
تفصيلا وفى ابهام الشىء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشىء فى النفس وقال
الشيخ الرضى والفنارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال ل
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
فى الاستعمال الاول فيستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب و
والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر و
واقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع
من غير ان يقصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد

خبر ان ناقصة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى
وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر على آخر
وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول
كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا عنه مقدما عليه وان اعمل الثاني كان
اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على تقدير بين
الاحتمالين تامة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الا
ستعمال الاول تشبيها له بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك
عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الهم الذي امسيت فيه يكون
وراءه اي عقبه فرج قريب لان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان الاصل في الا
ستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد
زيد يخرج وكاد اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد
زيد يجيء فمجيء زيد دنا الخبر لعلك يشعر انه على الحصول للفاعل على الحال فعله
اسم مفرد كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من
الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال
وقد يدخل على خبر كاد ان تشبيها بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها
بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فان كان كل واحد منهما
حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال اي كسائر الافعال

في انه

في انه اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا
وقيل نفيه اي نفي كاد للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا وقيل في الماضي
كقوله تعالى وما كادوا يفعلون اي ان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل
فذبحوها وانه في المضارع [illegible] الشعراء قول ذي الرمة او غيره من المعجم
المحبة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الحب
واستدل بتخطئتهم وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للا ثبت
لما خطأوه ولما غيره اي تخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا
يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت ونفيه وثبوته في وقت آخر
وعن الثاني فتخطئته بعض العرب مخطئ ذو الرمة في الرجوع تسليما
لتخطئتهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه
ابن شبرمة في بيته فقال عنبسة حدثت ابي ذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في
انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها
وانا يعلم يراها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه
ككاد [illegible] في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي

عرفت

وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقوله

ذهابه لرمته اذا غيره النأي لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي

الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم

لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت

وجه القدح فيها وفي تمسكه عليها والثالث ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته

للفاعل على دنو اخذه وشروعه في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل ويقال طفق

يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب

وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب وجعل بمعنى

طفق واخذ بمعنى شرع وحكم هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد

في كون خبرها المضارع بغير ان نحو طفق زيد او اخذ او كرب او جعل يجعل

وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق

وجاء اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى في وجهيه

نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون

ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال

التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى

ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته

وعلى

مبحث افعال التعجب

١٨١

وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا

فيهما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الفعل فلا يتعلق الحد بمثل

منه دره ويا له لكن يتنقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره

فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمعنى الدعاء الا ان يقال هذه

الافعال ليست موضوعة للتعجب بل تستعمل لذلك بعد الوضع اذ المراد

بالوضع ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره ومادة هذه

من مواد النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء ولان الفعل التعجب اولما وضع

وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب

ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكون

كل منهما من التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران

الى المضارع والمجهول والتانيث وفي بعض النسخ وهي افعال التعجب غير

متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما

يبنى منه افعل التفضيل لما بينهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة و

التاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهر الطعام

وما احقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي

او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه و

واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من الفعل الممتنع بنائهما منه وجعل

المتنع منفصلا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب
بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور
على الفعل ولا تأخير اى تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل عنهما وانما يثبت
التأخير لان تأخير التقديم مما قيد ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغة
التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام التى تختص بهما فلا يقال ما زيدا احسن
ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغير كما لا
يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبا لعكس
لان تقديم الشئ يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلعله
اكتفى باحدهما لكن واجيب بانه ذكر التأخير انما هو للتأكيد لان الحكم على ان كل
واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه
اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع الفصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
فى الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد لانهما جريا مجرى الامثال كما سبق واجاز المازنى
الفصل بالظرف كما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الا
كثرون الفصل بكلمة كان نحو ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له فعل ما فى
حسن قبح دائما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما فيما مضى وما ابتدائية اى مبتدأ
على ان يكون للمصدر بمعنى اسم المفعول امرا ولا يتعلق بتقدير المضاف وفى بعض
النسخ وما ابتدائية ومعناه شئ اى نكرة بمعنى شئ لان النكارة تناسب التعجب لانه

يكون

١٨١

اى ما بعدها

يكون فيما خفى سببه عند سيبويه وما بعدها اى ما بعد ما خبر من باب شر
اهر ذا ناب وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى حسن زيدا
اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها وقال
الشيخ الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادريك ما يوم
الدين واما احسن بزيد فافعل صيغته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى
صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه اى مجرورة فاعل لهذا الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول
اى بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير حينئذ عند سيبويه فى افعل لان الفاعل
واحد ليس الا وبه اى مجرور مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى حسن
حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اى اجعل اللام تعديا
فالمعنى فيه صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كما فى معنيه فى الفعل ضمير وهو الفاعل اى احسن انت يا زيد
او زيدا اى جعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر
لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل
صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كلها ما يمكن ان يكون فى شخص
افعال المدح والذم بعض الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب وضع

مباحث افعال المدح والذم

اى فعل وضع لانشاء المدح والذم فلم يكن فعل حقيقة او نقول منعا لانه لم
يوضع لانشاء فيهما نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين
وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع
لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل
باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة
كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما
المدح والذم كسر الفاء واسكان العين وقال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على
لغة بني تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام العهد
الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويعين ثانيا بذكر المخصوص بعده وكون
في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او
يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل
زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل
ويعلم حكم او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او مضافة
اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه زيد او
مميزا بما بمعنى شيء معرفة فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لانه معرفة
للتحالف النحوية مثل نعما يعظكم نعم شيئا يعظكم به قال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة بالجملة فنعما في المعنى لان هي مخصوصة

اى نعم

اى نعم الذى فعلها هي الصدقات وقال سيبويه ذلك انه ما معرفة تامة
بمعنى الشيء فيشبه فنعما اى الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام
وهي مخصوص وبعده اى بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعده مبتدأ
ما قبله خبره لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل فجملة
الفعل وهو اى المخصوص مبتدأ وما قبله اى الجملة الواقعة قبله خبرا
خبره ولم يحتج بهذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف
العهدي مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد فزيد
هذا انما يكون مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبرا واما خبر مبتدأ محذوف على
تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد
فعلى الوجه الاول نعم الرجل جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اى شرط
المخصوص بعد نعم شرطا صحيحا نوعه مخصوص مطابقة الفاعل اى مطابقة
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او ادعاء وفي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند
وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال
نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف
فلم يجب الحاق العلامة بهما او قوله بئس مثل القوم الذين كذبوا بحسب سؤال

حيث وقع المخصوص غير الذين كذبوا بجماعة افراد الفاعل وهو مثل القوم
وتشبيه بما لا يطلق الفاعل على المخصوص هنا او تقدير مثل الذين كذبوا
او جعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذ بين
منهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد ايوب
بقرينة ذكره في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة
الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من الافعال المدح والذم حبذا وحبذا
اي حبذا امر من حب الشيء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل حب الفعل
ذا ولا يتغير اي حبذا اي فاعله او فاعلها هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا
كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريه مجرى الامثال التي لا تتغير فلا يقال
حبذان الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي حبذا المخصوص واعرابه اي
اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان
يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال
على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا زيد راكبا وحبذا راكبا زيد وحبذا رجلين او
راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند
وحبذا هند امراة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو
الحال هو ذا لا زيد لان زيد مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام الكلام

والركوب

والركوب من تمامه فالركبان من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما
دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل
بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث لا يصلح لان يحكم عليه
او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثمه اي ومن اجل انه يدل على معنى
في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركن كان او غيره الى غيره اسم يتعقل معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة الى الكوفة او فعل كذلك نحو قد ضرب عمرو ومنه
ما وضع للافضاء بفعل اي ايصال فان معنى الافضاء الوصول وما عطف
بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء اشتق من
معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار والمجرور وغيرها الى ما يليه سواء كان الاسم صريحا مثل مررت بزيد او انا
مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل
او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر من الافعال الى ما يليه او لان اثرها
فيما يليها الجر وهي اي حروف الجر من والى ومنذ وقد ذكر هذه الحروف على سبيل
الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام فذكرهما باسميهما
لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف
ما بقي منها ورسم ذالها اي الواو التي يفتتح بعدها رب وغيرها من حروف

مباحث الحرف

الحرف ما دل على معنى في غيره وهي كلمة

الجر تسعة و واو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ

ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا

والخمسة التي تليها تكون حروفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن

للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا

لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء الغاية وقيل كثيرا ما يطلقون

الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل

ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من

الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد

فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان

الرجيم لان معناه اعوذ التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء

ويجئ للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول صح

في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس

الذي هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض اي وقد يجئ من للتبعيض وعلامته

صحة وضع بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة في

عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام

الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فا

نهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب

عن السند اليهم

١٨٤

عن السند اليهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه فانه يتوهم منه زيادة من

في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي وقد كان بعض

مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر

فاجاب بقوله قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى

مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام

الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلت المتوجه طمأنينته اليه باعتبار الشوق

والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم الكم

وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في

كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع

بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما

يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها

بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب

على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية

اي الظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو المال في الكيس او مجازا نحو النجاة في الصدق

وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل

والباء للالصاق اي للالحاق لصوق امر الى مجرور الباء هذا كما ترى في مررت

بزيد فان الباء فيه لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه زيد والاستعانة

اى الاستعانة الواقعة في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم و
المصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج و
اشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى كون ما
وقع مجروره في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل
اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على علته فان معنى ذهبت بزيد
والذهاب عين معنى ذهب بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد
اى في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد بقائم
وقد تزاد في الخبر في غير هذه الصور قياسا او في غير الخبر الواقع في الا الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده
والمعنى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا لكن لا
في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد
وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة الشيء ذهنا نحو
ضربت للتاديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت
لزيد

لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى
الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل انما يستعمل في الامور العظام
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا
وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير
مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف والشرط
كونها رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص موصوفة انما هو على المذهب الاصح
وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المحقق جوب
وهذا الاكثر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي
التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب بمعنى الذي تعلق به
رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب
رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اى فعلها ماض غالبا لنا
انه في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته او اكرمته
وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والتمييز
نفسه وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا
او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين

وربهم رجلا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اى رب
ما الكافة المانعة من العمل فتدخل بعد لحوقها على الجملة نحو ربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف
صقيل وبعدها اى الواو اى رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان
كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم
صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر له
معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اى
فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر
استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال
فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني لانحطاط الواو عن درجة الباء مختصة
بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او
غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الا
ختصاص فيه لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه لاحد القسمين وخص
الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها
لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة لانحطاطها عن مرتبة
اصلها

اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو الاصل
في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اى من الواو
والتاء في الجميع اى في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها
لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما
تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسمت بالله وكما
يدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفيه
التدخل على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن وبجلاله لافعلن فان
قلت هما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من
الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء عم جميع الا
ختصاص وبطلانه لمكان التنافي ويتلقى اى يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام
وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وان فيها اى في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم
وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اى لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني
وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط
بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه

جوابه نحو زيد والله قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين
لوجود ما يدل عليه في الجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه
بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب فلهذا لا يجب فيهما علامة
جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك اما
بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس
الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو
اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح
وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين بعلامة ذلك بدخول من عليهما نحو من
عن يمينه اى من جانب يمينه ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد بلد
كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اى التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه و
قد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن ثغر
مثل البرد الذائب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر اى الاسم الظاهر عند الجمهور
فلا يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا
كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ
للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي خ
الذي اريد بهما الابتداء كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا او ما
رايت

رايت فلانا منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية اذ
لا يكون فيها فان معناه ان مبدأ زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه
السنة وامتداده الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اى هما للظرفية
المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اى الذي اعتبر حاضرا
وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل
هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان
انتفاء رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقض بعد ولم
يتقدم على زمان الفعل وما ورد هما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل
فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء
كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رأيته مذ اول شهرنا وحاشا
وخلا وعدا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها
تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد
وخلا زيد وعدا زيد واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل مبحث حروف المشبهة بالفعل
ووجه شبهها اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثية والرباعية والخماسية
وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت
وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت فكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن

الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب
مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا الحق
حفظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولحوق ما لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة
ولها ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف
الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من
اول الامر انه من اي قسم من اقسام الكلام اذ لكل منها دخل في قسم منه كالكلام
المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف فان تقتضي عدم الصدارة
لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى
يتم كلاما ولو وقعت في الصدر لاشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة
وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان
مجرد الاستثناء لا يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي
اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على
افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض
اشعارهم وقد تدخل هذه الحروف اي جميعها او بعضها مع ما الكافة على الا
فعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا
للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا

قلت

١٨٨

قلت ان زيدا قائم افدت ما افدته بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد
وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل
دخولها عليها وفي حكم المفرد ومن ثمة اي من اجل الفرق المذكور وجب
الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد
اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه في موضع صح
الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول
القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم
الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم
وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل
مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا عمرو لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انك فاضل
لوجوب كون المبتدا مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني
اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وفي لولا انك تفتح
الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدا
وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذا كسر بعد لو
التخفيفية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب حذفه
التحقيقية علية نحو لو انه معاذ لكن زعمت اي لو انه زعمت انه مع ذلك
زعمت اي لو ثبت انه معاذ لكن لولا انك حسن تنبه صدر منك كذلك

قالوا العوانك بفتح الهمزة لانه اى بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم اى لو وقع قيامك كان جايزا في موضع
التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر والفتح
على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع جملة
مثل من يكرمني فانى اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني
فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني
فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم
مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيه الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة
واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدا محذوف الخبر اى عبوديته
للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا
انه عبد القفا واللهازم فعل ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد
القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى محبته ان ياكل ليوتهم
قفاه ولهازمه واللهازم عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين
جمعهما باعتبار ما فوق الواحد او باعتبار انهما مع حولهما تغليبا او تشبيها
بالجمع عطف على اذا انه عبد القفا اى مثل عبد القفا ومثل شبهها ما وجد
ذلك في كثير من النسخ في جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله

موصولة

فان

فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي
تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى
المصدرى اعنى التحميد قول ما هو ليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية
كان حاصل المعنى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها الا انه من جنس
المقول والذكر اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان لاسمها المنفي
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم
ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع فلهذا كانت المكسورة حكمه لفظا او
حكما بالرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان ان في هذا المثال
وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون ما عملت فيه بتاويل
الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله ولان المفتوحة فانه
لم يجز العطف على اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر كما انها خبرها
قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا
وعمرو قايم اى ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه
لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث

انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني
ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل في الا الاسم والخبر مرفوع فرع
بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اثر
واحد لا لانه لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان
قبل مضي الوقت الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما
انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المجوز في المذكور مشترك بين الكل
خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان بلا مضي الخبر لانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه
فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن مع جواز العطف
على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل
دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما ان ان لا ينافيه
التاكيد فيجوز اعتبار محل اسم وعطف شي عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما تقول لم يجيء زيد لكن عمرا ذاهب وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة
بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل
اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة

تغيير

١٩٠

تغيير دخلت اللام اي لام التاكيد مع المكسورة التي هي بعينه
لذلك التاكيد دون ها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع
معها ما يؤكد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع
المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم
اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبين ها اي بين ان نحو
ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان
في ما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد الابتداء اعني ان المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على
ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما
ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا تتفق الا اللام مثل ان
في معناه الذي هو التاكيد فقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني
من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزمها بعد التخفيف اللام في خبرها لقوله اي بطل عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على
ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا
واللام عطف كلام التفصيل بين لا زائد لها اما في الالغاء فلا فرق بين المخففة

واللام فيه مثل ان زيد قايم وان زيد لقايم واما في الاعمال فلظاهر
الباب وان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيها عمل لفظي لكون اعرابه تقديريا
او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند
الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة
على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا و
والخبر لا غيره مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها على الاسماء فاذا
فاتها ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر
رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم في تعميم الافعال وعدم
تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لان اصل الدخول وعدم تخصيصه بدواخل
المبتدا والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه في الكوفيين
فالتخصيص تحكم وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على
سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة
المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة
بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها او الجملة المفسرة لضمير الشان خبرها فيكون
عاملا في المبتدا والخبر فلما كانت في الاصل فهي لا تترك عاملة
بخلاف

بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر
وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في
الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل
اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية من دواخل المبتدا والخبر او غيرها من دواخلها وقد شذ
اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل
اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو علمت انك قايم وهذا في باب
وبعضها رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في الضمير فيقال الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويكون مع الفعل اي المفتوحة
حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان
ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو
علم ان سيكون منكم مرضى وسوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم واللزوم في هذه الا
مور الثلثة للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم
وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه
لا يحصل به الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما في

فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان غير به الاستقبال فهي
المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان
الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأن للتشبيه
اي لانشائه وهو حرف جر داخل على الصحيح مطلقا على اخواتها والا
حصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها كانت مركبة من الكاف وان المكسورة
واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم ان التشبيه
من اول الكلمة وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت
عن حكم الجارة والجار انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة
وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى عن العمل على الاستعمال
الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر
مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اعملتها فكأن ثدييه لكنه على الاستعمال
الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا فتعملها تقديرا ضمير شأن مقدر
عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال خبر مقدر بعدها الحكم لعدم
الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفرد
د ه وقال الكوفيون فهي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو
مخالف

مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان للتحقيق مضمون ما بعدها للاستدراك
ومعنى الاستدراك رفع توهم نشأ من الكلام المتقدم فاذا قلت
جاءني زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك بقولك لكن عمرا لم يجئ تتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر
عليه واللفظي قد يكون صريحا نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف فتلغى عن العمل لخروجها عن انها
وشبهت الى الفعل لفظا ومعنى فاعتبرت مجردة بخلاف ان وان المخففتين فانه
ليس لهما اعمال كما في بعض النسخ على الاكثر وكأنه اشارة الى ما
حكي عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها ان
المخففة قال الشيخ الرضي الاعرف ان بعدها يجوز معها مشددة او
مخففة الواو وهي اما للعطف بجملة على الجملة واما جملة اعتراضية و
وجعل الشيخ الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن
نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز
الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكأنه
قيل اتمنى زيدا قائما اي تمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزأين بتقدير كان

ومتمسكهم قول الشاعر ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول معناه
اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا لنا رواجعا كائنة
والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن
في خبر المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها رواجع و
ولعل للترجي اي لانشاء الترجي ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر محبوب او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والعامة
يعني العوام شذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة وانشد الشيخ
في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه
بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه و
واقع مجرور في موضع آخر فاتى به حكاية على ما كان عليه وكان تسميته
ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء و
ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون
من قبيل هذه اللغة الشاذة والاحتياج الى التاويل بعد ما ثم و
وجوه الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الا مالة
مباحث الحروف العاطفة
ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة
وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن وعند
بعضهم

بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها كما ذهب بعض افراد الى ان بل الذي بعدها مفرد ونحو جاءني زيد بل
عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط لما قبلها
وبدل الغلط بلا واسطة غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها
موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون
مطلقا او مع ترتيب والمراد بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الا
شياء كما كانت او واما بل المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين
بين المعطوف والمعطوف عليها بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها و
وجوده وعدمها والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم
مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم
في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين
الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف
بحتى يجب [illegible] جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف
من حيث انه متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد العطف بها قوة في المعطوف

او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن
الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية او انتهاء الفعل المتعلق بالكل
ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الا
نبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في
الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا
من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة معتبرة في ثم انما
بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد تعلقه بهم
بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المنا
سب بحسب الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في
بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة وا
واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع
اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيده ذلك العموم كقولك
نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك
استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء
الاخير فان الاصل فيها ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم تستعمل في معنييها جميعا ابقاء
للاصل

للاصل على الفرع مزية وانما استعملت في اظهر معنييها وهو كون ما بعدها
جزءا من متبوعه لان التعلق بالاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر
في الوجود من انتهاء التجاوز به كما ذكره بعض الشروح ومن هذا ظهر
وجه انحصاره في معطوف يكون جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال
الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور كما وقع
في بعض الحواشي او واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين
اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما
غير معين عند المتكلم الابتوبيهم ان او في مثل الانقطاع منها اما او
لفوات الكل من الامرين لانها تستعمل لاحد الامرين على ما هو الاصل
فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في حيز سياق النفي لا من كلمة
او وام المتصلة لانها المسبوقة بهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها احد
المذكورين بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة اي همزة
الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين
من المخاطب ومن ثم اي ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت
زيدا ام عمرا لان المستويين فيه زيدا وعمرا واحدهما وان ولي الهمزة
لكن الاخر لم يليها الهمزة هذا ما اختاره المصنف المنقول عن سيبويه ان هذا

جائز حسن فصيح ونحو زيدا رايت ام عمروا احسن وافصح ويجوز ان يكون
تركيب ارايت زيدا ام عمروا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي
الشرحية الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه
فيكتفى بليها الا المستويين والاضراب الهمزة على الافصح ومن ثمه ضعف ارايت
زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصح الا الفصيحة
غير مناسب لان ما كان حسن فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص
ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمه اي من
اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي
بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما
لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد
ام عمرو او جاءك احد زيد او عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المتعلق
بالسؤال احدهما لا على التعيين نحو اجاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما
لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمتكلم [illegible]
امر او احد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع
عليه باعتبار كل واحد منهما حكما او فرع وجعلها انه شرط في كل موضع الشرط
الاخر لا يخلو عن مسامحة ولو اقتصر على قوله ومن ثمه لم يجز في اول الكلام و
وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز و تعلق كل حكم بشرط

على طريق

١٩٥

على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل
في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة في كونها للشك في الثاني والواقع
قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطيعة التي اراها
في جملة خبرية فلما علمت انها ليست ابلا اعرضت عن هذا الاخبار ثم
شككت انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي
بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وحينئذ يقصد
الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف لشيء على اخر
باما يلزم ان يتقدم المعطوف عليه ولا باما ثم عطف عليه المعطوف
باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني
على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف لشيء على شيء اخر باو يجوز ان
يتصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو لكن لا يجب نحو
جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه ايضا لدخول عليها الواو
العاطفة فلو كانت ايضا للعطف يلزم ايراد العاطفين معا
ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت

وعن الثانية ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى
واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى
ثم لا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اى لثبوت الحكم
لاحد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه عن المعطوف و الحكم بها للمعطوف

والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه

عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء ثبت لزيد لا لعمرو وكلمة بل
بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف وعن المعطوف
عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء
لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع عنه لم يكن بطريق القصد بل هو وقع سهوا
وكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم
الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءني
عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها لاثبات الحكم المنفي
عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او (لحكم)
منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه
او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اى غير مستعملة بعده فان كانت لعطف
المفرد على المفرد فهي نقيضة لا لكونها لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لا
لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كان
لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فيقع بعد النفي

لاثبات

لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاءني فعلى كل تقدير غير مستقلة
بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها احترازا (مباحث حروف التنبيه)
يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف
التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها
من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي
لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتان وهذان وهاتين وهؤلاء
حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا (مباحث حروف النداء)
وهيا للبعيد اى بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب كانه
اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب
تنقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى
والاقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يكن له (كسر له)
مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد
وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون (مباحث حروف الايجاب)
الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان
معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها
اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى

قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد
بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع
بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا
بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر في هذا الوقف
فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا
ليس
يقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي تنقض
النفي المقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو
بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قام زيد او مقرونا به فهي اي فهي تنقض النفي
الذي بعده ذكر الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا
وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام ز يد
بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي
بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف من انها القسم اي لا تستعمل الا مع
القسم ظاهرا قال اقسمت اي وربي ولا يكون القسم به ولعمري تقول اي والله
واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر كما اذا قال زيد
ولم يأت زيد اي قد قام اولم يأت وقد جاء ان تصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن
الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك النا قة
راكبها

وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الا ليت شعري هل للمحب شفاء
من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فيجوز ان في هذا البيت الملغى
ضعيف خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة انما — مطلب حروف الزيادة
سميت هذه الحروف زائدة لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة
ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة اصلا فان لها
فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في
من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين
اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلام او الكلمة بسببها مهيأ لاستقامة
وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا
والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه
ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا
وقلت اي زيادتها بعد ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس
القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها بعد ألا نحو ألا ان قام زيد
قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء
البشير وتزاد بين واو القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد
قمت وقلت زيادتها بعد الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم

على تقدير رواية فتحة بالجر (ثمّ) ما تزاد مع اذا نحو فاذا تخرج النار بمعنى او بحذف الضم (و) مع متى نحو متى ما تذهب اذهب (و) مع اى نحو ايّاما تدعوا فله الاسماء الحسنى (و) مع اين نحو اين ما تجلس اجلس (و) مع ان نحو اما ترينّ من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات شرط (و) مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم (و) مما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخى (و) قلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت (و) ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها (و) لا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جائنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين (و) تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى وما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد (و) قلت زيادتها قبل اقسم نحو قوله تعالى لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به بحيث يستغنى عن القسم به لذلك فى صورة نفى القسم (و) شذت زيادتها مع المضاف كقوله فى بئر لا حور سرى وما شعر اى فى بئر حور (و) الحروف الهالكة جمع هالك اى هالك من جار اى يلك من والباء واللام تقدم ذكرها مطلب حرف التفسير فيما يتعلق بمواضع زيادتها فلا حاجة الى ذكرها هنا (و) حرفا التفسير اى للتفسير لكل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات (و) ان وهى اى ان مختصة بما فى معنى القول اى بفعل متضمن معنى القول نحو

المظروف

المظروف فى الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول لا بعدما ليس فى معنى القول فهى لا تفسر على الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم م او كذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف ان علامة ائت تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير به ونحو امرت معنى القول وليس تفسيرا لقوله ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى او حينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة باب حروف المصدر وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة

بقولهم في الدنيا ما الدنيا باقية وان المكسورة المخففة للاسمية اي
للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية و
معنى كونها للاسمية انها تعمل في خبرها او تجعله في تأويل المفرد الذي هو
مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك اي ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا
اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان في الدار زيدا اي
الكون زيدا حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها
صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر
على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم
الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو
هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي
في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من
حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما
لمجيئها لهما فان هذه الاحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من
معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من
الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما يقال

مباحث حروف التحضيض

مباحث حروف التوقع

لمن يتوقع

لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما
تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وفي المضارع المجرد عن ناصب و
جازم وحرف التنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل ان
الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد
نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد
والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حروف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام
لا يتقدم عاملهما فيهما لدلالتهما على انواع الكلام كما مر وتدخلان
على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد
وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل
على كل جملة اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا
تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها
ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد
اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأت فعلا في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها
تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في

الاستفهام

مباحث حروف الاستفهام

في موضع الاستعمال انها اكثر من التصور فيصح هل تقول ازيدا ضربت بادخال
الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت
وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانه اذا دخلت عليه على
وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع
محذوف بالحقيقة لان اصله اتضرب زيدا وهو غير مستحق ذلك وهل ضعيفة
في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك
ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين
مع العلم بتعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
والاقوى فيه انسب السبق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في
في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول وابتداء
سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير
بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع او افمن كان واومن بادخال الهمزة على
ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرعا للهمزة فلا
يتقدم عليها ومنها حروف الشرط ان ولو واما ولها صدر الكلام اما ان فان
للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكس بمعنى للماضي وان دخل في المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء
دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فهذا
المثال

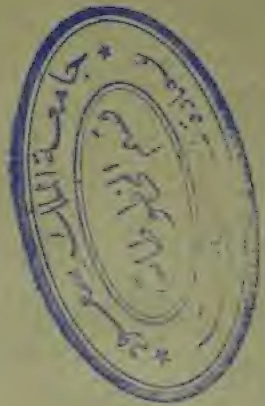
مباحث حروف الشرط

المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرام فيه وكذلك لو للمضي على انها اذا دخلت نحو لو ضربت ضربت
ولو تضرب اضرب بمعنى الماضي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع
مني ضرب ايضا فيه وقد تستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول
امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا
فيلزم لاجل انتفائه وهو الشرط انتفاء ما علق به ايضا فلو قلت لو
جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء المقدر
فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام بسبب انتفاء المجيء في علم المتكلم
واستعمال لو في هذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل لقصد لزوم الثاني
للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا فانه لو جعلها على لزوم الفساد لتعدد الالهة وظاهر ان
الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم البعض ان
لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخفي عليه ان المشهور ولم يعلم ان ما ذكره معنى
يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلق على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان كون سبب احد الانتفائين في المعلوم من الامر الخارجي قح

فلا يقصد بها ذلك الاستدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان
تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وطلان الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وهو لها استعمال ل
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط بكل الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته فلو لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويليهما اي لو وان الفعل لفظا
كما مر في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك و
ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر لا مبتدا وخبر واما انتم
فلانه كان متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل
المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم
اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوفة فعلها انك بالفتح
لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية
هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل
موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر
ان هو الافراد ليكون الفعل المقدر موضعا لاسم الفاعل كالعوض من الفعل
المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق ما وانما قال كالعوض

لان

لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر بعدهما فهو عوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبر عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق
الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر التعذره اي تعذر
وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
فان الاقلام ليس مشتقا فيوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول
الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيخرج تركيب لكونه ظرف زمان
واحترز به عن نحو توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط المتعلق
بتقدم لزمه اي الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده
ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه اداة الشرط فيطابق
اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل اداة الشرط فيه اي في الجواب وكان
الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين
عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثال والله ان اتيتني مثال الماضي
لفظا ولم يأتني مثال الماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء



الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط فان ان يعتبر القسم
ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط وجاز ان يكون المعنى جاز ان
يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني
اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون
باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف باعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك او اغاو
او ردي فهذا مثال الشرط على حقيقته الماضي على خلاف المثال الاول اي لم لا
يشترط المعنى في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط الشرط
على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال تقديم
الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني
على غير ترتيبه ففي كل من المثالين نوع من جهة المعنى الثاني اختلاف بان اعتبارية
بخلاف المعنى الاول فانه يحمل عليه ولو على تقدير يحمل عليه وان كان غايته
كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد الاتصال
المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقديم اللف على نشرهما من حيث مشابهما
والتقديم لفظا اي كان ملفوظا به او مقدرة كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط وتقدير

الذي

الذي بعد الماضي وكان المجوب للقسم نحو قوله لئن اخرجوا لا يخرجون
اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماضي والا يخرجون جواب القسم لانه لو كان
جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى لا يخرجوا وكذا قوله
وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم لانه لو كان جزاء الشرط لزم
الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء ولما
للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد
فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه او اجمله في الذهن
ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقوعها في الاستيناف من
غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل
المجمل يجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير
المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في
قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فانه يقابل اما المذكورة بها غير
مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون
المحكم ويردون اليه المتشابه والحكم بان كلمة اما الشرط للزوم الفاء
في جوابها وسببية الاول للثاني والشرط حذف فعلها الذي هو الشرط
وعوض بينهما اي بين اما وبين فاء جوابها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي

اي خبر قائما او خبرا ما لان خبر لا ابعد خبر ما سواء كان ذلك
الخبر مثبتا نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما
يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز
تقديم ذلك الخبر على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فيجعل سيبويه
لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو
اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف علا مطلقا اي عموما
مطلقا غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف
فعل الشرط وهو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما و
وبين فائها اشتغالا بلزوم توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول فعل الشرط فلما حذف الشرط صار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كان المثال المذكور من قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع
قطع النظر عن الفاصل الغير مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق لان ما في خبر ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو

اصلا وقيل القائل المازني ان كان ما بعد
وسط بين اما وفائها جائز التقديم مع

ان يكون

ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل هو المبرد ان لا
يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فيجعل الا ما قوة رفع حكم الامتناع
عن الامر صونا لها تشبيه بهذا لتقدير الكلام اذا كان ما بعدها مصوغا
واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط بين اما والفاء زيد كما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فان نحو
زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى مذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق
اي مهما يكن منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد
فمنطلق فزيدا على الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع
مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان
يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير
النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المخاطب المعلوم على ان يكون يوم
الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فلو جعل نحو
انه يوهم جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر
على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازها بالاتفاق وانما مثل المص
بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة
لكثرتها حروف الردع كلا الردع وهو الزجر والمنع تقول للشخص فلان

مباحث حروف الردع

ينفعك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ
بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا
اى لا اجيب اليه وذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقق
مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى
حقا جاز ان يقال انه اسم مبنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف
لمناسبة معناه بمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده
لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا فهو من المقصود
به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرج بذلك عن الحرفية تاء
تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي
ليكون من اول الامر علامة تانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل
الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فعلم من اول الامر بسكون هذه التاء
على بنائه لحقته والحركة تلك على اعرابه اولية لانها كالحروف الاخير منها
يلحق به فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فتخير اى فانت
فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين او فهو الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت في
فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام

تاء التانيث

تاء التانيث

تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمع المذكر و
المؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات
فضعيف لعدم احتياجها اليه هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه الى علامة
التانيث لان التانيث قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على ضعفها فليست
للاعلام [illegible] قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف الحقت بها للدلالة من
اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضي هذا ما قال
النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والقائل
فى مثل هذا لا ابدال فى ما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ
المؤخر والغرض كون الخبر منها التنوين فى الاصل مصدر نونته
اى ادخلته نونا فسمى به نون الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا بالحدث
وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث وبهذا سمى سيبويه المصدر
حدثا وهو فى الاصطلاح نون ساكنة اى ثابتة فلا يغير بها العارضة
مثل عاد لا اولى وهكذا مثل نعرف من ولدك او لم يكن وامثالها قد جرها
بفعله تتبع حركة الاخرى اى الكلمة فان هذا او تلك الكلمة لا تتبع
حركة اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر
من متابعتها لها انها حركة الاخر بحركتها من غير تخلل شي وههنا الحركة متخللة

بين آخر الكلمة والتنوين فإن قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة إلى ذكر
الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الأخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم
من الفعل لأن تأكيد الفعل يخرج نون التأكيد المخففة ولا ينتقض التعريف
بالنون في نحو رجل انطلق فإن المراد تبعية الحركة الآخر لفظا
لا نحو الموجود لفظ الفعل العارض للعروض وليس نون انطلق تابعا للحركة الآخر
لرجل بهذا المعنى وهو أي التنوين للتمكن وهو ما يدل على أمكنية الكلمة أي كونه
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وهي لا يتصور معنا في غير
المنصرف والتنكير والفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على أن مدخوله غير
معين بخصوصه أي اسكت سكوتا ما في وقت ما وأما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الآن وأما التنوين في أحمد وإبراهيم ليس للتنكير بل هو للتمكن
قال الشيخ الرضي وأنا لا أدري منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فإن قيل التنوين في رجل يفيد التنكير أيضا قلنا جعله على محض
التمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف إليه لتعاقبهما على
آخر الكلمة كيومئذ أي يوم إذ كان كذا فاليوم مضاف إلى إذ وإذ كانت مضافة
إلى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف ألحق بها التنوين عوضا
عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وجعل بعضهم
فوق بعض ومررت بكل واحد قائما وأمثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل
نون

نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فإن الألف فيها علامة الجمع كما أن الواو
علامة جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين
في آخرها ليقابل وتوهم بعضهم أنه للتمكن وهو غلط لأنه إذا سميت بمسلمات
مثلا امرأة تثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين
العلمية والتأنيث فظاهر أنه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما
كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير الأبيات والمصاريع فتعين أن يكون للمقابلة لأنه معنى
مناسب يحمل التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق آخر الأبيات والمصاريع
لتحسين الإنشاد لأنه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترنم
من أسباب حسن الغناء وإنما اعتبر والحق أواخر الأبيات والمصاريع وإن كانت
للحروف والكلمات الواقعة في أثنائها جائز الحمل وأيضا كانت هذه من صحاح
القوافي لأن محل التغني به إنما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمتي الأبيات
والمصاريع ولا يختل بفهم المعنى وهو إنما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان
آخرها متحركا مستتبعا بإشباع حركته واحدا من حروف الإطلاق الألف والواو والياء
وسميت هذه الحروف حروف الإطلاق لإطلاق الصوت بها ترنما وتحقق
التنوين بهذه القافية إنما يكون بإبدال حروف الإطلاق به كما في قول
الشاعر أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

في هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عنه التنوين تنوين الترنم
واما يلحق القافية المقيدة وهي ما يكون رويها ساكنا سواء كان صحيحا او غير
صحيح سميت المقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداد الصوت لانه ليس لساكن
حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليسترسل الصوت كقول الشاعر وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية
في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فتحرك عند التغني بالفتح
او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين
الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت الملحق به هذا القسم
التنوين عن حد الوزن ولهذا سقط عن التقطيع وليس القسم الاول
باسم مختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل
هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعلى تقدير تنوين الترنم من اقسام
الحروف التي هي اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما تنوين
الاخر فعلى اعتبار الوضع في بعض افرادها مطلقا ويحذف اي التنوين وجوبا
من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جائني
زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف و
الاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه خطا
بحذف

بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن
العلم وعلم منه انه اذا كان صفة بغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو
جائني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف
ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن مخبرا نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد
وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرناه الا في حذف همزتها فانها لا تحذف
حيث كانت للتانيث في مثل هند بنت عاصم نون التاكيد
قسمان خفيفة ساكنة لانها فرعية والاصل في الابنية السكون ومشددة
مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الف اي غير الف التثنية نحو اضربان
والف الجمع كالالف الفاصلة بين نون الجمع ونون المشددة نحو اضربنان
فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية والنون المشددة تختص اي
النون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربن بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني
نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن
بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون المذكورة
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت
النون التاكيد في النفي فلا يجوز ان يقال ما يضربن الا قليلا لخلوه عن الطلب
اي جاز قليلا تشبيها له بالنهي لمشابهته اي نون التاكيد في النفي له

مبحث نون التاكيد

اي في جواب المثبت لان القسم محل التأكيد فكره ان يؤكد الفعل
بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكده بما يتصل وهو النون بعد
صلاحيته له نحو قوله لنرت كثرت اي زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت
القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التأكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط
حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد النون ايضا لئلا يتقص المقصود
من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير الجمع المذكرين
وهو الواو مضموم لتدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين على حده ان
اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكن في كلمة والا فان
النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة قبل نون المشددة ان لم يشترط
في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور لتدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما
عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين والضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا
كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للتخفيف وهو ظاهران ما عدا ذلك
المذكر يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية
وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه تقول في المثنى اضربان
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون
الجمع المؤنث وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما
اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده

خلافا

خلافا ليونس فانه يجوز على غير حده مغتفرا كما في الوقف وليس مرضيا عند
الاكثرين وبهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع
المؤنث مع الضمير البارز اي جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي الكلمة المنفصلة
يعني يجب ان يكون حال اخر الفعل مع التنوين مقابلة مع الكلمة المنفصلة من
حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى و
جمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع
ضمير المستتر وهو الواحد نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة
فتقول اغزن وارمن بالضم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار
وارموا الكفار وكذا اغزن وارمن بالكسر بحذف الياء كما حذفت في اغزي
الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها كما في نحو اخشون كما ضمها مع
المنفصل نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل في اخشين
كما في اخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر اغز وارم واخش
فكالمتصل فالنون كالمتصلة ونعني بها الف التثنية تقول اغزون وار
مين واخشين برد اللامات وفتحها كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومنه
اي لاجل الذي مع غير الضمير البارز كالمنفصل ومع الضمير البارز كالمتصل قيل



هل تهرين في هل ترى كما يقال هل ترى ان يهذا مثال الغير البارز الذي تحركت
لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل و هل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع
والحق ان يكون ضم الواو كما هو في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم
لاجل النون و هل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى
الرجل هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين
لا ترين اي و من ثمه قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية
نحو اغزوا واغزن في اغزوا يحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغز القوم
و هذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها
لا يرد مع غير الضمير البارز كالمنفصل بعضها لما يحق مع الضمير البارز كالمتصل كما
اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقائها المذكور بعدها
في بعض النسخ لساكنين اي لالتقاء الساكنين كقولك اضرب الرجل ولا تهين
الفقير عليك ان ترحم بيوما والدهر قد رفعه اي ترحمن حذف النون الخفيفة لالتقاء
ثم لام الكلمة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها ليدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما حركت التنوين فرقا بينهما واعلم
يعكس حطا بمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم
اصلا والفعل فرعا و تحذف ايضا المخففة في حال الوقف ما انفتح
تحقيقا اذا انضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيهما وما انفتح اي لا

جل

جل المخففة كما اذا لحقت المخففة با غزو و اغزي و قلت اغزن
او اغزن بحذف الواو او الياء او وقعت عليهما وجب ان ترد المحذوف و
و قلت اغزو و اغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لازم
في الوصل و المخففة ليست لازمة فجعل اللازم مزية بابقائه اثرها
على ما ليس بلازم المخففة المفتوحة ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا وان انضم
والكسر يحذف نحو اصبت عليه واصابت خيرا واختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة
امورنا خيرا و لا تلحقنا من شيعة شرنا خيرا واجعل نوناته نونا حقيقية
كانت او ثقيلة في مواقف الذات مقلبة بالواو باب عبوديتك على
نائها الاستقامة و صل على من كان شرعته في محو ارقام الظلام
الضلالة كافية و عن صفرة اسقام الجهالات
شافية و على اله و على اصحابه و على من
تبعهم من زمرة اجابته قد تم من
تحرير الانتقاض لنقل هذه النسخ
من السواد الى البياض العبد
الفقير [illegible] عبد الرحمن
الجامي وقعه الله سبحانه
في وقت العصر

تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب في [illegible]

[illegible] من فضل الله [illegible] من الاعراض

طوبيل على الليم

عوذ بالله من الشيطان [illegible] عوذ بالله من الشيطان الرجيم

طوبيل على السم الا الله لا [illegible] بسم الله الرحمن الرحيم ونستعين









حلبي	١٤٠
عصام	٣٠
قدوري	١٠
منطق	١٢٠
زيني	٣٠٠
[illegible]	١٥
جامي	١٠٠
[illegible]	٥٠
عوامل	٢٥
اظهار	١٥
[illegible]	٣٥
[illegible]	٢٥
[illegible]	٣٠
	٢٩١٠

تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب

صاحبه [illegible] سنه ١١٩٦

انا فتحنا لك فتحا مبينا

١٤٠
٣٠
١٠
١٢٠
٣٠٠
١٥
١٠٠
٥٠
٢٥
١٥
٣٥
٢٥
٣٠
٨٩٥

الملك [illegible]

ليلك و [illegible] اوسرا [illegible]

رجل عالم رجل مفرد عالم اوده مفرد مفردلك كلدى تثنيه لك جميع لك كندى بر كلدى ايكى كندى

رجل نكره عالم نكره نكرلك كلدى معرفلك كندى ايكى كلدى اوج كندى رجل مرفوع

عالم اوده مرفوع مرفوع لك كلدى منصوب لك مجرورلك كندى اوج كلدى

بش كندى رجل مذكر عالم اوده مذكر مذكر كلدى مؤنث كندى دورت كلدى التى

كندى دوردى وجودى التى سى عدميدر

معوذتين لرى ايكى شار دكعتل نماز دوام اتسك سحر ودپش اغرى سينه وكوز اغريسنه اييودر

قيمت

١٥